المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية 2023

الجلسة السادسة عشرة	16	الجمعة 21 جويلية 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 658

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 658

3- الاعلان عن تغييرات في كتل نيابية..... 658

4- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة..... 658

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 681

6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 695

7- رفع الجلسة..... 701

II. تغييرات في كتل نيابية..... 701

III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 701

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة 21 جويلية 2023 برئاسة السيد ابراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

نرحب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمصيّة وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

في مستهل هذه الجلسة العامة التشريعية الرابعة لمجلسنا الموقّر وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء (81 عضوا) عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور 83 إذن النصاب متوفّر.

مرحبا مجدّدا بكافة الزميلات والزملاء،

نمر من فضلكم إلى جدول أعمالنا.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

في مستهل هذه الجلسة العامة، وعملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة، حيث يتضمّن نقطة وحيدة وهي النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/10 بعد أن تمّت إحالة تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع هذا القانون إلى الجلسة العامة بموجب قرار مكتب المجلس بتاريخ 18 جويلية 2023.

هذا، وعملا بأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، يكون التوقيت المحدّد للنقاش العام على النحو التالي:

- لكلّ كتلة حيّز زمني للتدخل بحساب تسعين ثانية لكل نائب بالكتلة، ويترك للكتلة حريّة تقسيم حصتها بين أعضائها.

- لكلّ نائب من غير المنتمين الحق في ثلاث دقائق، ويمكن لنائب غير منتم التخلّي عن كلمته لفائدة نائب آخر غير مُنتم بإضافة دقيقة فقط للتدخّل.

وقبل أن نشرع في أعمالنا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، الرجاء من الأعضاء الرّاغبين في التدخّل في النّقاش العام التفضّل بتسجيل أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئيس الجلسة مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين، وعن طريق رئيس كلّ كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل، حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

الإعلان عن تغييرات في كتل نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

عملا بمقتضيات الفصل 18 من النظام الداخلي، نعلن عن انضمام النائب المحترم السيد حسن بوسامة إلى الكتلة النيابية "الأحرار" التي يصبح عدد أعضائها 23 عضوا.

كما نعلن عن انضمام النائب المحترم السيد محمد اليحياوي إلى الكتلة النيابية "الأمانة والعمل" التي يصبح عدد أعضائها 21 عضوا.

ونأذن بنشر هذين الانضمامين بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 2023/10

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننتقل الآن إلى النقطة الوحيدة بجدول أعمالنا اليوم وهي النظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة، عدد 2023/10.

أجدّد الترحيب بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب كما أتوّجه إلى كافة أعضاء لجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول لإعداد التقرير حول مشروع هذا القانون.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنّ أشغال هذه الجلسة العامة ستتمّ على النحو التالي:

1) تلاوة تقرير اللجنة،

2) النقاش العام،

3) ردود السيدة وزيرة المالية،

4) التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5) المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية أي أغلبيّة الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس (54 عضوا).

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

وفيما يتعلّق باتفاقية التمويل المعروضة تجدر الإشارة إلى أنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور، ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها، وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح إلى اللجنة، فلتتفضل.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

صباح الخير زملائي الأفاضل الكرام.

سيدي الرئيس، نحن اليوم أمام مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

في الحقيقة تمنيت سيدي الرئيس أن يكون اللقاء الثاني مع السيدة الوزيرة في طار مشروع قانون سيدعم الاقتصاد وألاّ يدعم مشروع قرض صلب لجنة المالية، ولكن أريد توضيح أمور لجعل هذا القرض في إطاره.

زملائي النواب،

نعلم بأن الميزانية تبنى على فرضيات سواء على مستوى التمويل أو على مستوى المصاريف، ومن جملة الفرضيات التي بنيت عليها ميزانية سنة 2023 هي القروض الداخلية والقروض الخارجية، وهذا القرض موجود في ميزانية سنة 2023 لدعم ميزانية الدولة، أي أن هذا القرض ليس جديدا كما سمعت من خلال التساؤلات التي تقدم بها بعض الزملاء، هو ليس جديدا، هو قرض تم الاتفاق عليه في نطاق دعم ميزانية سنة 2023.

الأمر الثاني الذي يجب أن نعرفه، أننا بالنسبة إلى هذا القرض لم نتجاوز بعد النسبة القانونية المبرمجة في ميزانية سنة 2023 من نسبة القرض الداخلي، فلو تجاوزنا في صلب لجنة المالية فربما يجرى نقاش جديد، ولكن هذا القرض تم الاتفاق عليه في 16 ماي طبقا لميزانية 2023، ويتم عرضه علينا، هذا من ضمن الفرضيات الموجودة.

النقطة الثانية، عندما نأخذ الوضعية الاقتصادية للبلاد وننزل هذا القرض في إطاره العام:

أولا، هذا القرض هو قرض بالعملة وعندما نتحدث عن قرض بالعملة فإننا نريد أن نحافظ على الاحتياطي من العملة الموجودة بالسوق التونسية، هذا أولا.

ثانيا، هذا القرض هو قرض داخلي من البنوك التونسية، عندما نتحدث عن قرض من البنوك التونسية أي إن لم نتحصل على القرض من البنوك التونسية فإننا سنتجه إلى الاقتراض الخارجي ونحن نعرف وضعية الاقتراض الخارجي والمفاوضات التي وصلنا إليها، ولا أتصور أن أي أحد من زملائي النواب يرغب في التواجد في هذه الوضعية التي فرضها علينا التمويل الخارجي في دعم الميزانية بالشروط المجحفة لأنها تتضمن عديد البنود التي تمس بالسيادة الوطنية، ولا أتخيل أن هناك أحد من السادة النواب يريد أن يتنازل أو أن يساوم في السيادة الوطنية أو في كرامة التونسي، هذه النقطة الثانية.

النقطة الثالثة والمتمثلة في هذا القرض ونظرا للشح في السيولة التي تعاني منها السوق التونسية أننا سنحافظ على مستوى العملة الموجودة في السوق التونسية لا أكثر ولا أقل، عندما نقارن هذا القرض بالقرض الداخلي كما تفضل بذلك السادة المديرون وفسروا ذلك أن لدينا نسبة من الأرباح تتجاوز 27 % إن أخذنا هذا القرض من الأسواق التونسية أو أن نذهب إلى الاقتراض الخارجي هناك نسبة 22% أي أن نسبة الأرباح تقدر بـ 22 %.

من جميع النواحي من حيث المبدأ، فإن هذا القرض مبرمج في ميزانية الدولة وليس جديدا ونحن لا نتجه نحو القروض الجديدة.

ثانيا، عند التفاوض في القرض الداخلي والقرض الخارجي، نجد أن القرض الداخلي فيه امتيازات وفيه شروط تفاضلية مقارنة بالأسواق الخارجية لكن سأعرج بصفة عامة عن الوضع.

سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نعلم بأن القروض لا تعتبر حلا ولكن في الظرف الحالي هو شر لا بد منه، نعرف أن القروض ليست حلا لبناء الاقتصاد ونعلم بأن القروض لا تبني الاقتصاد إلا عندما تكون موجهة للتنمية خاصة، ما نجده نحن في صلب لجنة المالية وقد بدأنا أشغالنا في 29 ماي وبدأناها بقرض، واليوم نحن بصدد قرض آخر ومتأكد أنه ستكون لدينا عديد القروض، لماذا؟ لأن الميزانية بنيت على فرضيات، والفرضيات فيها قروض خارجية وقروض داخلية، لكن تمنيت لو كان لدينا مشاريع قوانين لدعم الاقتصاد، تمنيت لو كانت لدينا مشاريع قوانين خاصة في الجباية التي تدعم الاقتصاد، والتي كما تفضلتم سيادتكم وذكرتم لنا بأن موارد الميزانية تتضمن 70 % من الجباية، القرض مهما كان الظرف وسواء كان داخليا أو خارجيا لا يمكن أبدا أن يبني الاقتصاد ولا أن يساهم في التنمية الاقتصادية إلا إذا كان موجها إلى التنمية.

هذا بصفة عامة ما أردت أن أعلمكم به زملائي النواب إذ بلغتنا عديد التساؤلات بأن هذا القرض هو قرض جديد، وأننا كنواب جئنا من أجل إمضاء القروض، لكن هذا غير صحيح ولا يمكن لأي شخص أن يساومنا في محبة تونس، ولا يمكن لأي شخص أن يأتي لمجرد إمضاء بمجرد قلم أو أن يأتي لمجرد عرض قرض أمامنا ونمضي عليه فقط، بل بالعكس نحن في لجنة المالية المجال مفتوح لكافة الزملاء ليحضروا اجتماعات اللجنة المبرمجة كل أربعاء، يمكنكم أن تتفضلوا مرحبا بكم، من لديه مشروع قانون يخدم البلاد التونسية ويساهم في تنمية الاقتصاد نرحب به صلب اللجنة، ونحن كلجنة المالية لا يمكننا تمرير قانون مهما كانت صفته بمجرد إمضاء، فالقانون نقوم بمناقشته ونضعه في الإطار العام ولا نريد الشعبوية بأننا جئنا لنمضي وأن لجنة المالية تمضي فقط.

أعيد وأكرر هذا، إن كان هذا القرض جديدا ولم يأت في مفاوضات ميزانية الدولة لسنة 2023 سيدتي الوزيرة فلا يمكننا تمريره بهذه الطريقة.

الملاحظة الثانية السيدة الوزيرة، لا نريد أن يكون في القروض استعجال النظر، يجب مدنا على الأقل بهامش من الوقت للتفاوض وللمناقشة ولنقرأ شرح الأسباب على مهلنا وننظر في الإطار العام، لكن أنا دائما أعود وأقول بأن التقدم الحاصل حاليا وأنا كاقتصادي أعلم بأننا نتجه إلى السوق الداخلية وأننا بصدد التعويل على مواردنا الذاتية، ونحن نجتهد داخل البلاد التونسية لدعم ميزانية الدولة ولا نلتجئ إلى السوق الخارجية، فإن هذا يعد من المكاسب للدولة التونسية ولا يمكن لأي شخص أن يزايد علينا في هذا.

شكرا السيد الرئيس، ولو سمحت نمرر الكلمة للسيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد رئيس اللجنة والمصدح للسيد المقرر ليتلو تقرير اللجنة.

السيد عصام البحري الجابري، المقرر

شكرا،

صباح الخير الزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون
يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل
المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

I-التقديم

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2023 قامت وزارة المالية بتاريخ 16 ماي 2023 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائة وأربعة عشر (114) مليون أورو وسبعة (7) مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، كما أنه يمكّن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

ويخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية:

العملة	أورو	دولار
كيفية التسديد	دفعة واحدة بعد أربع (4) سنوات إمهال أي سنة 2027	
نسبة الفائدة القارة	% 5	% 5.75
نسبة الفائدة المتغيرة	أوريبور 6 أشهر + % 1.7	ليبور 6 أشهر + % 1.5

وتعتبر هذه الشروط تفاضلية مقارنة بفرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية باستثناء التمويلات التقليدية والمشروطة عامة بـ:

- إبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي،
- وضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية،
- عدم إمكانية إصدار تونس لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل.

المساهمون		دولار أمريكي		أورو		المجموع	
		نسبة فائدة قارة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة قارة	نسبة فائدة متغيرة	دولار أمريكي	أورو
		% 5.75	ليبور 6 أشهر + 1.5 %	% 5	أوريبور 6 أشهر + 1.7 %		
البنوك التقليدية	الشركة التونسية للبنك				30	–	30
	التجاري بنك				20	–	20
	BH بنك			3	10	–	13
	البنك الوطني الفلاحي				13	–	13
	البنك التونسي الليبي			3	7	–	10
	مصرف شمال إفريقيا الدولي				5	–	5
	بنك الأمان			5		–	5
	بنك تونس العالمي		2			2	–
	بنك تونس والإمارات				1	–	1
البنوك الاسلامية	مصرف الزيتونة		5		5	5	5
	بنك البركة تونس				10	–	10
	بنك الوفاق الدولي			2		–	2
المجموع		–	7	1.3	101	7	114

II-أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 18 جويلية 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية التمويل.

وفي بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على ضرورة عدم إكساء الصبغة الاستعجالية للنظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على القروض والتعهدات المالية للدولة وإعطاء الحيز الزمني الضروري لمجلس نواب الشعب للتعمق في دراسة هذه المشاريع، وأكّد على ضرورة أن يكون للوزارة مخطط بديل وفرضيات أخرى يتم اعتماده في صورة تعذر تحقيق الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

كما بيّن عدد من النواب أن تعبئة موارد الاقتراض ضرورة تقتضيها الضغوطات المسلطة على المالية العمومية في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق للإيفاء بتعهداتنا المالية والحفاظ على ديمومة الميزانية.

وأكّدوا على ضرورة إيجاد بدائل لسياسة الاقتراض من خلال وضع سياسات مالية ناجعة ترتكز على تشريعات متطورة لدفع الاستثمار وتحقيق النموّ الاقتصادي.

وخلال تقديمها لمشروع هذا القانون، بيّنت السيدة المديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية أن الوزارة تعمل في إطار قانون المالية لسنة 2023 الذي تضمّن تعبئة مبلغ قدره 24392 مليون دينار بعنوان موارد اقتراض منها 14859 مليون دينار اقتراض خارجي و9533 مليون دينار اقتراض داخلي.

وأوضحت أن الميزانية تشهد عجزا بعد استنفاذ الموارد الجبائية وغير الجبائية، إضافة إلى التأخير المسجّل في تعبئة الموارد الخارجية خاصة منها المزمع تعبئتها لدى المقرضين التقليديين باعتبار ارتباطهما بإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

ولتغطية هذا العجز، أفادت أنه تمّ تفعيل آليات الاقتراض الداخلي من سندات خزينة وقرض رقاعي وطني. وتمثّل اتفاقية التمويل موضوع مشروع هذا القانون الآلية الثالثة التي ستوفّر قرضا بالعملة من البنوك المحلية، وهي اتفاقية تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة بهدف الاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية.

وفيما يتعلق بآجال عرض مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض على أنظار مجلس نواب الشعب، وبخصوص طلب أعضاء اللجنة تفادي الصبغة الاستعجالية لهذه المشاريع، أفادت أنه سيتم السعي في المستقبل لإحالة مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض في آجال معقولة.

وبالنسبة إلى الشروط المالية للقرض، بيّنت أنه تمّ إعطاء الخيار للممولين سواء كانت البنوك التقليدية أو الإسلامية في اعتماد نسب فائدة أو هامش ربح إما قار أو متغير بنسب تفاضلية، كما تمّ اختيار تسديد الأصل دفعة واحدة سنة 2027 وهو اختيار مدروس باعتبار الالتزامات المالية للدولة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفي نفس الإطار، أكّدت ممثلة الوزارة أن الشروط المالية لهذا التمويل تعتبر تفاضلية مقارنة بقروض التمويل المتاحة حاليا باعتبار أن التمويلات التقليدية مشروطة بإبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي وبوضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية إضافة إلى عدم إمكانية إصدار بلادنا لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية نتيجة تراجع ترقيمها السيادي وارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق والتي تقدّر بحوالي 27% سنويا بالنسبة إلى الدولار و26.5% بالنسبة إلى الأورو.

وخلصت إلى أن القرض المجمّع بالعملة لدى البنوك المحلية سيمكّن من تحقيق ربح بعنوان الفوائد بأكثر من 20% مقارنة بالفوائد التي تطبق في حال إصدار تونس قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية وهو ما سيساهم في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج، إضافة إلى تخفيف العبء على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحّا في السيولة.

وخلال النقاش أثار أعضاء اللجنة عدة مسائل تعلقت أساسا بـ:

-دواعي اللّجوء إلى الاقتراض من السوق المالية الداخلية بالعملة الصعبة خاصة في ظل موسم سياحي سيوفر مدخول هام من العملة الصعبة للدولة.

- أوجه صرف القرض المذكور.

- طلب مدّ اللجنة بجدول توضيحي حول المدّخرات بالعملة الصعبة من تحويلات التونسيين بالخارج وموارد القطاع السياحي والتصدير،

- طلب مدّ اللجنة بجدول توضيحي عن الاستخلاصات المحققة سنة 2023 وتسديدات القروض المتبقية بعنوان نفس السنة.

-ضرورة إعادة النظر في السياسة المالية للدولة قصد الوصول إلى مرحلة عدم الحاجة إلى الاقتراض لدعم الميزانية.

-اعتماد سياسات واستراتيجيات أخرى للوزارة وفتح آفاق جديدة للتشجيع على خلق الثروة والبحث عن ممولين جدد وأسواق أخرى.

- تقديم مبادرات تشريعية في مجالات أخرى على غرار الإصلاحات الجبائية والمجال الديواني وإدماج الاقتصاد الموازي في الدّورة الاقتصادية.

وفي ردّها، بيّنت ممثلة الوزارة أن الإدارة الجبائية تقوم بدور هام فيما يتعلق بالاستخلاصات وتوفير الموارد إلاّ أن حاجيات التمويل تفوق المداخيل الجبائية وغير الجبائية المستخلصة وهو ما يجعل الاقتراض ضرورة حتمية لتلبية المصاريف الهامة خاصة لشهري جويلية وأوت على غرار تواصل الضغط على حاجيات ديوان الحبوب وشركة التونسية لصناعات التكرير وتسديد القروض التي تتجاوز 2000 مليون دينار بهدف ضمان إيفاء تونس بتعهداتها المالية حفاظا على السيادة الوطنية.

وأوضحت أن التحويلات من العملة الصعبة من قبل التونسيين بالخارج وموارد السياحة تدعم الاحتياطي من العملة لكن لا تدعم موارد الميزانية. وأضافت أن هذا القرض لا يؤثّر على البنوك غير المقيمة باعتبار أن اتفاقية التمويل توفّر مردود مالي أحسن من إيداع المبالغ بالعملة بالخارج وهو ربح متقاسم بين الدولة وهذه المؤسسات باعتبار انخفاض نسبة الفائدة مقارنة بالسوق المالية العالمية.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، كنا نستمع لتدخل السيد رئيس اللجنة والتوضيحات التي قدمها وهو مشكور على ذلك ولتقرير اللجنة، وأتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة والإطار الإداري على هذا العمل المنجز في وقت قياسي والشجاعة التي تحلت بها اللجنة على اعتبار أن الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية تقتضي منّا أن نقول كلمتنا بصراحة ونساند عمل الحكومة عندما نرى أنها تتجه في الاتجاه الصحيح.

أحيل الكلمة إلى نائب رئيس اللجنة ليدلي برأيه، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم جميعا،

صباح الخير،

أريد إضافة توضيح صغير لأعمال اللجنة، مثلما ذكر السيد رئيس اللجنة بخصوص استعجال النظر واللجنة قامت باستعجال النظر من الغد، وعقدنا جلسة حتى لا يقع تعطيل للموافقة على هذا القانون، لكن كنا قد طلبنا -ووضعنا هذا بمحضر الجلسة- من السيدة الوزيرة أن تمدنا بـ " tableau de bord " عند تسليمنا لمشروع قرض بخصوص المدخرات وبخصوص استعمال القروض السابقة والاتفاقيات التي تم إمضاؤها سابقا، لذلك نرجو اليوم وقبل دخولنا في النقاش لو تتفضل السيدة الوزيرة بمدنا بلمحة حول صرف القروض التي اقترضناها من بداية السنة إلى حد الآن.

ميزانية سنة 2022 صحيح أنها جاءت بمرسوم ولم يتم عرضها على المجلس، ونحن نعلم بأننا نحتاج لـ 24 ألف مليار من القروض منها قروض داخلية وقرابة 15 ألف مليار قروض خارجية، صادقنا على القرض السابق وهناك قروض أخرى سبقت عمل المجلس، لذلك نريد أن نعرف اليوم أين صرفت هذه المبالغ، وما هي برامج الوزارة في الاتفاقيات والمفاوضات القادمة، ونرجو كما تفضل السيد رئيس اللجنة أخذ أكبر متسع من الوقت في المرات القادمة لدراسة هذه القروض وللاطلاع عليها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على هذه التوضيحات والآن نمر إلى تدخلات السادة والسيدات نواب مجلس الشعب.

أولا، السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسادة النواب المحترمين،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها نرحب بكم،

سيدتي الوزيرة، نحن ككتلة الأمانة والعمل نثمن المجهود الذي تقوم به الحكومة في تعبئة موارد الدولة.

لدي عديد النقاط أريد اقتراحها نظرا لما يعانيه الفلاح وصغار التجار والمواطنين ككل، نرجو سيدتي الوزيرة الترفيع في المبلغ المحمول عند تعاطي الأنشطة التجارية من 5 آلاف دينار على الأقل إلى 15 ألف دينار، كما تعلمين في الأسواق الأسبوعية هناك من يبيع بقرة يتم افتكاك أمواله عند خروجه من السوق لأنه لا يوجد إثبات لمصدر هذه الأموال.

كما أقترح التخفيف في الأداءات الديوانية للحد من التهريب وتعبئة موارد الدولة لأن لها دورا كبيرا خاصة المواد التي يخول لها القانون الدخول إلى تونس.

كذلك العفو الجبائي وفوائض التأخير وفي خلاص أصل الدين نظرا إلى الظروف والأزمات التي يمر بها المواطن والشركات حاليا، كما تعلمون الخطايا من أصل الدين، فالظرف حساس والاقتصاد والشركات يمرون بظروف صعبة جدا.

مراجعة خطايا التأخير لأن هذه الخطايا مشطة تثقل كاهل الشركات وتجعلها غير قادرة على الإضافة لتسديد تعهداتهم تجاه القباضة المالية.

إنشاء فروع بالجهات لإدارة المؤسسات الكبرى الموجودة بالعاصمة فقط لأنه لا يمكن أن يتنقل من مدنين أو من القصرين لإدارة الشركة.

محاولة التقليص في آجال الإجراءات بخصوص الامتيازات الجبائية وتوحيدها عند مراكز مراقبة الأداءات لأن كل إدارة جهوية تقترح عليك قوانينها، لذلك وجب التوحيد بين جميع الإدارات.

تحويل النظام التقديري إلى نظام حقيقي لبعض النشاطات دون دراسة خصوصية النشاط والموقع الجغرافي، فهناك من يعمل بسيدي بوزيد بالجبل كموقع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي زغدود من كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية طيبة للجميع،

إن كتلة لينتصر الشعب إزاء ما وصلت إليه وضعية المالية العمومية من تدهور وأمام إكراهات واقع الاستثمار في بلادنا والذي ظل لسنوات دون سقف تطلعات شعبنا المختلفة لشح في الموارد الذاتية للتمويل أو لسوء التصرف والفساد، فإن الاقتراض أصبح آلية تلتجئ إليها الدولة التونسية لا سيما في السنوات الأخيرة.

ونحن في كتلة لينتصر الشعب نعي جيدا بأن كل القروض المتحصل عليها كانت لإجراء إصلاحات آنية لا هيكلية، بل إنها في أغلب الأحيان كانت عملية ترقيع لا فائدة ترجى منها. عشر سنوات من الاقتراض مع غياب التنمية والاستثمار وهذا في نظرنا ولّد أزمة اقتصادية خانقة جعلت الاقتصاد التونسي مع الأسف اقتصادا هشا لا يصمد أمام الأزمات.

أما مظاهر هذه الأزمة في تقديرنا فهي ظاهرة وجلية على الأقل حسب تشخيصنا:

أولا، نلاحظ انخفاضا كبيرا في نسبة النمو بلغت درجات سلبية في بعض السنوات،

ثانيا، عجز كبير عن خلق الثروة والاكتفاء بمشاريع في مجملها غير ذات جدوى.

النقطة الثالثة، الارتفاع الكبير والمشط في نسبة البطالة داخل كل فئات الشعب.

أيضا هناك مظهر سلبي آخر رافق هذه الأزمة، ارتفاع نسبة التداين الخارجي والداخلي.

أيضا انخفاض مؤشر الاستثمار ونسبة المديونية قاربت 100% وهو رقم مفزع.

أيضا تدهور مستوى الترقيم السيادي عاما بعد عام وكذلك تراكم نسب العجز وتفاقم المشاكل في ظل وضع اجتماعي غير مستقر.

أيها الحضور،

زملائي الأفاضل،

إن القرض المعروض أمامنا اليوم للمصادقة عليه تكلفته غالية ونسبة الفائدة فيه مشطة وهذا يطرح جملة من الأفكار والتصورات.

أولا، أما آن الأوان للنظر في فاعلية قانون البنك المركزي الممرر سنة 2016 بتوجيهات من صندوق النقد الدولي؟

النقطة الثانية والأهم، يجب أن يكون هذا القرض آخر قرض من نوعه في وضعنا الحالي للقطع مع عشرية الخراب.

ثالثا، الانطلاق نحو العمل والإنتاج والبناء وفق تصورات سيادية وطنية وفي إطار خطة تنتصر لتطلعات الشعب في الرخاء والرفاه.

رابعا، بناء علاقات اقتصادية دولية جديدة بعيدا عن الابتزاز الذي تمارسه بعض الجهات وتخلصا من هيمنة الشركات الاستعمارية العالمية الكبرى والإمبريالية التي عبثت بمقدرات هذه الدولة وبمقدرات شعبها.

خامسا، إصلاح بنكي عميق ودقيق ينهي دور شبكات المصالح الذاتية المهيمنة على مقدراتنا أو على مقدرات شعبنا وكذلك هيمنة نفوذ العائلات "المستكرشة" من الاقتصاد التونسي ومن الشبكة المالية ومن شبكة البنوك الوطنية.

كما لا يفوت كتلة لينتصر الشعب في هذا الظرف بالذات أن تترحم على شهيد الأمة والوطن في ذكراه العاشرة الحاج محمد البراهمي الذي كان حاضرا تحت هذه القبة مدافعا عن قضايا الأمة وعلى السيادة الوطنية في أشكالها المختلفة.

لذلك أدعو كل زملائي وأحرار هذا الوطن إلى المشاركة في فعاليات إحياء ذكراه يوم الثلاثاء المقبل يوم 25 جويلية.

المجد والخلود لشهداء تونس،

تحيا تونس،

ولينتصر الشعب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، في نطاق التذكير برجالات الدولة التونسية علمنا بمزيد الأسى وفاة الأستاذ رشيد صفر، رئيس مجلس نواب الشعب الأسبق وباسمكم جميعا نتوجه إلى أسرته بخالص عبارات التعزية راجيا من العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة وأن يسكنه فراديس جنانه وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن الخط الوطني السيادي وله عشر دقائق.

السيد مسعود قريرة

مرحبا بالسيدة الوزيرة وطاقمها،

شكرا السيد الرئيس،

تحية لزملائي النواب،

تحية إلى الشعب التونسي،

اسمحوا لي أن نترحم على فقيد جرجيس السيد محمد مشارق وأتقدم بالتعازي الحارة لأسرته والفقيد وجه تربوي ثقافي وسياسي معروف في المدينة.

كذلك نحمد الله على سلامة مواطنين في قصر قفصة إثر الحريق الذي شب هذا اليوم بهذه المدينة وتحية لرجال الحماية المدنية في مدينة قفصة الذين كانوا في الموعد.

سيدتي الوزيرة، أنا لا أناقش ضرورة القرض ولا نسب الفائدة ولا الأسباب التي أوصلتنا إلى وضعية جعلت 24.4 مليون دينار من ميزانية سنة 2023 ديون، وهذه القروض نحن ملزمون على اقتراضها وهو ما يمثل 33 % من الميزانية وهي نسبة مرتفعة، أي إن ثلث الميزانية متأتية من التداين الداخلي والخارجي.

وبالتأكيد السيدة الوزيرة، ستأتي ديون أخرى وقروض أخرى وسنجد أنفسنا مطالبين بالموافقة عليها.

ما يزعجني سيدتي الوزيرة، أنني أمام أمرين كلاهما مر، عندما أقول لنفسي أنا أصادق على هذا القرض فأجد نفسي آخذ أموال أبنائنا في المستقبل وربما بعضهم لم يولد بعد، هذا حق الآخرين أصرفه أنا وأكله أنا الآن، إن رفضت الإمضاء عليه وأقول أن مواطني وأهلي سيجدون أنفسهم يعانون من صعوبات أكثر وحكومتي التي أنا مطالب بالدفاع عنها وهي تحميني تجد نفسها في صعوبات، فأنا أمضي بالموافقة ويدي ترتعش في هذا العمر، من المفروض أنه لم يعد هناك ما يخيفني، صدقيني عندما أتحدث عن الديون وعن القروض أجد نفسي في وضعية غير عادية.

وكما قلت منذ حين سيدتي الوزيرة، إنك وحكومتك لست مسؤولة عن هذا الوضع الرديء الذي وصلت إليه بلادنا. صحيح أن هناك عشرية فساد، لست أنت المسؤولة عنها، صحيح أن هناك ظرف عالمي فتونس ليست مسؤولة عن الحرب الأكرانية ولا يمكننا تغييرها لكن أين تكمن مسؤوليتك أنت؟

تكمن مسؤوليتك بألا تجعلي الماضي مستمرا في المستقبل. هنا يأتي دورك ودور الحكومة، أنك أنت كحكومة وكسلطة تشريعية مطالبة بوضع الرؤية السياسية والتخطيط للمستقبل حتى لا يتواصل الماضي، لأن نفس الظرفية، نفس الأدوات، نفس التحاليل التي اعتمدت سابقا أدت إلى وضعية سيئة، وإن لم تلغي أنت هذه الظروف التي أدت إلى هذه الوضعية خاصة في وضعنا الداخلي، سنجد أنفسنا في 2024 و2025 و2026 ربما في وضعية أسوأ.

وبالتالي فإنني من هذا المنبر، أطالب السلطة التشريعية بوضع رؤية مالية سياسية تؤدي إلى تخفيض التداين الداخلي والخارجي فمثلا أقول على مدى عشرين سنة سأخفض من المديونية بنسبة 5% سنويا، تأتي سنة 2043 يصفق التونسيون ويقيمون حفلا كبيرا في شارع الحبيب بورقيبة لأنه لم تعد لدينا ديون مع أحد، والله

سأصفق معك إلى الصباح وسأضرب بكل ما أوتيت من جهد، هذا ما أريده ولكن ما أخاف منه هو أن تأتي غدا بميزانية سنة 2024 وأجد أن نسبة التداين فيها أكثر مما كانت عليها في سنة 2023، هنا نجد أن هذا الماضي ما زال مستمرا في المستقبل.

كيف سنخفض من نسب المديونية؟ أنا أشاهد وألاحظ وزارات لا يوجد تشابك بينها في العمل، وبالتالي أحيانا أتساءل كيف تساهم وزارة الشباب والرياضة في الترفيع من ميزانية البلاد؟ كيف تساهم الفلاحة بهذه الحقول المهملة وبالأراضي الاشتراكية غير المستغلة وبعدم وجود خارطة فلاحية دقيقة في البلاد في التطوير؟

لا أريد أن تأتي لجنة التشريع بجباية جديدة، أريد أن تدخل الجبايات القديمة أموالا بتشبيك العمل بين الوزارات، بعقد جلسة بين وزارة المالية ووزارة الخارجية. يا وزارة الخارجية أريد أن يرتفع التصدير، السفير الذي يعمل بالبلد الفلاني يجب أن تكون لديه أهداف، إن لم يدخل لي السائح كذا وكذا ويصدر لي كذا كذا فإنه خلال شهر أوت القادم سيتم الاستغناء عن خدماته، يكفيه فقد انتهت مهامه.

نقطة أخرى، لقد تعودنا منذ بدايات الدولة الحسينية أن نتعامل مع أوروبا القريبة هذا كان مبررا عندما لم تكن هناك الأنترنت ولم يكن هناك النقل الجوي ولم تكن هناك وسائل الاتصال السريعة، أما الآن يوجد عالم جديد، أنا لا ألغي علاقاتي التاريخية مع جيراني الأوروبيين ومع أصدقائنا وراء المحيط الأطلسي لكن يوجد عالم جديد يمكن أن نستفيد منه، يوجد اتفاق أبرمته الدولة التونسية في برنامج الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي أمضته الحكومة والدولة مطالبة باحترام اتفاقياتها، والسيد الرئيس تقابل مع الرئيس الصيني في الملتقى الاقتصادي العربي الصيني في المملكة العربية السعودية، هل استفادت تونس من هذا اللقاء؟ لم أر ذلك.

لتعلمي أن الصين يخرج منها 160 مليون سائح يذهبون إلى فرنسا التي هي أبعد من تونس بالنسبة إلينا لا يريدون امتطاء وسيلة نقل تبقى 14 ساعة لتصل إلى تونس، مع العلم أن فرنسا يقصدها السياح الأثرياء.

إفريقيا، وهنا الحديث مع الناقلة الوطنية " TUNISAIR " لن نأتي بالكثير لأننا نريد ربط علاقة مع إفريقيا، إفريقيا تعامل معها أجدادكم عندما كانوا يتنقلون على الإبل ولا يتنقلون بواسطة الطائرات الآن. متى انقطعت العلاقة مع إفريقيا جنوب الصحراء؟ عندما استعمر الأوروبيون إفريقيا أوقفوا هذه العلاقات.

نحن نقول افعلوا ما فعله أجدادكم قوافل الإبل كانت تصل لنفطة وللقيروان وتونس وتمر إلى الأندلس وتذهب من هنا إلى أوروبا، كانت تونس تتحكم بالتجارة بين إفريقيا وأوروبا، أيتها الوزيرة، وزيرة التجارة تعالي لنجلس معا و"TUNISAIR" تعالي معي أريد أن تصبح تونس مطار " Transit " وهناك أفارقة يملكون الملايين والمليارات يأتون إلى تونس لتلقي العلاج ولتدريس أولادهم.

الآن تعلمون بأن التونسي الذي سيمتطي طائرة ليسافر إلى الكاميرون يذهب إلى تركيا ومنها يستقل طائرة تمر فوق جربة. انظروا إلى الخطوط فوق جربة ليمر بعد ذلك إلى الكاميرون. كيف يمكننا ربط علاقة مع إفريقيا؟ لا يمكننا ربط علاقة معها.

طنجة مدينة ذكية في الأيام القريبة من الآن، نحن ما زال لا يوجد لدينا أي تخطيط، لا نجد سبيلا غير التوجه إلى وزيرة المالية وطلب الأموال، من المفروض أن يبادروا بتقديم ما سيقترحوه مقابل تلك الأموال، عليكم ربط علاقات مع الوزارات التونسية حتى يمكننا الحصول على أموال جديدة بدون إضافة ضرائب جديدة دون أن تفكر لجنة التشريع إن أضافت 1 أو 2 كم سيصبح لديها من مليون.

ثم ما أؤكد عليه هو دراسة" étude d'impact " لكل إجراء جبائي في وزارتك على المجتمع وعلى المؤسسات الاقتصادية الموجودة وعلى علاقاتنا مع الأجوار.

فيما يخص التهريب سيدتي، ما التهريب؟ التهريب هو الفارق في التسعيرة بيننا وبين البلدان المجاورة، لماذا لا توجد لجنة في الإطار المغاربي؟ تعالوا جيراننا في ليبيا والجزائر لماذا البضاعة تباع في تونس 10 د وفي ليبيا يتم بيعها بـ 7 د أو 8د؟ المهرب يهرب بضاعة فيها فارق تسعيرة كبير وعليكم مقارنة الأسعار ببعضها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بك مجددا السيدة وزيرة المالية والوفد المصاحب،

تحضرين معنا للمرة الثانية تحت قبة هذا البرلمان، كنا قد صادقنا في المرة الأولى على قرض بقيمة 500 مليون دولار وهذه المرة سنصادق فيها على قرض، من أين؟ من بنوكنا المحلية.

أقول لك السيدة الوزيرة، أن هذا القرض ستتم المصادقة عليه وكتلة صوت الجمهورية كلها ستصادق عليه لأننا نعلم دقة وضعية المالية العمومية ببلادنا لكن السيدة الوزيرة، أقول هذا ليس حلا ولا يحل المشكل بل بالعكس يزيد في تعميقه.

أريد أن أسألك سيدتي الوزيرة وأتمنى أن تجيبيني بدقة، ما موقفكم من تنقيح الفصل 411 المتعلق بالشيكات؟ تعلمين أن الآلاف من المؤسسات الصغرى والمتوسطة الموجودة لدينا والتي تعتبر الأساس تغلق وبقية المؤسسات تعاني وتتنفس بصعوبة.

تحدث السيد الرئيس عن تشجيع المبادرات الخاصة، ماذا فعلتم للشباب ليبادروا ويحلموا ويعملوا، الشباب الذي لا يمكنه تسديد ديونه والذي يعاني من صعوبات يزج به في السجن أو يصبح محل تفتيش ويهاجر للخارج؟

ثانيا السيدة الوزيرة، أود أن أقول لك بأن كثرة الجباية هي التي جعلت الناس تتجه إلى الاقتصاد الموازي، هل تم حصر هذا الاقتصاد الموازي؟ وما معنى أن يتنقل المواطن بعشرين دينار لوسائل النقل ليدفع 10 دينار للقباضة؟ سبحان الله نتحدث عن الرقمنة ونحن شعب أوراق وما زلنا نقف في الصف لمدة يوم بأكمله في القباضة لخلاص الأداءات ونعطي المحاسب 100 دينار ليدفع للقباضة 30 دينار.

السيدة الوزيرة، ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي.

المصدح للنائب وأعيدوا له وقته إن لم يقع احترام الوقت.

بالنسبة إلى القائمة سأتلوها عليكم بعد انتهاء الخمسة متدخلين لأنني أعطي الأسماء خمسة ثم خمسة.

تفضل السيد نزار.

السيد نزار الصديق

السيدة الوزيرة، البنوك التي نريد الاقتراض منها هل تعلمين كيف تتعامل مع الحرفاء، هل تعلمين حجم "les forfaits" الذي يتم تسليطه على المؤسسات وعلى الموظفين وعلى المواطنين، هل تعلمين الخروقات التي تحصل والتدمير المادي والنفسي المباشر وغير المباشر؟

السيدة الوزيرة، ما زال أملنا في إصلاح شامل وجذري قائم، ما زلنا نحلم وما زلنا نقاوم.

وفي الختام السيدة الوزيرة، أريد أن أسأل: المجلس الوطني للجباية الذي من بين مهامه تقييم النظام الجبائي ومدى ملاءمته مع الأهداف المرسومة والمتعلقة خاصة بتوازن الميزانية المالية العمومية وتحقيق النجاعة الاقتصادية، لماذا لم يتم تفعيله؟ نفس الشيء في المركز الوطني للإعلامية، هناك برنامج خاص لتسجيل العقارات المخصصة للكراء وقد أنفقت عليه الدولة المليارات ولكن لم يتم تشغيله.

أتمنى أن تمدينا بأجوبة واضحة على التساؤلات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نعتذر من السيد النائب المحترم السيد نزار الصديق على مقاطعة كلمته لأسباب فنية، الله غالب ونتمنى ألا يتكرر قطع الكلمات.

الكلمة الآن السادة النواب: يوسف التومي وثابت العابد وهشام حسني وعبد الستار الزارعي والنوري جريدي ورضا الدلاعي. على السادة النواب الاستعداد لأخذ الكلمة على التوالي.

الكلمة للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أولا سؤالي السيدة الوزيرة، لقد صادقنا في المرة الفارطة على قرض لتمويل القمح ولنحل المشكل الموجود اليوم بخصوص الخبز والمخابز. اليوم نرى نفس الإشكال موجود ونجد طوابير طويلة من المواطنين في حر هذا الشمس ينتظرون الخبز.

كذلك إن تحصلنا اليوم على هذا القرض ووزعنا القمح -بالطبع هذه الفرضية الثانية-هل أخذنا بعين الاعتبار المناطق التي يوجد فيها استقطاب استثنائي للسياح ومنها جهة الساحل وخاصة ولاية سوسة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، كل الشكر والتقدير لأننا نجد اليوم 70% من موارد الدولة متأتية من قطاع المالية وخصوصا الجباية ومن إدارة الجباية والاستخلاص والتي يوجد بها " un corps" له أهمية كبرى في استخلاص الديون العمومية وهو قطاع عدول الخزينة، هؤلاء العدول الذين يجلبون الأموال لإنعاش خزينة الدولة ولكن هؤلاء العدول يتنقلون اليوم بوسائل النقل الخاصة بهم.

اليوم منحة التنقل منذ سنة 2018 وترون كم من مرة تم الترفيع في سعر النفط، اليوم لا توجد عدالة بين الأعوان وبين عدول الخزينة بخصوص منحة الإخلالات.

اليوم هذا القطاع الحيوي إلى جانب أعوان المالية وما يقدمونه والذين لا يوجد لديهم نظام أساسي إلى حد اليوم، لذلك وجب علينا إيلاء هذا القطاع الأهمية القصوى خاصة عندما نجد أن 70 % من موارد الدولة متأتية منه.

ثالثا، أردت أن أتحدث أيضا عن تمويل الجمعيات والتعطيلات التي تعترضها خاصة في القباضات المالية، ودائما نولي أهمية للأجور ونترك الجمعيات في مرحلة ثانية والمتمثلة خاصة في الجمعيات الرياضية، فهناك أشخاص اليوم متطوعون لخدمة هؤلاء الشبان والأطفال الموجودين في هذه الجمعيات والذين ينتظرون صرف " fond commun " إلى حين ضخ لا أدري ماذا.

لذلك يجب علينا أيضا إيلاء هذه الجمعيات الأولوية في صرف منحها.

أخيرا السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى القباضة المالية بزاوية سوسة نشيد بكل المجهودات التي تقوم بها ولكن "système GRB" لم يقع تركيزه بعد بهذه القباضة التي تحتوي على بلديتين: بلدية زاوية سوسة وبلدية قصيبة سوسة والثريات،"système GRB" أعدته البلديتان لكن إلى حد اليوم هناك مسألة تقنية يمكن حلها حتى لا يبقى المواطن يراوح بين البلدية والقباضة ليقوم بدفع معاليم الأداءات البلدية، يذهب المواطن إلى البلدية ليعرف المتخلدات بذمته من أداءات ويعود إلى القباضة ليدفع المستحقات ثم يعود إلى البلدية للتحيين على "système ".

نرجو السيدة الوزيرة إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

سأنطلق من تقرير اللجنة والمطة التي هي تقريبا مستنسخة مائة بالمائة من شرح الأسباب الذي تقدمت به وزارة المالية وتذكر فيه أنّ هذا القرض سيمكننا من المحافظة على مخزون العملة.

وهذا في الحقيقة غير دقيق إن لم أقل مغالطة لأن في مشروع القانون هذا لا يوجد ما يمنع الشركات غير المقيمة من أن تسحب ودائعها، وبالتالي هذا سيتسبب في مشكل سيولة لدى البنوك المقرضة وسيؤثر على مسألة الاستثمار بالبلاد.

بالإضافة إلى أن من يعتقد أنّ البنوك مستفيدة من هذا القرض أقول له غير صحيح لأن البنوك متضررة وخصوصا البنوك العمومية، والبنوك لديها تصنيف وتصنيفها نفسه في تراجع.

وفي مسألة التصنيف أريد القول وهذا لا يخفى عنكم أنّ الوضع الاقتصادي صعب وتعيش البلاد أزمة اقتصادية توأمية يعني عجز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% وعجز في الميزان التجاري بنسبة 8%.

بالإضافة إلى أن البنوك اليوم بصفة عامة تموّل الدولة تقريبا بـ 16% وأكثر وهذا ما سينعكس على مسألة الاستثمار من خلال شحّ السيولة في الدينار واليوم سيكون هناك شحّ سيولة في العملة ولكن لا يمكن أن نتغاضى عن هذا القرض وليس لدينا بدائل، لأنه بالنظر إلى وكالة "Fitch" في سابقة لم تحدث بتاتا في تونس تنزّل تصنيف تونس من +CCC إلى -CCCفي حين أن أوكرانيا التي تشهد حربا مع روسيا تصنيفها +CCC أفضل من تونس.

وهذا يؤكد أنّ وكالات التصنيف الائتماني لها نفس وبعد سياسي كبير، وهذا التصنيف غير جدّي والمراد منه إنهاء وغلق نهائيا فرص التداين من خارج صندوق النقد الدولي وغلق باب المانحين من خارج هذا الصندوق.

بالتالي لا يوجد أمامنا سوى الصندوق والنفط مقابل الغذاء، الذي هو موضوع الهجرة ويتنزل هذا في باب الضغوطات على تونس. وهذا التصنيف واضح حيث يدخل في باب الضغط السياسي على تونس التي لا بد أن ترضخ اليوم إلى رغبات المجتمع الدولي والقوى العظمى في المسار وفي موضوع الهجرة.

في الحقيقة أن تداول الدولة التونسية مع هذا المشروع، مع هذا المخطط وهذه الضغوطات كان مشرّفا جدا وأنّ تونس لن ترضخ للضغوطات الدولية ولن تركع للقوى التي تعودت أن تُملي على الدول لأن الحكومات والأنظمة الموجودة في هذه الدول هي أنظمة هشة.

تونس اليوم تتمتع بنظام سياسي له شعبية وبالتالي لا بد في المقابل أن نستغل هذه الشعبية في إصلاحات وكان من المفروض وما ألوم عليه الوزارة أن تقدم مشروع إصلاحات.

عندما رأينا مثلا في الجلسة الحوارية الفارطة مع السيدة وزيرة التجهيز واستمعنا إلى التساؤلات والأجوبة حول الطرقات والأرصفة والحفر، ليس هذا المطلوب، بل كان من المفروض أن تكون الجلسة الحوارية مع السيدة وزيرة التجهيز والإسكان حول تقديم مقاربة كبيرة للبنية التحتية التي تمثل دافعا للاستثمار وتخرجنا من هذه الأزمة.

اليوم حتى نخرج من هذه الأزمة المتوأمة لا بد أن تكون من خلال مجموعة إصلاحات بالأساس ومشاريع كبيرة في البنية التحتية، والسيدة وزيرة التجهيز لم تقدم لنا أيّ مشروع ولا أيّ تصوّر ولا أيّة رؤية واليوم نفس الشيء بالنسبة إلى وزارة المالية التي لم تقدّم لنا أي تصوّر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد هشام حسني غير منتم وله أربع دقائق باعتبار أنّ النائب المحترم منير الكموني تنازل عن حصته في التدخل لفائدته.

تفضل لك الكلمة السيد هشام حسني.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لزميلي لتنازله على توقيته،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق لها،

للأسف مرة أخرى نجتمع اليوم في جلسة عامة للمصادقة على قرض في انتظار ورود تشريعات لتشجيع الاستثمار.

نعرف أنّ هذا القرض إكراه لتمويل ميزانية الدولة ولكن أود أن أسأل السيدة الوزيرة سؤالين:

جملة المداخيل خلال الثلاثيتين الأوليتين سنة 2023 وجملة سداد الديون خلال الثلاثيتين حتى نعرف أين نسير في مقادير الميزانية.

ميزانية الدولة تعتمد أساسا على الجباية و73% من الميزانية متأتية من الجباية. هذا معقول جدا أمام اقتصاد السوق وتحريره والخوصصة، ولكن كيف سنحصل على هذه الجباية ونحن نقودها الى نهايتها؟ لأنّنا ندور في حلقة مفرغة، واليوم نعيش ضغطا جبائيا مسلطا أساسا على الأجراء. وكنتيجة للضغط الجبائي على الأجراء نقوم بالقضاء على المقدرة الشرائية وتباعا القضاء على الاستهلاك، حينها سنقضي أيضا على مداخيل المؤسسات الربحية وبالتالي ستتقلّص الجباية يعني هنا بصدد الدوران " dans un cercle vicieux " ولم نجد الحلول الكفيلة.

ثانيا، نقوم بالاقتراض لخلاص الديون، ونفس الشيء نحن ندور في حلقة مفرغة أخرى.

السيدة الوزيرة، عندما افتتح هذا المجلس الجديد كنا ننتظر ترسانة تشريعية، ثورة تشريعية للدفع بالاستثمار وإلى حد اليوم لم يرد علينا من سيادتكم سوى مشروعي قانونين يتعلقان بالقروض.

أين مجلة الصرف؟ أين مجلة الاستثمار؟ أين مراجعة بعض بنود قانون تبييض الأموال والمغالاة في تطبيقه الآن يقتل الاستثمار، لماذا يقتل الاستثمار؟

لما يكون لدينا بعض المقاولين يعملون في إفريقيا يجدون صعوبات وتعطيلات كبيرة في الاستخلاص وهذا يخلق لهم مشاكل، وعندما نخلق مشاكل للمستثمرين سينجر عنه ضعفا في مداخيلهم وأرباحهم وبالتالي ستضعف مداخيلنا الجبائية.

أتحدّى إن كانت هذه الميزانية ستحقق فقط 7000 مليار بل ستتجاوزها بكثير، لماذا؟ لأن الميزانية المرصودة غير مواكبة للتشريعات.

اليوم في القباضات المالية ما هو الوقت المحدد لفائدة المواطن لاسترجاع التسبقة على الأداء على القيمة المضافة؟

هناك اليوم شركات كبيرة تعاني من صعوبات عديدة والسبب تعطيل إدارة المؤسسات الكبرى لملفات استرجاع الأداء على القيمة المضافة. هذا لا يعود لربحهم فقط بل هناك موظفون لم يتم خلاصهم وهناك خسارة للمزودين الذين لم يتم خلاصهم وبالتالي العجلة الاقتصادية ليست في وضع دوران.

قبل البحث عن الحلول السهلة المتعلقة بالاقتراض والزيادة في الضغط الجبائي والمساهمة الاجتماعية وغير ذلك لا بد من رؤية لمشكلتنا نقوم بنقدنا الذاتي في الداخل ونجد حلولا داخلية صلب وزارة المالية نفسها قبل كل شيء.

السيدة الوزيرة، نرى أنّ تقريب الخدمات من المواطن تشجع على استخلاص الأداءات وعلى سبيل المثال منطقة العوينة التي تضم حوالي 56 ألف مواطن لا يوجد بها قباضة مالية ولا أعرف متى سيتم برمجتها؟

هناك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحياتنا للجميع،

مرحبا بك السيدة الوزيرة للمرة الثانية،

القروض شرّ لا بد منه ومن أجل تونس مستعدون أن نضحّي بالغالي والنفيس شرطنا الوحيد أن تتعظ هذه الحكومة من أخطاء العشرية الفاسدة.

أسئلتي تتعلق بمطلب شعبي وهي كالتالي:

ما هو برنامج وزارة المالية حول مطالب الانتفاع بالنظام الجبائي التفاضلي الخاص بالمعوقين جسديا الذين تقدموا بمطالبهم وقاموا بتوريد سيارتهم قبل صدور قانون المالية لسنة 2023؟

سيدتي الوزيرة، الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2023 ليس له أثر رجعي، فالمطلوب منكم تسليم سيارات المعوقين جسديا الذين قاموا بتوريدها قبل غرة جانفي 2023 وجميعهم من ذوي الاحتياجات الخصوصية. مسألة معوق وغير معوق فاللجنة الطبية هي من تقرر، لكل معوق أن يتمتع برخصة سياقة وبالنسبة إلي أعتبره معاق وإذا كانت لديكم مراجعات أخرى فلا بد من القيام بها.

المطلب الثاني، المبلغ المحمول أكثر من 3 آلاف دينار بدعوة مقاومة التهريب وتبييض الأموال.

سيدتي الوزيرة، من ضمن أهدافنا هو الدولة القوية، الدولة العادلة، الدولة التي يحبها الشعب التونسي وهذا مطلب شعبي.

السيدة الوزيرة، قبل سنّ هذه القوانين لا بد من تهيئة مسائل مماثلة حتى يستطيع المواطن التونسي تطوير معاملاته، وسيادتك تعلمين أنّ نسبة 80 % من معاملاتنا التجارية والاقتصادية تكون دون بطاقات بنكية ولا دفتر شيكات وقانون 411 المتعلق بالشيكات يعاني منه الجميع كما تعاني منه الشركات الصغرى.

مطلب آخر سيدتي الوزيرة وهو التخفيف من الضريبة ومراجعة السلّم الضريبي على الأشخاص.

مطالبنا السيدة الوزيرة هي مطالب شعبية ولا نملك مطالب ذاتية ضيقة، وكل ذلك من أجل خدمة تونس وشعبها العظيم ومن أجل تحقيق السلم الاجتماعي.

شكرا لكم ومرحبا بكم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي من كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد النوري جريدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع ومرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مواصلة لما طرحه زميلي على زغدود رئيس كتلة لينتصر الشعب فإننا نرى في هذه الكتلة أن الوعي بخطورة وضعية المالية العمومية التونسية واجب في التشخيص واقتراح الحلول. لذلك نحن نعتبر على خلاف ما ذهب إليه بعض الزملاء الأفاضل أن القطاع البنكي الداخلي أكبر مستفيد من ارتفاع نسب الفائدة التي أصبحت مجحفة.

ونحن نقترح مقاربة اقتصادية تشاركية تشرف عليها الدولة ورسملة البنوك العمومية والخاصة وهيكلتها، بالإضافة إلى تكثيف مراقبة النشاط البنكي ومراجعة القوانين الأساسية للهياكل البنكية العمومية والخاصة.

وندعو وزارة المالية ومصالح البنك المركزي ومستشاري الحكومة والرئاسة ولجنة المالية في البرلمان إلى النقاط التالية:

- مراجعة معايير اختيار التراخيص البنكية لتراعي نسب التداين والنمو ونسب الفائدة،

- دمج المؤسسات البنكية العمومية تركيزا للمجهود المالي بذلك نسحب البساط من تحت أقدام العائلات المتحكمة في القطاع البنكي بالمراجعة والتدقيق،

- التسريع أيضا في إصدار الأمر الخاص بالسيارات الخاصة بذوي الاحتياجات الخصوصية واسترجاع الحاصل الجبائي مع القطع مع آلية تمويل الاقتصاد الحالي.

- الحرص أيضا على العائدات الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي بخطة وطنية مضبوطة.

بالإضافة إلى مراجعة القروض المبرمة في السنوات الأخيرة بتدقيق شامل وتحميل للمسؤوليات كي لا يضيع حق الشعب التونسي الذي تحمّل ضريبة السرقة والفساد.

في مسألة الرقابة، تدعو الكتلة إلى توفير الإمكانيات المادية واللوجستية لأعوان الرقابة المالية الذين يعانون من ضعف الإمكانيات، فهل يعقل ألا يستطيع هؤلاء الأعوان القيام بواجباتهم بسبب عدم توفر الإمكانيات والسيارات؟ وكيف نقبل عجز وزارة سيادية مشرفة على الموازنات المالية للدولة على توفير أدوات العمل اللازمة؟

على الوزارة أيضا من وجهة نظر الكتلة إحداث خلية دراسات وتخطيط لتقديم مشاريع قوانين تحمل تصورات تنظم القطاع البنكي، لأنه ليس من المعقول أن تتحمل الفئات الهشة من شعبنا تبعات الاقتراض الداخلي والخارجي في المقابل تجني البنوك أرباحا طائلة، فهل سمعتم في العقود الأخيرة ببنك أفلس؟ كل البنوك تربح، أما المؤسسات الوطنية الصغرى والمتوسطة فأغلبها قد أفلس بعد جائحة الكورونا.

بالنسبة إلى العفو الضريبي، على الوزارة أن تنتبه إلى جملة المغالطات الحاصلة فقد أصبح في السنوات الأخيرة بابا للتحيّل ثم هل من المعقول أن تبقى قطاعات كاملة غير مساهمة في المجهود الوطني لتمويل الخزينة العمومية بقوانين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل إحالة الكلمة للنائب المحترم السيد رضا دلاعي، أطلب من السيدات والسادة: ريم المعشاوي وعواطف الشنيتي ونبيل حامدي وبسمة الهمامي وعادل البوسالمي الاستعداد لأخذ الكلمة على التوالي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد رضا دلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

طبعا رغم أن هذا القرض ممول من البنوك المحلية يبقى اقتراضا ويبقى تداينا حتى وإن كان تداينا داخليا.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما تأثير اللجوء المستمر للدولة إلى الاقتراض من البنوك المحلية بشكل متواتر على الاستثمار وقدرة هذه البنوك على أن تساهم في خلق الاستثمار لأنه يمثل المدخل للتنمية الحقيقية؟

بالمناسبة هذه الدولة تقترض بالوساطة بين البنك المركزي والبنوك وكتلة الخط الوطني السيادي قدمت مقترح قانون من أجل تعديل النظام الداخلي للبنك المركزي المؤرخ في 25 أفريل 2016 ونريد أن تكون هذه المبادرة مدخلا لمناقشة هذه الاستقلالية.

ماذا يمكن أن ننقح في هذا القانون؟ كيف يمكن ألا نجعل الدولة تضخّ أموالا ويكون هناك وساطة تؤثر على المالية العمومية؟

نحن نريد من وزارة المالية ومن الحكومة أن تتفاعل جديا مع هذه المبادرة التشريعية ويكون النقاش جديا وفي اتجاه إمكانية مراجعة هذا القانون الأساسي.

نقطة ثانية نتيجة تأخر المصادقة على اتفاق صندوق النقد الدولي وقد تحدّثت الممثّلة عن الوزارة على أنّ الالتجاء لمثل هذا الاقتراض يرتبط بتأخّر المصادقة على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

طلبنا منك السيدة الوزيرة في الآونة الأخيرة أن تكون الحكومة شجاعة وتقوم بالإصلاحات وقد زايدت علينا ببعض الشعارات في الأخير وقلت لا سبيل إليه المساس بالفئات الضعيفة من شعبنا.

بماذا استفاد شعبنا؟ بماذا استفادت الفئات الهشة من الدعم؟

نحن نريد أن يكون هناك توجيه واضح للدعم وليس إلغاء للدعم، نريد توجها للدعم لمستحقيه من فئات شعبنا لأن فئات شعبنا غير مستفيدة إلى حد الآن خاصة في هذه الظروف الصعبة في غياب المواد الأولية والخبز والسكر وغياب جميع المواد والصفوف التي نراها، شعبنا وأبناء شعبنا غير مستفيدين.

نحن نريد إصلاحا يخدم شعبنا ولا يترك الدولة تنفق أموالا لفئات لا تستحق هذا الدعم وهذا يتطلب جرأة سياسية حتى لا نعيد الكرّة ونقوم بنفس الإشكال ونعيد أخطاء الماضي ولا نقوم بالإصلاح.

لا مفر من الإصلاح وكيف يكون؟ يكون محلّ اتفاق بين المكونات الحزبية والمجتمع المدني والمنظمات والبرلمان باتجاه القيام بإصلاح حقيقي.

سأعطيك مثالا السيدة الوزيرة، وجهنا سؤالا شفاهيا إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية في خصوص فئة هشة وهي عمال الحضائر خاصة فوق 45 سنة.

هذا القانون صدر بالرائد الرسمي بإمضاء السيد رئيس الجمهورية، هذه الفئة الهشة تريد أن تنصف ويكون هناك فعلا الإنصاف لهذه الفئة وتمكينها من حقّها في الإدماج، حقّها في الإدماج أمر أساسي وهذا ما يعنيه إنصاف شعبنا وليس الهروب من الإصلاح.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لها،

للمرة الثانية في نفس المدة النيابية نصادق على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية تمويل ميزانية الدولة.

السيدة الوزيرة، خوفنا اليوم أن نكمل على هذا النسق ونبقى نصادق على التداين بالاقتراض من الداخل والخارج وفي كل مرة نحتاج فيها إلى التمويل نتوجه نحو الاقتراض خاصة أن هذا الاقتراض موجه للاستهلاك لا للاستثمار وفي المقابل لا يوجد استثمار ولا إنتاج ولا تنمية خاصة في الجهات الداخلية.

ما يخيفنا اليوم هو هذا التداين المشط ويمكن أن نعتبره خطيرا في ظل وضعنا الحالي نظرا للتصنيف الحالي لتونس وتراجع ترقيمها السيادي وربما هذا ما جعل سيادتكم تتوجهون إلى البنوك المحلية.

السياسة المالية غير الواضحة اليوم ولا نرى أية رؤية بل هناك ضبابية، انعدام للاستثمار وأحكام سداد الفائدة التي ستدفعها الدولة التونسية بنسبة فائدة قارة ومتغيرة وهذه النسبة المتغيرة تخيفنا في المستقبل وتزيد من قيمة ارتفاعها.

السيدة الوزيرة، نريد منك تقديم فكرة حول ما بلغه التداين اليوم وما هو مآلنا خاصة خلال السنوات القادمة وبالخصوص خلال فترة الخمس سنوات الآتية؟ ومن أين سيقع سداد هذه القروض في ظل انعدام تنمية ونمو اقتصادي؟ وهل تعتبرونه تداينا مقبولا أم مشطا وخطيرا؟ ما هي السياسة المالية للدولة؟ وما هي آفاقها المستقبلية؟ وما هو مستوى التداين بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام " PIB".

سؤال أخير، ما هو تأثير اقتراض الدولة من البنوك الداخلية على الشركات الخاصة وشركات الدولة؟

إذا توجهت أموال الدولة للاستهلاك ما هو تأثيرها وانعكاسها على تمويل الاستثمار وخاصة الشركات الصغرى والمتوسطة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير السيد الرئيس،

يومكم سعيد زملائي الأعزاء،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

هذا القرض من مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة والبنوك التي تساهم فيها الدولة التونسية.

بالنظر إلى نسبة الفائدة نرى أنهم لم يقدموا لنا يد المساعدة لأن النسبة مرتفعة جدا خاصة في ظل مشكل السيولة والمالية العمومية.

هذا القرض "c'est un mal pour un bien" خاصة في الظروف التي تمر بها بلادنا وشحّ وندرة المواد الأساسية.

السيدة الوزيرة، نطلب منك إعداد قائمة تضم جميع القروض الممولة لميزانية الدولة منذ سنة 2016 إلى غاية 2022 بصفة مفصلة من حيث القيمة ونسبة الفائدة.

سأطرح عليك سؤالا السيدة الوزيرة: كيف يتم تغطية مخاطر تقلّب سعر الصرف وهو الأورو والدولار في ظل المشاكل الموجودة والحروب في العالم؟

نريد أن نذكرك السيدة الوزيرة أنّ الاقتراض من البنوك يحدّ من قدرتها على الاستثمار، يعني يحدّ من التنمية خاصة عندما تكون نسبة البطالة لدينا مرتفعة جدا خاصة في صفوف الشباب.

نطلب منك تفعيل القنوات الديبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة للحصول على هبات وقروض مثلما حدث مؤخرا مع العربية السعودية.

فتح اكتتاب وطني بالعملة الأجنبية لعمالنا بالخارج ودفعهم للاستثمار ببلادهم.

أريد أن أطلب منك السيدة الوزيرة البحث عن حلول خارج الاقتراض والضرائب، وننتظر منك كذلك جلب مشاريع قوانين لتشريعها ونحن على ذمّتك حتى في العطلة البرلمانية.

السيدة الوزيرة، ننتظر منك في المرة القادمة مراجعة جذرية لمجلة الصرف التي تمثل عائقا.

السيدة الوزيرة، سأصوت بنعم لصالح القانون يعني مجبر أخاك لا بطل، لماذا؟ عندما نرى شعبنا يقف في طوابير الصفوف باحثا عن الخبز والزيت وبصفتي نائبة عن ولاية وأرى هذه الحالة المزرية سأصوت بنعم ونتمنى أن تكون تونس بخير.

عاشت تونس وعاشت الجمهورية التونسية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

سوف أبدأ بقولة "ماذا أقول وماذا أريد؟"

أريد من وزارة المالية أن تتخلى عن سياسة الاقتراض لكي تكون تونس بخير.

أريد أن أقول للسيدة الوزيرة أمضينا اليوم على قرض لفائدة تأمين الأمن الغذائي لشعبنا ولكن بعد الموافقة نلاحظ أن الصفوف تفاقمت جراء عدم توفر الخبز والسميد والفارينة، فلماذا نقترض؟

نريد أن نبلّغ صوتنا بطرق بسيطة لكي يفهم شعبنا أن الدولة التونسية تعاني الويلات منذ عشر سنوات وهذا الظرف الصعب الذي نمر به والدولة التونسية تقوم بالاقتراض من أجل ماذا؟ من أجل تحقيق أمن غذائي ومن أجل دفع أجور الموظفين آخر كل شهر أو من أجل الاستثمار؟

ما نلاحظه هو من أجل عيش الشعب معيشة راضية.

سيدتي الوزيرة، نحن ككتلة صوت الجمهورية سيكون لنا دورنا في ميزانية 2024 ولدينا ما نقوله ولنا سياستنا وبرامجنا ويكون لدينا مقترح قوانين من أجل إنقاذ سياسة الدولة التونسية في سياسة الاقتراض والمشاريع، إن شاء الله ستكون على الطاولة في الأيام القادمة.

سيدتي الوزيرة، أريد أن أسألك: عندما تضعين رأسك على الوسادة وأبناء الوسلاتية عاطلون عن العمل من شركات الرمل رغم ما تعانيه هذه الشركات في ولاية القيروان.

سؤال واضح ووجيه لهذا الشعب الذي يعاني ولم يجد الخبز في هذا الظرف زد على ذلك انقطاع الأجور.

أريد أن أطرح عليك سؤالا آخر السيدة الوزيرة: ماذا نريد من الجباية في سنة 2024؟ هل سنثقل كاهل الموظف التونسي أكثر من ذي قبل ونتهرب من الشركات الخاصة حتى لا تدفع شيئا؟

أريد أن أسأل كذلك السيدة الوزيرة، يوم الاتفاق الذي جدّ بين الجامعة العامة للتعليم الثانوي ووزارة التربية كانت وزارة المالية حاضرة نريد من الشعب أن يعرف هذا الاتفاق.

نريد أن يعرف الشعب والأساتذة والمعلمون ما حدث؟ وماذا وجب؟ وماذا استفاد هذا الطاقم من هذا الاتفاق وهنا أقصد الأساتذة والمعلمين ولو كان هذا الاتفاق جيدا لما دخل المعلمون اليوم في الحالة التي هم عليها.

سيدتي الوزيرة، نتمنى أن يكون صوتك صوت الحكمة ونتمنى أن يكون صوت وزارة المالية هو صوت الحكمة مرة أخرى، وإن شاء الله نرى تونس بخير.

ونتمنى أن تفتحوا أياديكم للخبراء وللأيادي النظيفة ولأبناء تونس وشباب تونس القادر اليوم أن يعطي من أفكاره ومن مخيلاته ومما درسه درسا للدول التي تفرض علينا وتضغط علينا من أجل إسقاط مواقفنا.

نقول أنّ بعد مسار 25 جويلية لا مسار للانتهازية في تونس ولا مسار للموظف الذي لا يقوم بعمله ولا مسار للناس التي تأكل لقمة سائغة ولا تبذل أي جهد.

سيدتي الوزيرة، نرجو منك التفاتة كريمة للاستثمار وأن تبذلي جهودك للتشجيع عليه وبذلك ننفتح على الاستثمار وشكرا لكم.

السيد رئيس مجس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، نرحب بالسيدة وزيرة المالية والإطارات المرافقة لها،

بعد الاطلاع على ورقة شرح الأسباب التي تفضلتم بها وقد جاء في النقطة الثانية منها أن هناك مسألة التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحّا في السيولة.

فهل لكم أن تفسروا لنا معناها وجدواها بل ترجمتها إلى عمليات معيشية تمس المواطن التونسي مهما كان موقعه؟

سيدتي الوزيرة، كنا ننتظر منكم التفضّل بالاستراتيجية العامة الوطنية في علاقة بالميزانية وفي علاقة بالسياسة المالية للدولة.

استراتيجية وطنية تعتمد على مواردنا الوطنية وثرواتنا الوطنية ومصادرنا الوطنية الطبيعية والبشرية منها بدل اللجوء في الأزمات إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وبدل الجباية والجباية المجحفة التي أثقلت كاهل المواطن التونسي.

سيدتي الوزيرة، كنا ننتظر منكم أيضا استراتيجية وطنية للسياسة المالية ونحن نعيش كتونس مرحلة تحرر وطني وسياسة عامة لبناء الجديد، سياسة الندّ بالندّ في مناقشة الاتفاقيات وضرورة استقلالية البنك المركزي والسياسة المالية المبنية على مصلحة تونس فوق كل اعتبار وشكرا سيدتي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد عادل البوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية طيبة للجميع،

إن كتلة لينتصر الشعب ومواصلة لموقفها الوارد في مداخلة الزملاء إذ تكبر الدور الريادي الذي يقوم به العديد من رجال الأعمال التونسيين في مجال الاستثمار والتنمية وفتح آفاق سوق الشغل في القطاع الخاص فإنها تنبه إلى الدور الخفيّ والمشبوه الذي يقوم به البعض من رؤوس الأموال المساهمين في رأس مال البنوك الخاصة بتعطيل العديد من المشاريع الاستثمارية في مجال اختصاصهم الاقتصادي والتجاري وغلق الباب أمام المستثمرين الصغار.

وشعبنا صار واعيا بما نقول، ويعلم أن هذا الاحتكار هو في الحقيقة امتداد لتنفّذ العائلات المسيطرة على اقتصادنا الوطني.

إن كتلة لينتصر الشعب تعد شعبها بأنها بصدد إعداد مشروع قانون يراجع هذه المساهمات ويضع لها شروطا ليحدّ من هذه الممارسات التي تجعل من اقتصاد البلاد مرتهنا لأفراد وعائلات وللأسف الشديد ظلوا عقودا فوق القانون يحتكرون الثروة ويوزعون الفقر والأوهام إلى عموم شعبنا.

وبناء على هذه المؤاخذات والحقائق وحتى لا نضع مرة أخرى اقتصاد بلادنا رهينة بعض البنوك اللوبيات فإن كتلة لينتصر الشعب تقترح بعث هيكل من صلب وزارة المالية متكون من كفاءات ومسؤولين يتحملون المسؤولية كاملة ويكون هذا الهيكل تحت رقابة قضاة من محكمة المحاسبات لتعزيز الشفافية والمساءلة ووضع قوانين وآليات لزيادة التدقيق في شفافية أنشطة رؤساء الأموال والمساهمين في عدة بنوك ومراقبة عملياتهم المالية ضمانا لعدم التلاعب بالأسواق وتعطيل المشاريع الصغرى ومراقبة الإعفاءات الضريبية والتحفيزات ويكون هذا الهيكل تحت رقابة قضاة من محكمة المحاسبات.

بالإضافة إلى أننا في المدة الأخيرة التجأنا إلى عدة دول وأشقاء من الخليج، فهل يعقل أن تكون فوائض البنوك التونسية وهي داخلية مشطة وهذا ما يجعل اقتصادنا رهين بالنسبة إليهم ليس من الداخل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. السادة والسيدات المختار عبد المولى ومحمد أحمد ومحمد على فنيرة والطيب الطالبي ولطفي الهمامي يستعدون لأخذ الكلمة على التوالي.

الكلمة الآن للسيد المختار عبد المولى من كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق. غير موجود.

الكلمة للسيد محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد محمّد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

بالنسبة إلى اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة البنوك المحلية لتمويل الميزانية، تتنزل تحت عنوان "مكره أخاك لا بطل"، لذلك ليس لنا أي خيار سوى التصويت عليها لأنّها موظّفة في الميزانية وليس لنا الحق في مزيد النقاش، بالنسبة إلى من له بطولات ورؤية لدينا مشروع ميزانية سنة 2024 سنوظّف رؤيته وسننجز إن شاء الله ميزانية أفضل من ميزانية 2023.

السيدة الوزيرة، أردت أن أسألكم عن مآل ملف تمويل مشروع المياه العميقة بالنفيضة، لن نذكّر بالميزات الكبيرة للميناء الذي يمكن أن يرُبحنا لو منحناه قيمة صغيرة فقط، ففي ميناء رادس نخسر 1000 مليار سنويا، وفي مشروع بهذا الحجم لا زلنا إلى حدّ الآن لا نعرف مآل التمويل وبالأخص لدينا ثلاث شركات كبرى عملاقة عالمية في انتظارنا من أجل " garantie d'état" رجاء السيدة الوزيرة لا بدّ أن نولي هذا الموضوع الأهمية القصوى.

كذلك الشأن بالنسبة إليك سيدي الرئيس، لا بدّ أن نضع جميعا اليد في اليد حتّى يتحقّق تنفيذ مشروع الميناء، إن إنجازه حلم لطالما انتظرناه، فمنذ صغري كل سنة كانوا يقولون أنّ الميناء سيكون جاهزا، نأمل أن نحقّق هذا الحلم على أيديكم، شكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمّد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلّة، له ثلاث دقائق.

السيد محمّد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي الكرام،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، إن هذا القرض هو القرض الداخلي عدد 7 المجمّع في ظرف خمس سنوات ولا زلنا مواصلين ولم نترك شيئا في البلاد، هذا القرض بالعملة الصعبة على ملك شركات غير مقيمة، أليس من الأجدر لهذه الشركات تطوير استثماراتها في تونس؟ أليس من الأولى أن تجلب " matériels " تعمل به وتفتح مصانع في تونس؟ أليس من الأجدر الدفع بالاقتصاد التونسي؟

مع الأسف نحن نأخذ قروضا لتسديد ديون، يعني أننا نأخذ قروضا داخلية لتسديد قروض خارجية، للأسف نحن اليوم بصدد الضرر بالسيولة في البنوك بالعملة الصعبة وهذا يعيق ولوج المواطنين وأصحاب الشركات وأصحاب المشاريع إلى القروض البنكية التي أصبحت صعبة وكلفتها باهظة جدّا وقد أصبحت اليوم عائقا أمام الاستثمار.

سيدتي الوزيرة، هذا تمويل غير منتج لا أستطيع أن أصفه بعبارة أخرى، ألا تعلمون أنّ هذا يساهم في تضخّم البلاد اليوم، كم أصبح ثمن الزيت واللّحم والمواد الغذائية؟ لقد أصبح المواطن التونسي اليوم عاجزا عن شراء لمجة ابنه بسبب التضخّم الموجود حاليا في هذه البلاد، لكن مصائب قوم عند قوم فوائد، البنوك أصبحت تلهف أكثر وهي المستفيدة وترفّع من مداخيلها بكل أريحية.

نحن نعلم أنّ تونس تعاني من صعوبات مالية في ظلّ نقص العملة الصعبة، لكنّ الدين الداخلي اليوم أصبح يمثّل 40% من الدين العمومي، بمعنى أنّنا سنغرق أكثر. نعلم أنّ هناك منعرجا فاصلا اليوم، لكنّي أقول لكم أنّ الأمر يحتاج إلى الانطلاق في إصلاحات فورية تطال كلّ القطاعات الحيوية في البلاد كفيلة بإعادة الاقتصاد التونسي إلى مستواه الطبيعي.

اليوم يمكن استرجاع التوازنات والمؤشرات الصحيحة للبلاد وهذا يكون تشاركيا بين مجلس النوّاب والحكومة سيدتي الوزيرة، هذه فرصة اليوم مع مجلس النوّاب الجديد لفتح مجال مع روّاد الأعمال والشباب في قطاع العملة الرقمية وأؤكّد على العملة

الرقمية، البرمجيات، الطاقة البديلة، الصناعة الجو فضائية والفلاحة البيولوجية.

السيدة الوزيرة، ننتظر منك رجوعا إلى هذا المجلس بمشاريع قوانين تسهّل الاستثمار في البلاد، بإصلاحات جبائية، بإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية، اليوم نريد مشاريع قوانين تساهم في خلق الثروة في البلاد وفتح آفاق جديدة، كفانا من القروض التي تعرض على هذا المجلس.

على المستوى القريب سيدتي الوزيرة، أمام التعقيدات الإجرائية الموجودة في جهات البلاد نرجو منكم إعطاء الإذن لمصالحكم الجهوية لتبسيط الإجراءات حتّى نتمكّن من إنجاز مراجعة تشريعية جديدة، لدينا الكثير من المشاكل أينما اتجهنا، في الديوانة هناك مشاكل مع المستثمرين، "l'impôt" مشكل لدى الأشخاص الذين يريدون الاستثمار، فلنبسط الإجراءات ولو قليلا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نوّاب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيّب الطالبي غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد الطيّب الطالبي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

منذ انعقاد المجلس الحالي لمسار 25 جويلية، هذا ثاني قرض سنوافق عليه وللأسف الشديد هذه القروض هي ذات صبغة استهلاكية وقد طالبنا في المرّة الفارطة ونؤكّد هذه المرّة سيدتي الوزيرة، أننا ننتظر منك مشاريع قوانين تقطع مع القروض الاستهلاكية ونمرّ إلى القروض التي تخلق الثروة ومواطن الشغل.

مشاريع ميزانيات من الاستقلال إلى اليوم تُبنى على فرضية الجباية التي تفوق 70 % وفي ظل هذا المنوال التنموي الذي يقوم على الجباية وعلى نقص ميزانيات الدولة نتّجه مباشرة إلى المواطن البسيط الذي يعاني اليوم من نقص حاد في المواد الأساسية وأصبح يتصارع مع قوت يومه، وقد أثبتت كلّ هذه السياسات فشلها ونذكّركم بسنة 1978 و1984 وبثورة علي الفرشيشي وثورة الفراشيش في عهد البايات، التي كانت كلّها نتيجة الإرهاق الكبير الذي يتعرّض إليه المواطن حيث يملّ ويتذمّر ومن ثمّة يردّ الفعل.

سيدتي الوزيرة، نحن نبحث اليوم عن كيفية القطع مع هذه العشرية السوداء، كيف نخلق رؤية جديدة ومنوالا تنمويا جديدا يقطع مع الماضي الذي أثبت فشله المتمثّل في السياسة الجبائية المجحفة المسلّطة على المواطن، لذلك لا بدّ من خلق رؤية جديدة.

إن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتونس قادر أن تصبح سنغافورة ومثل دبي كمثال أقرب، إن العقل البشري والذكاء التونسي والعقول التونسية المهاجرة التي بصدد الفرار من البلاد هو نتيجة هذه الأزمة الاقتصادية، فمن غير الممكن أن يحدث هذا، لا بدّ من استقطاب أدمغتنا، ويجب أن تكون هي ثروتنا الحقيقية لاستقطاب الاستثمار هنا، يجب أن تكون البنوك التي نقترض منها داعمة للتنمية وللاستثمار وليس بفوائض مرتفعة جدّا ليست بعيدة عن نسب فوائض القروض التي نقترضها من البنوك الدولية التي تعطينا قروضا مقابل أن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقة واحدة.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أريد أن أتقدّم بأحرّ عبارات التعازي إلى عائلتي محمّد ساسي عكّار، عامل بفريق التنوير العمومي بالدائرة البلدية بالحرايرية الذي توفي إثر حادث شغل وعائدة الجريدي مديرة بالتفقدية العامّة لبلدية تونس توفيت إثر حادث مرور، راجيا من الله عزّ وجلّ أن يلهم أهلهما وذويهما جميل الصبر والسلوان وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، يستعدّ لسادة والسيدات النواب الآتي ذكرهم لأخذ الكلمة تباعا: شفيق الزعفوري وبدر الدين القمودي وحمادي غيلاني وفخر الدين فضلون وعمر البرهومي وصلاح الفرشيشي ولطفي السعداوي ومحمّد أمين الورغي وسامي الرايس وريم الصغير ومريم الشريف.

الكلمة الآن للسيد شفيق الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

قبل أن أبدأ مداخلتي أتقدّم بأحرّ عبارات التعازي إلى زميلنا عبد الرزاق عويدات بسبب وفاة شقيقه منذ يومين.

سيدي الرئيس، مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك،

للأسف، كما عبرت عن أسفي وألمي خلال الجلسة الأولى المنعقدة في هذا المجلس عندما صادقنا على مشروع قرض، تعودين إلينا طبعا "وزارتك" للبحث عن موارد تمويل الدولة عبر قروض وكأنّ الاقتراض قدر هذه الوزارة وهذه الدولة والحال أننا نغرق في التداين وهذا سيكلّف الأجيال القادمة غاليا، كما أنني أسأل هل ضاقت بكم السبل ولم تجدوا من الحلول سوى التداين؟ والحال يفترض خاصة أن الوزارة تشتغل في علاقة مع الوزارات الأخرى في علاقة بالاقتصاد الوطني وفي علاقة بوزارة التنمية والاستثمار، أن تبحثوا عن حلول تموّل وتغذّي ميزانية الدولة وتجنّبنا مخاطر الاقتراض.

هذا القرض يؤخذ من البنوك العمومية، هذا خيار. طبعا هذا خيار ضروري لم تجدوا غيره، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي بصدد مناقشة مبادرة تشريعية لتمكين الدولة من القروض المباشرة من البنك المركزي لأنّ واقع الحال اليوم أن البنك المركزي يقرض البنوك العمومية والبنوك الخاصّة والبنوك تقرض الدولة وبالتالي ترتفع الفوائض من جهة والخطر الثاني أنّ هذه المؤسسات البنكية انكفأت وبدأت ترفض الانخراط في الاستثمار، هناك العديد من المشاريع المعطّلة وهم غير متحمسين لمنح القروض للخواص وصغار المشاريع والباعثين الشبّان والحل الأنسب والمضمون بالنسبة إليهم هو إقراض الدولة بفوائض مرتفعة.

أنا أتساءل لماذا لم تبحثوا عن حلول قريبة منكم وملفاتها موجودة في أروقة وزارتكم؟ تشرف وزارة المالية وهي مسؤولة مباشرة على العديد من الملفات من بينها الأملاك المصادرة وسيظلّ

هذا الملف وصمة عار على جبين كلّ من تداوله منذ سنة 2011 إلى اليوم، لأنّ الأملاك المصادرة أُسيئت إدارتها إذا لم أقل أكثر من ذلك، إذا لم أقل بأنّ هناك أطرافا متواطئة ومتورّطة في التفريط في الأملاك وهي أملاك المجموعة الوطنية والتي من نتائجها أنّ عائداتها صفر وهنا أذكّر برقم كنت ذكرته سابقا وقد عقبت عليه بطريقة خاطئة 1824 مليار إلى حدود 2020.

إن مداخيل أملاك المصادرة هي 1819 مصاريف الأملاك المصادرة يعني أملاك كانت تحت تصرّف حاشية بن علي وأقاربه وكان جميعها أملاك وعقارات ومشاريع مربحة، فكيف تكون مداخيل الأملاك المصادرة هو ما أنفقته عليها الجهة المعنية التي تشرف عليها وزارة المالية؟

طبعا عندما أتحدّث عن وزارة المالية فذلك يعني الوزارات المتعاقبة وصولا إلى وزارتكم، لو تريدون سأعطيكم أمثلة عن بعض الفضائح التي تمّت في علاقة بالتفريط في الأملاك المصادرة، أذكر لكم مثالا حيا منذ مدّة غير بعيدة في مارس 2021 حيث تم التفريط في قصر خليج الملائكة الذي بيع بـ20 مليار وقد قدّره الخبراء بـ200 مليار وأعتقد أنّ وزارتكم تعج بالخبراء وهم على علم بذلك، ولكن أعلم كذلك أنّهم يعلمون كيف تمّ التواطؤ في التفريط في هذا الملك الذي تبلغ مساحته هكتارا ونصف في حين المتر المربّع في خليج الملائكة لا يقلّ عن 3000 دينار، لو احتسبنا المساحة فقط لدينا 50 مليار هذا بالإضافة إلى القصر وهو قصر عصري وقصر رئاسي ولا تقدّر قيمته بثمن، إضافة إلى القيمة المعنوية فهو "قصر الرئيس"، هل فتحتم تحقيقا في هذا الملف؟

كم من مرّة طالبت بفتح ملف الأملاك المصادرة وستوفّرون لخزينة الدولة موارد كثيرة، إن الأملاك المصادرة هي بالمئات وكذلك الشركات المصادرة، تم التفريط في المنقولات، تم هتكها قبل التفريط فيها إلى فلان وفلان، فعملية التخريب كانت ممنهجة، ماذا فعلتم؟ لازمتم الصمت، لقد توجّهت عبر الإعلام وعبر البرلمان وعبر الأسئلة الكتابية إلى حدّ الآن لم نتلق أجوبة، أعطونا أجوبة لأنّ هذا من شأنه أن يوفّر موارد للدولة.

للأسف الشديد، إن صمتكم بالنسبة إلى هو انخراط في هذه العملية إلى أن تتم إجابتنا، تكلّموا ها هي الفرصة متاحة لكم، مدونا بالأرقام والجهات التي تواطأت بالاسم واللّقب وبلّغوا عنها النيابة العمومية، إن العملية بسيطة تتمثل في إعادة الاختبارات في علاقة بالعقارات، فكلّ عقار فيه شبهة وتمّ التفريط فيه بأثمان بعيدة كلّ البعد عن الواقع حينها سيتمّ حلّ المشكل وسنوفّر الموارد.

الجانب الآخر، ديون البنوك العمومية شيء مفخّم وشيء وقع التفريط فيها بإخلالات إجرائية من الوزارات المعنية والشعب الكريم يدفع الثمن ولا يجد لا الخبز ولا الزيت ولا الطحين ويعاني الأمرين ونثقل كاهله بهذه القروض.

سيدتي الوزيرة، سأخصّص باقي الوقت لمراسلة تفضّلت سيادتك بإرسالها منذ أسبوع إلى السيد مدير عام شركة أسواق الإنتاج بالوسط، سوق الإنتاج الفلاحي هو حلم لجهات الوسط لتقريب الخدمات من الفلاّح، وكان حلما كبيرا عملنا عليه منذ سنة 2012 إلى اليوم وتمّ إغراء أهالي هذه الجهات بوهم بعثه. هو اليوم في مرحلة التمويل، هناك العديد من الأطراف عبّرت عن رغبتها في تمويل هذا المشروع.

لقد وافقت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي على تمويل هذا المشروع بـ 22.3 مليون دينار، صندوق الودائع والأمانات التابع للدولة التونسية 23 مليار، قرر مجلس ولاية سيدي بوزيد الترفيع في رأس المال بـ2 مليون دينار وكذلك بلديات الرقاب وسيدي بوزيد وجلمة، وهناك نقص بحوالي 20 مليار وبحثا عن موارد لتمويل ميزانية الدولة تطالب وزارة المالية باسترجاع الـ5 مليارات التي موّلت به هذا المشروع ولم نعد في حاجة إلى هذا المشروع، هذا غير معقول، إن السكوت، يعني أنه هذا المشروع لن يتم، بعد مساهمة الدولة بحوالي 5 مليارات تقوم وزارة المالية بسحبها اليوم وتضخّها في ميزانية الدولة من أجل تمويل شيء آخر.

أين المشروع؟ سيتبخّر مثلما تبخّر مشروع فسفاط مكناسي منذ سنة 2013 إلى اليوم وتمّ إجراء مناظرة وظلّ الناس ينتظرون ثم قيل لهم إنّ نتيجة الدراسات أثبتت أنّ هناك إخلالات بيئية ولا يمكننا إنجاز المشروع، من غير المعقول أن تتعامل الدولة مع رعاياها ومواطنيها بهذه العقلية، إن ما تقومون به خطير جدّا، عندما تأذنون بسحب هذه الأموال ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي،

السيدة الوزيرة،

أهم ما يمكن أن أستهل به مداخلتي الوجيزة هذه أن الشعب التونسي يئن، وهؤلاء زعماء العشرية الإجرامية للسلطة من جديد تحن، نعلم جميعا أنه من أهم الشعارات التي رفعت في 14 جانفي هي "خبز وماء والفقيد لا"، إذن اليوم في عديد المناطق من الجمهورية التونسية الشعب التونسي لا ماء له ولا خبز والحمد لله أن بقي لنا الهواء.

السيدة الوزيرة، اليوم آن الأوان لمحاسبة هؤلاء ولنسمي الأشياء بأسمائها، حركة النهضة تلك الحركة الإرهابية الإجرامية التي تسببت في هذا الدمار في فترة حكمها التي امتدت منذ سنة 2011 وإلى اليوم تعبث في الخفاء، هؤلاء دخلت أثناء حكمهم إلى البلاد التونسية أرقام مفزعة من القروض ومن الهبات، هؤلاء فكروا في أنفسهم عوضوا وامتلأت بطونهم التي رأيناها تكبر يوم بعد يوم بمال ودم التونسيين، التونسي اليوم من بنزرت إلى تطاوين يطالب بمحاسبة هؤلاء، يطالب بالكشف عن مآل تلك القروض والهبات التي وجدنا اليوم أنفسنا مضطرين للمصادقة على قروض لتغطية هذا الإجرام.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

ما آلت إليه الأمور اليوم من تدني، ما يعيشه الشعب التونسي اليوم، هذا الشعب الكادح من مأساة ومعاناة يرجع في اعتباري بالأساس إلى أولئك العابثون، حركة النهضة من جديد أسمها باسمها آن الأوان اليوم لكي نحاسبها ولكي تدفع ثمن ما تسببت فيه لهذا الشعب التونسي.

أعلم جيدا أنه ستكون هنالك تداعيات لذكري لهم، ولكنني تونسي حريص، وطني مثلي مثل بقية زملائي أنادي بمحاسبتكم ولا نخشى إلا الله وتبقى الهيبة دائما لوطننا وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر برهومي غير منتم وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد عمر برهومي

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء،

السيدة الوزيرة والإطار المرافق،

مرة أخرى قرض غير موجه إلى الاستثمار المباشر وخلق الثروة لكن يبدو أنه ليس لدينا خيارات أخري وأننا أمام أمر واقع يجعلنا بين مطرقة أثر المزاحمة " effet d'éviction"وسندان الهروب إلى الأمام " la fuite en avant".

السيدة الوزيرة، سؤالي الأول هو عبارة عن وصف ألح على طرحه بعلاقة مباشرة بالتونسيين بالخارج الذين أنوهم، بعض هذه الموارد متأتية أساسا من مدخراتهم بالعملة الصعبة والتي يتم اقتطاع 4 بالألف منها على عاتق المدخر، ونفس هذه المدخرات يتم إقراضها إلى الدولة بفائض بين 5 و6 %، من المنتفع الأخير في هذه الحالة صاحب الأموال أم الدولة أم هي مخلفات قانون صرف خارج بعد الزمن أم هي حصاد نظام رجعي ينتفي مع مبدأ تساوي الفرص؟ أرجو التفاعل في هذه النقطة.

السيدة الوزيرة، في علاقة باستثمار التونسيين بالخارج ومحاولات خلق الثروة والتشغيل نلفت انتباهكم إلى وجود أسطول من المعدات الثقيلة في شكل شاحنات وجرافات وحفارات ومنقولات خاضعة إلى نظام الامتياز الجبائي، وسائل إنتاج قابعة بالمستودعات لا تنتج وغير قابلة للبيع، لأن الوزارة لم تول لها أهمية وخيرت حلحلة الشاحنات الخفيفة عوضا عن وسائل الإنتاج الثقيلة، ماذا عملتم في هذا الشأن؟ أرجو الإجابة معولا على رحابة صدركم سيدتي الوزيرة.

أخيرا لن أتطرق إلى المعاملات الديوانية ونظام التوريد و "FCR" وقانون التحويلات المالية وقانون الاستثمار إلى آخره، لأنه حقيقة مللنا المطالبة بحقوق طبيعية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم لا أحد يمكنه أن يزايد على هذه الحكومة في علاقة بإمضاء اتفاقيات قروض داخلية أو خارجية ولا أحد أيضا يمكنه أن يزايد على هذا البرلمان في العلاقة بالمصادقة على مثل هذه القروض والذين يزايدون هم من عمقوا من مديونية تونس من 50% سنة 2010 إلى 90% سنة 2021 من الناتج المحلي الإجمالي، هم من أجبرونا حاليا على خلاص 21 مليار دينار مرسمة في ميزانية 2023 لخلاص القروض وفوائضها التي تسلمتها تونس في 11 سنة السابقة مما أثر على الميزانية بصفة عميقة.

وليعلم الشعب التونسي أن من بين 56 مليار دينار ميزانية تونس لسنة 2023، هناك 21 مليار دينار يعني ثلث الميزانية لسداد تلك القروض والتي أخذتها الحكومات السابقة لشراء السلم الأهلية دون تحقيق ذلك وليتذكر التونسيون أننا وصلنا في سنة 2021 إلى العجز على شراء تلاقيح وباء كورونا رغم كل تلك القروض التي تسلموها ومات الآلاف من التونسيين ووصلت تونس إلى أعلى نسبة وفيات في العالم.

يجب على الشعب التونسي أن يعلم أننا اليوم نقترض لنسدد القروض التي تحصلوا عليها منذ سنة 2010 إلى سنة 2021 ولم يغيروا بها واقع تونس، إذن نحن مجبرون ولسنا مخيرين، لكي يتمكن التونسي من الحصول على الغذاء والخبز والمحروقات وغيرها لذلك نحن نقوم بالاقتراض وليس من أجل....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب وله دقيقتان تفضل.

السيد لطفي سعداوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع، بالسيدة الوزيرة وبكامل أعضاء الوفد،

أرجو من السيدة الوزيرة تدوين هذه الملاحظة لأن المثال الذي سأقدمه ينطبق على عديد الحالات في تونس قد يغنينا عن القروض.

في إطار دعم الموارد المالية للدولة تم القيام بجلسة ضمت وزارة التجهيز ووزارة أملاك الدولة وممثلا عن وزارة المالية قصد تسوية مشكل مقاطع الهوارب بالقيروان بعد قرار إيقاف عدد من المستغلين عن النشاط، والذين عبروا في نفس الوقت عن استعدادهم لدفع ما تخلد بذمتهم من ديون، إلا أنه إلى حد الآن لم تتم إجابتهم، نسأل السيدة الوزيرة إن كان هذا التأخير ناتج عن إجراءات قانونية ترتبط بتجاوز مستغلي مقاطع الهوارب فهذا أمر لا يمكن تجاوزه لأنه لا صوت يعلو عن صوت القانون؟ وإن كان الأمر يرتبط بالروتين الإداري البيروقراطي فإنه يستدعي منكم التدخل والإسراع في حل الإشكال، لأنه إلى جانب التأخير في جمع أموال الدولة هناك مشاكل اجتماعية ناتجة عن بطالة أكثر من 400 عامل مما يجعل الوضع يتأجج كالنار تحت الرماد.

أخيرا أريد إجابة عن هذا التساؤل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

في البداية أريد أن أعبر عن استيائي لأن جلسة اليوم هي سياسة تداين متواصلة وغير موجهة لخلق الثروة، تمنيت لو كنا نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بتنقيح مجلة الصرف.

السيدة الوزيرة، لقد اطلعت على تقرير اللجنة وفي البداية أريد أن أنبه إلى ثلاث مسائل:

أولا، طريق الاقتراض المحلية قد يعرض البلاد إلى أزمة سيولة على محرك الاقتصاد سواء على صعيد الاستثمار أو الاستهلاك، كما أن هناك خطورة على السيولة البنكية بالعملة الصعبة، كذلك المخاطر التي تتعلق بالودائع البنكية التي تحت الطلب والتي من المفروض أن تكون هذه الودائع على المدى القصير على ذمة الحرفاء وتقرضها البنوك إلى الدولة على المدى المتوسط، وهنا لدي سؤال: هل هناك نسبة من الفائدة ستعود إلى أصحاب هذه الودائع للبنوك في صورة طلب أحد المودعين أموالهم فكيف سيكون رد البنوك؟

وفي الختام لن أطيل عليكم كثيرا، فإن هذه السياسة ستكون خطرا على الدولة وسندخل في منحدر التداين المشط وستقوم البنوك بدعم ميزانية الدولة عوضا عن دعم الاستثمار، لم يعد المستثمرون يحظون بنصيب من القروض من البنوك، وأنت تعلم أن المستثمرين والمصنعين التونسيين هم السبب الأول في خلق الثروة وخلق مواطن الشغل القارة للشباب العاطل عن العمل، ومن خلال هذه السياسة لم يعد لديهم أي طريق للتمويل وخلق الثروة، أيضا في السنوات القادمة يجب علينا أن نبحث عن حل لتنقيح ترسانة القوانين البالية التي تحكم السياسة النقدية في تونس.

وفي الأخير نريد أن نعلم متى سنتوقف عن الاقتراض الخارجي والداخلي؟ وماذا أعدت وزارة المالية من حلول لميزانية 2024؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

مرة أخرى يعرض علينا مشروع قانون للموافقة على اقتناء قرض من قبل البنوك المحلية في صيغة استعجالية رغم أننا طلبنا من قبل أنه لا بد من التريث في مثل هذه المشاريع لإبداء رأينا كما يلزم.

السيدة الوزيرة، رغم الصعوبات التي تتعرض إليها المالية العمومية ورغم أن هذا القرض سيساهم في تحويلها باعتبار أنه مصادق عليها في إطار ميزانية 2023، لكن كنا ننتظر أكثر من ذلك، كنا ننتظر منذ تنصيب المجلس عديد مشاريع القوانين التي من شأنها إصلاح المالية العمومية، لا بد أن تكون للوزارة رؤية مستقبلية لإنقاذ البلاد وإنقاذ المالية العمومية، هذه الرؤية لا بد أن تقوم على جملة من الإصلاحات، الإصلاح الجبائي، إدماج الاقتصاد الموازي، مراجعة التشاريع المتعلقة بالديوانة وغيرها.

لذلك السيدة الوزيرة في رأيي لا يمكن تمرير أي اتفاقية قرض أخرى مستقبلية إلا بعد الحضور لدينا في جلسة حوار للاطلاع على الاستراتيجية والرؤية المتعلقة بالمالية العمومية، خصوصا أنه في التقرير الذي ورد علينا من قبل اللجنة حاجيات التمويل تفوق المداخيل الجبائية وغير الجبائية المستخلصة، وهو ما يجعل الاقتراض ضرورة حتمية لتلبية المصاريف لشهر جويلية وأوت.

السيدة الوزيرة، ماذا سنفعل بعد ذلك خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر؟ ماذا سنفعل ونحن نرى المواطنين غير قادرين على اقتناء الخبز، يصطفون منذ الصباح الباكر ليتمكنوا من الحصول عليه، ثم لن يعد متوفرا بعد ذلك، أيضا السميد غير موجود وهناك طوابير كبيرة على الحليب والسكر وغيره من المواد الأساسية.

هناك تضخم كبير جعل أجور المواطن العادي ومن الطبقة المتوسطة الذي يعمل في الوظيفة العمومية حتى إذا كان إطارا غير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لبقية أفراد العائلة، فماذا سنقول عن العامل اليومي وعن التاجر والحرفي والذي يعمل في المناطق الخضراء في حر هذا الصيف.

السيدة الوزيرة، ماذا سنفعل عندما نواصل في الاقتراض دون إصلاحات وتحميل الأجيال القادمة بآلاف المليارات من الديون؟ يعني لا بد من إصلاحات أخرى لا تقوم على الجباية لأن المواطن والمؤسسات أصبحوا يتحملون ثقلا كبيرا من الجباية.

السيدة الوزيرة، وهنا نقول أنه إذا كثرت الجباية أشرفت الدولة على النهاية ولكن نريد أن تبقى دولتنا ذات سيادة وشعبها حرا وغير مرهون للبنوك العالمية، ونحن قادرون على ذلك بقدراتنا البشرية، نجد الخبراء في عديد اللقاءات التلفزية في تونس لكن لا بد لنا أن نستأنس بأفكارهم لإيجاد حلول بديلة تقوم على خلق الثروة.

السيدة الوزيرة، نحن الآن بصدد إعداد قانون المالية لسنة 2024، نأمل ألا نجد مرة أخرى إجراءات جبائية تثقل كاهل المواطن، كنا نجد في العشرية السابقة في كل قانون مالية إجراءات جبائية، ونحن من دورنا هنا تخفيف الجباية والتفكير في مصادر أخرى لخلق الثروة ولنتمكن من تشغيل الشباب ولكي يتمكن المواطن من الحصول على العيش الكريم في بلاده، صحيح أن لدينا ضغوطات جبائية ومالية كبيرة، ونعلم حجم المسؤولية لوزارة المالية ولكن لا بد من عملية تشاركية ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيد ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلام على قلوب ضيوفنا وسلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

أولا، أريد أن أثمن اليوم مجهودات الحكومة التونسية في برنامجها الذي وضعته لتعبئة موارد الدولة بأشياء ملموسة وواقعية، أول نقطة وضعتها حكومتنا هي أنها عقدت شراكات بينية لتعبئة الموارد وهذه الشراكات البينية هي إطارنا اليوم في هذا القرض مع البنوك المحلية والذي سأوافق عليه.

ثانيا، فتحت الحكومة ثاني نقطة وهو التعاون الثنائي والذي لمسناه أمس في توقيع القرض بين الحكومة التونسية والدولة السعودية التي منحتنا قرض بقيمة 400 مليون دينارا وإن مثل التوريد ستة أيام فقط وإن كذلك مثّل شهرا فقط تأجير فإنها خطوات تذكر فتشكر لحكومتنا.

أن تصمد دولتنا إلى حد الآن في تسديد ديون الخارج فتلك صورة إيجابية ودفعة نوعية لديبلوماسيتنا الاقتصادية في المستقبل إلا أنه سيدتي الوزيرة، تلزمنا إصلاحات كبرى، مثلا التهرب الجبائي، أكدت وكالات التنمية التابعة إلى الأمم المتحدة أن العائق الوحيد أمام الدول الإفريقية في التنمية هو التهرب الجبائي كما أكدت كذلك دراسات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية أننا نخسر قيمة 30

مليون دينارا من التهرب الجبائي، فهل لديكم سيدتي الوزيرة، خطة للتخلص من المديونية بتحقيق توزيع جباية عادلة؟ وشكرا، دام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة مريم الشريف

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

السيدة الوزيرة، يعتبر هذا القرض الثاني الذي نجتمع من أجله تحت قبة البرلمان في هذه العهدة البرلمانية للمصادقة عليه خلال شهر ونصف، وهذا يحزننا ولا يفرحنا، فنحن ضد الاقتراض لأنها تزيد في تعجيزنا وتكبيلنا وتجعلنا نعمل لتسديد القروض فقط ولكن للأسف أصبح شرا لا بد منه خاصة أن هذه القروض مخصصة للاستهلاك لا للاستثمار.

السيدة الوزيرة، نحن لا نشك في كفاءتك وجديتك وعملك وبصفتك خبيرة في المالية، نرجو من سيادتكم مدنا بإصلاحات جدية وجذرية ومشاريع قوانين يمكن الاعتماد عليها لإصلاح ميزانية الدولة.

السيدة الوزيرة، أنا لست خبيرة في الاقتصاد ولا في المالية وأطلب من حضرتكم تغيير سياساتنا في ميزانية الدولة، كما أقترح البحث عن مفاتيح للخروج على المدى القريب والبعيد من هذا الوضع.

السيدة الوزيرة، نحن كسلطة تشريعية نمد أيدينا لسيادتكم للخروج من هذه الحفرة، لا زلنا في نفس النقطة منذ عشر سنوات، يجب علينا أن نعول على إمكانياتنا ومواردنا وثرواتنا، فإن كانت هناك إرادة فبإمكاننا الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة لبلادنا، العديد من البلدان في العالم تمكنوا من ذلك وأصبحوا قوة اقتصادية عالمية.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلي فإن المفتاح الأهم هو العمل والعمل والجدية والمثابرة في كل المستويات، يجب علينا أن نحافظ سويا على تونسنا الغالية، فنحن لدينا وطن واحد فقط وأدعو أحرار الوطن إلى العمل والعمل.

السيدة الوزيرة، نظرة من فضلكم لأعوان سلك الديوانة الذي يعمل لصالح الوطن ونعلم مساهمته في توفير الموارد في ميزانية الدولة ومحاربته للاقتصاد الموازي وفي اتحادنا ستكون تونس أفضل إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أطلب من السيدات والسادة النواب: وليد الحاجي ومعز الرياحي وزينة جيب الله وعبد القادر بن زينب وعماد الدين السديري وظافر الصغيري ومنال بديدة وحسن الجربوعي وجلال الخدمي ونورة الشبراك وصابر المصمودي الاستعداد للتدخل على التوالي.

المصدح الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى توفير قروض بنكية وأموال من أجل خاصة المواد الأساسية المواطن التونسي وخاصة الموظف يسعى للاقتراض من البنوك التونسية وبطبيعة الحال يجد نفسه رهين البنوك نظرا للمطالب المجحفة والارتفاع المشط في الفائض الذي يتجاوز 11% ويمكن أن يصل إلى 13%.

أمام هذه الوضعية والارتفاع المشط في الفائض بدأ المواطن اليوم يتراجع عن طلب الاقتراض وبالتالي هناك تراجع للحركية الاقتصادية لتلبية حاجيات المواطن وأساسا السكن.

بالنسبة إلى الترفيع في نسبة الفائض فإن غايته ضمان الربح للبنوك وتأمين الموارد المالية لتمويل عجز ميزانية الدولة وبالتالي توفير هذه الأموال يكون على حساب المواطنين.

السيدة الوزيرة، الاقتراض من البنوك الداخلية أو الخارجية يهدف أساسا إلى توفير المواد الأساسية المدعمة ولكن أين تذهب هذه المواد الأساسية التي من المفروض أن تتوجه إلى المواطن مباشرة عبر الشركات، ولكن هذه الشركات تتاجر بحق المواطن فهي تذهب إلى أصحاب النزل وأصحاب الدكاكين والتجار، فمن يراقب هذه المسالك ومن يحافظ على موارد الدولة التي هي في الأصل موارد المواطن؟

السيدة الوزيرة، نقطة أخرى شركة "MINERALI" للرمال بمنطقة الوسلاتية، من يتحمل أزمة هذه الشركة، أزمة أكثر من ستين عامل بالوسلاتية وهذا ناتج عن توظيف تقريبا 120 دينارا على الطن الواحد، هذه الشركة التي تنتج في الأصل مواد منجمية لأن الرمال التي يستخرجونها ليست مواد بناء، صحيح أنه من حق الدولة أن تجمع المال وأن تأخذ حقها، ونحن مع هذا الحق، ولكن من يضمن حق العملة الذين هم في بطالة اليوم وهم مخيرون بين الطرد التعسفي والطرد الاقتصادي وينتظرون حلولا وإلى يومنا هذا لم تنظر إليهم وزارة المالية ولا مؤسسات الدولة على المستوى الجهوي والمركزي بعين الرحمة؟

السيدة الوزيرة، يجب التوصل إلى حل في هذا الموضوع، أن تقوموا بتوظيف 120 دينارا أو 200 دينارا أو ما تريدون ولكن وظفوا قيمة مالية نضمن بها حقوق هؤلاء العمال ولو لمدة معينة على الأقل لقضاء حاجياتهم.

السيدة الوزيرة، نقطة أخيرة بالنسبة إلى قانون المالية المتعلق بترشيد تداول الأموال نقدا ما زال يحدث أزمة لدى الفلاح، لذلك يجب علينا أن نطلع على خصوصيات الفلاح الذي لا يبيع بالعقود وسيقع توظيف نسبة معينة عليه، ولكنه يبيع بالتفصيل، فمن غير المعقول أن يبيع فلاح نسبة معينة للأغنام أو الزيتون أو الغلال ونفرض عليه عدم حمل أكثر من 3 أو 5 آلاف دينار، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي تشمل ثلاث نقاط.

استقر الرأي الأكاديمي في السياسات المالية أن الاقتراض استثناء في تمويل الميزانية ولذلك لا بد من مراجعة سياساتنا المالية التي تعتمد على الاقتراض وخاصة الاقتراض الخارجي الذي أثقل كاهل الشعب التونسي وأجياله القادمة. ولعل اتجاه الحكومة

للتداين من القطاع المصرفي للسوق الداخلية المتسبب به هو التأخير في صرف قرض صندوق النقد الدولي وكذلك سياسة الاقتراض الخارجي المقيت، لذلك لا بد من وضع استراتيجية واضحة ومعقولة وقابلة للتنفيذ.

كذلك تعديل القوانين وخاصة الفصل 25 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي الذي أغلق المنافذ على الحكومة للاقتراض مباشرة من البنك المركزي طبقا لما ورد بالفصل 25 المذكور سابقا، إذ أن ذلك فيه تضييق على خيارات الدولة في الاقتراض ودفعها للتوجه للبنوك التجارية والجهات الدولية بنسب فائدة عالية تصل إلى حد 9.8 % من إجمالي القرض، إذن لا بد أن يبقى البنك المركزي هو الممول والمقرض الأخير للدولة ولا يجب حرمان الدولة من هذه الوسيلة لدعم الميزانية.

السيدة الوزيرة، لا بد من مراجعة شاملة للنظام الضريبي البعيد عن العدالة الضريبية ولا بد من دراسة الواقع وتشخيصه كما ينبغي، حيث أن المواطن اليوم يعاني من الضغط الضريبي المجحف بسبب سياسات غير ذات جدوى وغير واقعية ولا تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن والتزاماته الحياتية.

السيدة الوزيرة، لا بد من العدالة في توزيع الثروة ومنح الإعفاءات للفلاحين الصغار والتجار الصغار وخاصة أصحاب المشاريع الصغرى وخاصة منهم أصحاب الشهائد العليا وتوفير التعليم المجاني لأبنائنا في مختلف مراحل التعليم وكذلك دعم صحة المواطن وخاصة في مناطقنا الداخلية والمناطق الحدودية في شتى ربوع الوطن وأقترح على سيادتكم دعوة السادة المقيمين بالخارج إلى إيداع أموالهم بالبنوك التونسية شرط أن توفر الدولة ضمانات لهم وذلك لدعم الميزانية من العملة الصعبة.

أختم بسؤال متعلق بالحضائر: متى سيتم تفعيل قانون عدد 55/45 المتعلق بالحضائر؟ ومتى سيتم صرف الاعتمادات المخصصة لذلك؟ وما هو مصير الذين تقدم بهم العمر؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

الأكيد أنه ليس من العجب العجاب لجوء دولتنا في هذه المرحلة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي في ظل تراكمات ومخلفات لدولة تتالت عليها سياسات ضربت بعرض الحائط اقتصاد بلادنا، بل هذه السياسات القديمة هي من ولدت الأزمة وسعت إلى تعميقها بغاية توريط دولتنا في المديونية.

لم يكن يشعر الشعب التونسي بهذه الأزمة من قبل لأن كل المواد الأساسية كانت متوفرة له من سميد وسكر وزيت وماء، لم يكن لينتبه لحقيقة تمويل هذه المواد وهي في الحقيقة كانت مرتكزة أساسا على التوريد، ولم يكن هناك أي استثمار حقيقي واعد يرتكز عليه اقتصاد بلادنا، كان هناك هيكل اقتصادي للدولة متماسك متجانس في ظاهره ولكن في الحقيقة باطنه هش ومتداعي، وقد ظهرت تداعياته لعامة الناس من خلال السياسة الجديدة للدولة، إذن لا بد من هذا القرض، فالسماء لن تمطر علينا ذهبا وألماسا ولكن سنعمل جميعا حكومة وشعبا وسلطة تشريعية على تأسيس آليات وقوانين تدعم استثمار بلادنا وسنبني دولة ذات سيادة وطنية واقتصاد حر يحفظ كرامة أجيالنا المقبلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير الزميلات والزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة في مصافحة ثانية في هذه المدة النيابية،

السيدة الوزيرة، لا يمكن أن نتحدث اليوم عن السيادة الوطنية ونحن مواصلون في السياسة القديمة التي هي الاقتراض وهي أسهل ما يوجد من السُبُل، فحين يتعود الفرد على الاقتراض يوميا فلا يجْرؤ أن يواجه الطرف الذي أقرضه المال وبالتالي أعيد القول أنّنا لا نحمّل المسؤولية لشخصك فالسياسة هي دولة بأكملها وكما تعرفين أنّ الدولة المتماسكة تكون سلسلة متعددة من جميع الوزارات والقطاعات والمواطنين والكل يتحمل مسؤوليته في ذلك.

أريد أن أقول السيدة الوزيرة أنّنا حين نعدّ قانونا ونتابعه ولم يحقق الجدوى فمن الأجدر أن نتراجع عنه، وكل المسائل يمكن أن تتغير إلاّ القرآن الكريم المنزّل من الله سبحانه وتعالى.

حين نعرف اليوم أنه لم يحصل أمر مجد في إدماج الاقتصاد الموازي ولم نتخذ فيه أي إجراء فكيف سنتحدث عن الجباية؟ وحين نجد الفسفاط معطلا اليوم فكيف سنتحدث عن موارد الدولة؟

وحين نجد الناس تعدل عن بيع حيواناتهم في السوق كالمعتاد نظرا إلى أن الفلاح لما يؤم السوق لبيع الثور بسعر 7 أو 8 آلاف دينار لا يستطيع أن يعود بأمواله ولا يمكن لنا أن نتحدث عن طمأنينة تجاه الدولة.

حين نجد اليوم أننا لم نتخذ أي قرار في قطاع الاقتصاد الموازي ولدينا منطقتان حدوديتان لم نحدث بهما مناطق حرة لا تكلفنا شيئا من خلال اتفاقية مع الدول المجاورة حتى ندمج هؤلاء الناس ونتابع ما لدينا، لا يمكننا الحديث عن موارد الدولة.

يجب علينا اليوم أن نفكر في طرق جديدة، لا بد للدولة ووزارة المالية والوزارات الأخرى أن تعتمد استراتيجية ومسألة الاقتراض سهلة.

وما نلاحظه على سبيل المثال أن الحيوانات المسروقة يقع بيعها في الضيعات بطرق موازية بتعلة أنه لا يمكن بيعها في سوق الماشية نظرا لتخوفهم من افتكاك أموالهم عند العودة وبالتالي يصبح الشاري يتبع نفس التعلة.

كذلك بالنسبة إلى سوق الجملة، ما معنى أن ينزل الفلاح إلى سوق الجملة لبيع 3 أو 4 أطنان من البطاطا تقدّر بـ 7 أو 8 آلاف دينار وكيف له أن يتكبّد مشقة العودة بأمواله؟ ولذا لا بد من مراجعة هذا القانون.

لست أدري لماذا نتمسك اليوم بالمسألة التي أوصلتنا إلى نفق مسدود؟ لماذا لا نفكر اليوم في طرق جديدة للاستثمار؟ لماذا لا نفكر في قوانين ثورية تتماشى مع الزمن الذي نعيشه اليوم؟ لماذا أصبح

رجال الأعمال خائفين اليوم؟ لأن هذه القوانين لم تتماش بعد الحروب الواقعة ومع جائحة الكورونا، ودولتنا لم تقم بشيء لرجال الأعمال ولا حتى لصغار الفلاحين ولا حتى في توجهات الدولة لتشجيع الاستثمار للشبان الموجودين.

نجد الدولة اليوم ما عدا في الجباية، ولو نستمر في الضغط على المواطن من خلال الجباية فسوف يكون لذلك تأثير سلبي عليه مستقبلا. ولذا يجب على الدولة أن تفكر في طرق جديدة للاستثمار ويمكن أن تستفسروا عما يحدث. وهذا ما جعل الناس تعدل عن إيداع أموالها بالبنوك ومن يتولى ذلك في المرة الأولى والثانية والثالثة يتم مساءلته من أين لك هذا؟ وهذه ليست الطريقة السليمة التي يجب توخّيها.

يجب أن يشعر الناس بالطمأنينة ونتمنى بناء جمهورية ثالثة يكون بتعهّد جميع الأطراف والانخراط في بناء جمهورية قوية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم عماد الدين سديري.

السيد عماد الدين سديري

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

شكرا زملائي أعضاء نواب الشعب،

منذ سنة 2016 أصبح الاقتراض من البنوك التونسية أحد الآليات المعتمدة لتمويل الميزانية دون المرور بالبنك المركزي وهو قرض تحبّذ هذه البنوك التعامل به للضمانات الكبيرة الموجودة فيه، وإنّ مشروع هذا القرض كغيره من القروض لن يزيد الميزانية العامة للدولة إلاّ عجزا في غياب حلول عملية براغماتية تعتمد أساسا على الإنتاج وترشيد الاستهلاك، فهذا القرض الداخلي فوائده الآنية حاصلة وضرورية لكن نتائجه المستقبلية ستكون سلبية في علاقة بالاستثمار ودفع المبادرات الفردية.

وإنّ تطوير مداخيل الميزانية يكون من خلال العدالة الجبائية بين المناطق الداخلية والمناطق الكبرى النشيطة حيث أنّ التدقيق المعمق بالمناطق الداخلية يولّد ضغطا جبائيا حادا ومدعاة لنفور الباعثين وعزوف المستثمرين على بعث المشاريع.

السيدة الوزيرة، إنّ اعتماد مقياس 15% كقيمة أداء على الشركات مقارنة بما هو مثقّل على الأشخاص الطبيعيين والذي يقدر بـ 35% كأداء والذي وجب التخفيض فيه تشجيعا للانتصاب للحساب الخاص ودعما للمبادرة الفردية، ألا يعتبر هذا إجحافا في حق صغار ومتوسطي التجار والباعثين، فأين العدالة الجبائية؟

السيدة الوزيرة، أود التحدث في مواضيع ذات العلاقة بالمالية وتطوير الأداء المالي بمناطقنا الداخلية، فمعتمدية نبر قبل التقسيم هي ثاني أكبر معتمدية في الجمهورية التونسية إلاّ أن موقعها الجغرافي وطابعها الريفي لم يسمح لها بأن تكون لها مدينة بالمواصفات المطلوبة، حيث أن آداء قطاع الخدمات بها يكاد يكون منعدما، فبكل المعتمديات هناك فروع لمؤسسات بنكية ونبر ووالدتها معتمدية الطويرف تفتقران إلى فرع بنكي رغم قوة الطلب.

رجائي السيدة الوزيرة الحرص على توفير هذا المرفق لأنه طلب شرعي وشعبي، حتى أنه من سوء الصدف فالموزع الآلي لإدارة البريد معطب والإدارة المركزية تستبعد إصلاحه في نهاية هذه السنة وهذا إشكال آخر.

الموضوع الثاني هو فقدان مادة السميد بالمنطقة في علاقة بوزارة المالية، هذه المادة المدعمة تعبر الحدود عبر كل المسالك بما في ذلك البوابات الرسمية، فالطرف الشقيق حريص على حماية منتجاته بكل الطرق القانونية، إلاّ أنّ الجانب التونسي متساهل إلى حد أن هذه السلع تعرض في الطرقات والمحلات بالبلدان الشقيقة وبكميات مرتفعة، فالرجاء منكم الإذن لمصالحكم الديوانية لحماية منتجاتنا وحماية عائلاتنا من ضغط...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المرافق لها،

نحن اليوم مجتمعون حول مناقشة قرض مبرم بقيمة 400 مليون دينار تقريبا، أريد أن أقول أنّ هذا المبلغ لا يكفي يومي توريد لتونس على 365 يوم توريد لأن يوم توريد لتونس هو 235 مليون دينار.

لتقييم هذا القرض فإن الدولة تدفع شهريا 2 مليار دينار أجور وقيمة هذا القرض 400 مليون دينار، يعني تقريبا 6 أيام أجور، ونحن نناقش قرضا ليس له أية قيمة تقريبا وبعبارة أخرى هي مسألة فارغة. يعني أنّ هذا القرض الذي سنصادق عليه يكفي يوما ونصف توريد أو 6 أيام أجور. في الحقيقة أتساءل لماذا لم يرد علينا هذا القرض في حزمة قروض أخرى وعلى الأقل حين نصادق على مسألة نصادق على مسألة ذات قيمة؟

كما نعرف اليوم أن لدينا أزمة في الفلاحة ولا يتجاوز المحصول 2.5 مليون قنطار ممّا سيجعلنا نلتجئ إلى استيراد الحبوب التي نحتاجها من الخارج بنسبة 100%.

توفير المواد الأساسية للسوق التونسية من سكر وقهوة وزيت وأهم شيء الدواء، هذه معادلة صعبة خاصة وأن موضوع الأدوية واستيرادها هو"le Monopole" بالدولة، ونفس الشيء بالنسبة إلى السكر والقهوة. إن كانت الدولة هي من تستورد هذه المواد بالعملة الصعبة فكيف سنقيّم اليوم الميزان؟ لأن اختيارات وزارة المالية واختيارات الدولة التونسية هو أن أهم شيء هو تسديد مستحقات الديون الخارجية، وهذا شيء نتفهمه لأن هذه المسألة هامة حتى لا تعلن الدولة عجزها عن تسديد ديونها الخارجية وهذه هي المسألة الوحيدة حقيقة التي يمكن أن تقحمنا في متاهات أخرى.

كم من الوقت يمكن أن نصمد؟ نعتقد أن الإصلاحات هي أهم ألف مرة من القروض. مرة أخرى إذا لم تكن هناك إلى اليوم إصلاحات جدية ترد إلى المجلس ولم تحدث فالمتبيّن أننا نخاف من الإصلاحات، كلنا نشترك ونعرف أن النمو هو أهم شيء ولا بد أن نخلق الثروة لكن اقتصادنا اليوم عاجز عن ذلك.

عدم القيام بالإصلاحات ستكون له كلفة اجتماعية أكبر بكثير، فهل يمكن أن نتحملها؟

نمط إنفاق الدولة هذا ما يجب أن يتغير وإنفاق الدولة يكلف المجموعة الوطنية 45% من الثروة، كانت في حدود 28% فقط في 2010 وكانت تخصص ¼ للاستثمارات العمومية الآن 3% فقط المخصص للاستثمارات العمومية.

نحن دولة مبذّرة بدون جدوى في الأجور مثل الأجور المخصصة للبستنة وعشرات الآلاف من التونسيين الذين يتقاضون أجورا دون جدوى، خدمة الدين ومواطن الشغل المزيفة التي انطلقت من 2011 كل ذلك يجب مراجعته وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد النائب المحترم والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة وهي غير منتمية ولها خمس دقائق باعتبار تنازل كل من النائبتين المحترمتين فاطمة المسدي وأسمة الدرويش عن حصتهما في التدخل لفائدتها. تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، كنا في أول عمل المجلس وافقنا على قرض خارجي والآن لم يمر شهرين بعد لنجد أنفسنا أمام قرض داخلي وبالأمس منحتنا السعودية قرضا، ثم سنقوم بجولة على البلدان الشقيقة والصديقة وهكذا دواليك. أتساءل هنا، أليس من حلول أخرى للمالية العمومية سوى الاقتراض؟ لماذا هذا التردد في أخذ القرارات للإصلاحات الكبرى في المالية العمومية؟

السيدة الوزيرة، تعبئة موارد الدولة ممكنة دون اللجوء إلى الاقتراض لا الخارجي ولا الداخلي، أولا يجب القيام بحملة وطنية كبيرة تحت إشراف التفقد المركزي لاستخلاص الديون المثقلة، موارد الدولة في سبات في القباضات وأمانات المال الجهوية.

مواردنا سيدتي هي ديون لدى الشركات الكبرى وأصحاب اللزمات ولمَ لا حملات كبرى طوال السنة لتقوية نسبة الاستخلاص؟ لمَ لا التفكير في شهر الاستخلاص؟ شهر من كل سنة نجعله لمراجعة سياستنا في الاستخلاص وتحفيز خلايا الاستخلاص على مزيد من العمل؟

وبهذه المناسبة قباضة المؤسسات الكبرى والمتوسطة يجب أن يكون لها فرع في كل ولاية، لماذا تبقى حكرا على العاصمة؟

قانون المسؤولية التضامنية لمالكي الشركات يجب تحيينه، يجب التعامل بأكثر جدية مع التهرب الضريبي.

أعطيك أمثلة عشرات الشركات لشخص واحد وموضوع واحد وحرفاء أنفسهم، أليس هذا تهرّب من واجب الأداء؟

بعض الشركات عندما تتزايد ديونها تجاه الدولة تحل الشركة الأولى وتفتح الثانية أمام صمت رهيب للدولة.

القُبّاض يجب أن يكون لديهم حق الولوج إلى منظومة العربات، هل يعقل أن يقدم قابض مطلب استرشاد للنقل البري ويبقى ينتظر بالأشهر وكذلك الحال بالنسبة إلى الملكية العقارية؟

أيضا عقلة الأسهم السيدة الوزيرة، لماذا لا يقع العمل بهذه القباضات؟ الترفيع في عدد عدول الخزينة جنود الاستخلاص أصبح أمرا ضروريا اليوم.

نقل الملكية يجب أن يكون مرتبطا بخلاص الديون المثقلة.

موارد الدولة هي ديون تتقادم، مليارات من الديون العمومية تتقادم وتسقط كل سنة حسب تقرير دائرة المحاسبات، مثلا 10 مليون دينار ديون مثقلة غير مستخلصة لسنة 2019 فقط.

ثانيا، الإصلاحات العميقة للمالية العمومية ضرورة حتمية اليوم، إلى متى سنبقى في الحلول الترقيعية، "زيد الماء زيد الدقيق"، نزيد في النفقات فنزيد في الأداءات؟ لا بد من قرارات ثورية بالمالية العمومية.

اليوم عجز الميزانية متزايد ولا بد من وضع حد لذلك والإصلاحات جليّة ويعرفها الجميع.

عندما ننظر في تركيبة ميزانية الدولة للسنوات العشر الأخيرة أو حتى أكثر لا نرى تغييرا في السياسة العمومية للمالية العمومية، موارد متأتية في مجملها من الأداءات على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، نفقات موجهة في أغلبها لخلاص الأجور ونفقات التسيير، نسبة ضعيفة جدا موجهة إلى التنمية ليس بمثل هذه الميزانية ستحقق تونس ازدهارها.

على مستوى النفقات، لا بد من البدء عاجلا في إصلاح منظومة الدعم وتوجيهه لمستحقيه وليس رفع الدعم.

اليوم السائح التونسي يأكل الباقات بـ 190 مليم في حين أنها في بلده تتجاوز 3000 مليم ويتمتع بالمواد المدعمة التي تخص بالأساس الفئات الهشة، إصلاح منظومة الدعم ليس بالأمر العسير وهناك تجارب مقارنة عديدة ناجحة مثل الأردن وبطاقات الدعم.

مبلغ القرض المعروض علينا اليوم كان بالإمكان الحصول عليه لو أن هناك حوكمة لميزانية المؤسسات العمومية، وأعطيك مثالا بسيطا، هل يعقل مؤسسة عمومية ميزانيتها 2 مليار تكون فواضلها مليار وفي السنة الموالية تعطونها ميزانية 3 مليارات؟

هل يعقل مؤسسة ميزانيتها مليار تقوم بصرف نصف المبلغ خلال شهر ديسمبر من كل سنة وليس في شهر بل في أسبوع فقط؟ مزيدا من الحوكمة والرقابة على ميزانية المؤسسات العمومية سوف يربحنا الكثير من المال.

ثالثا، لا بد من إعادة النظر في مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية وغير المحققة للأرباح وكذلك الشركات المصادرة التي تنفق عليها الدولة دون تحقيق مرابيح، شركة مصادرة مثل "cactus prod" تنفق عليها الدولة أموالا طائلة من أموال المجموعة الوطنية وهي مفلسة، فما الفائدة منها؟

الدولة إلى غاية 2023 لا زالت تحتكر إنتاج وتوزيع التبغ، هل هو دور الدولة؟

نطالبك السيدة الوزيرة بمدنا بقائمة في وضعية الأملاك المصادرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الاحرار وله ثلاث دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

اليوم معروض علينا اتفاقية تمويل من البنوك وقد وضح السيد رئيس اللجنة والأعضاء ما يجب إيضاحه لكن لدينا " source " أخرى للتمويل اسمه العفو الجبائي ونتحدث عنه ليس كالعادة ونحن في وضع خاص ويتطلب قرارات خاصة.

السيدة الوزيرة، لديك صغار الفلاحين وصغار التجار وغيرهم وهنا أتحدث عن " les vrais forfaitaires " هؤلاء الناس يقطنون بالمناطق الداخلية ولا يعرفون مفهوم العفو الجبائي حيث حصل بصفة فجئية ولم تقع حملات إعلامية أو توعوية لفائدتهم.

نطلب من السيدة الوزيرة أن يقع تفعيل عفو خاص في الخطايا، لماذا هذا العفو ضروري؟ لأن الخطايا تفاقمت وصغار التجار والفلاحين غير قادرين على خلاص أصل الدين مع الخطية، ويمكن أن يكون هناك تمديد في هذا العفو لآخر السنة، وهذا ما يجعل الدولة رابحة ويجعل المواطن التاجر البسيط يحس برعاية الدولة له في هذا الوقت الصعب الذي نعيشه.

الآن السيدة الوزيرة، سأحدثك عن موضوع مركز توزيع منتوجات التبغ، صفاقس فيها عدد 2 مراكز في ساقية الزيت وسط المدينة وهو الزقم.

السيدة الوزيرة، هناك مناطق داخلية مثل جبنيانة والحنشة ومنزل شاكر وعقارب وبئر على بن خليفة، والمتزوّد المبتدئ يتنقل حوالي 50 كلم أو أكثر ليتزوّد بالبضاعة مما أثار إشكالا كبيرا للمتزودين، متى يتم تركيز هذا المركز وذلك لفتح باب الشغل بالجهة وتقريب الخدمة من المواطن؟

السيدة الوزيرة، أريد أن ألفت نظرك أن لدينا قباضة مالية في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس لا تليق بوزارة المالية وآيلة للسقوط ويعمل بها ثلاثة أعوان فقط في معتمدية بها بلديتان ومجمع صحي، متى سنرى مقرّا يليق بخدمة المواطنين في هذه المناطق المنكوبة؟

السيدة الوزيرة، نحن في أمسّ الحاجة لإحداث قباضة مالية في منطقة مركز كمون بمعتمدية منزل شاكر وذلك لكثرة الأنشطة.

المواطن المطالب بدفع الأداءات يتنقل 40 كلم أو أكثر وأنت تعلمين أن هناك من يدفع "الباتيندة" شهريا تقريبا.

نتمنى أن تتفاعلي معنا في هذه المواضيع لأن المناطق الداخلية مهمشة في هذه الوضعيات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

في الحقيقة الحكومة الحالية غير مسؤولة على ما آلت إليه الوضعية المالية للبلاد وأريد أن أسأل السيدة الوزيرة: لماذا لم تتمّ مراجعة قانون استقلالية البنك المركزي الذي فتح الباب عند إقراره سنة 2016 للاقتراض من البنوك ومنع الدولة من التمويل المباشر من البنك المركزي؟

إذن، هذه البنوك تقترض من البنك المركزي بفوائد منخفضة وهي بدورها تقرضه للدولة بفائض ربحي كبير، وقد أضعفت استقلالية البنك المركزي الدولة أمام البنوك التونسية نظرا إلى أنها هي الوحيدة المخوّلة للإقراض.

وأرى أنّ الاقتراض الداخلي هو أخطر من الاقتراض الخارجي عكس ما صرّحت به لجنة المالية لأن الاقتراض الداخلي هو بمثابة تجفيف منابع العملة من البلاد وبالتالي غلق الأبواب أمام الشباب باعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الحصول على التمويلات اللازمة.

وجب علينا نحن كنواب أن نتحمل المسؤولية بالمصادقة على مشروع قانون يُلغي الاستقلالية للبنك المركزي ما يمكّن الدولة من الاقتراض بنسبة فائدة معقولة، ويجب علينا أيضا مراجعة المجلة التجارية ومجلة الاستثمار أيضا أمام تعطش عدة مستثمرين أجانب وتونسيين لبعث مشاريع من شأنها دفع عجلة الاقتصاد.

توجهت للسيدة الوزيرة بسؤال كتابي حول فتح مقر القباضة المالية بسيدي علي بن عون الذي تم إنجازه منذ أكتوبر 2022 بتمويل قدره 475 ألف دينار. واليوم أصبح فتح مقرّ القباضة ضروري ومن غير المعقول أن يدفع المواطن 10 دنانير معلوم التصريح الشهري ويدفع أجرة التنقل بـ 20 دينار حتى يصل إلى مقرّ الولاية، فلا بد من تقريب الإدارة من المواطن حتى يكون دافعا لأداء واجبه الوطني في تسديد الضرائب وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها دقيقتان.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المصاحب،

أيها الحضور الكريم،

بعد ثبوت قدرة البنوك على إقراض الدولة فهذا يعني بالضرورة أن هذه البنوك قادرة أيضا على معاضدة جهود الدولة لتغطية العجز في مستوى الميزانية، حيث لا يخفى على أحد أنّ أغلبية هذه البنوك تحظى بامتيازات وهي محصّنة ضد التعقيدات الإدارية في مستوى التسيير وأيضا محصّنة نسبيا من تداعيات الأزمات الاقتصادية بشكل عام.

أود أن أشير إلى أن جمعيات رعاية المعاقين تمرّ بصعوبات على مستوى الوضعية الجبائية حيث أنها مرتبطة عضويا بالسلطة المركزية وهذا سيحول دون إجراء العودة المدرسية في ظروف سليمة، وأدعو السيدة الوزيرة إلى أن يكون لها دور في حلحلة هذا الإشكال خصوصا وأن مراكز رعاية المعاقين تعتبر من النقاط المضيئة التي بقيت في تونس ترعى المعاقين وتؤهلهم وتدمجهم في الحياة العملية.

أود أيضا أن أشير إلى مسألة المعاليم الراجعة إلى البلديات ومنابات الجماعات المحلية من المساهمة في المعلوم على المؤسسات الاقتصادية والتجارية والإدارية.

لمَ لا يتم اعتماد آلية مباشرة في استخلاصها بالنسبة إلى البنوك التي لها فروعها في مجالاتها الترابية؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار وله ست دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

زملائي،

ارتأى أغلب أعضاء كتلة الأحرار الموافقة على مشروع هذا القرض الداخلي والمعيار الوحيد كان دعم الميزانية مثلما هو مبرمج في قانون المالية 2023 ولكن هناك أصوات يرتفع عددها في كتلة الأحرار الرافضة لسياسة الاقتراض.

فكتلة الأحرار لا ترى أن الحلّ يكمن فقط في الاقتراض بل لماذا لا يتم مراجعة نفقات الدولة؟ وأين تنقيحات القوانين التي ينتظرها شعبنا من مجلة الصرف والاستثمار التي من شأنها أن تساعد في النمو الاقتصادي؟

وهنا بما أننا استمعنا في العديد من المنابر أنّ هناك مشاريع قوانين بصدد الإعداد، أتوجه مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية وأتمنى ألاّ تودع هذه القوانين في شكل مراسيم خلال العطلة البرلمانية، ولنا في الدستور ما يمكن أن يجتمع خلاله المجلس في العطلة سواء بطلب من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضائه لأننا نريد أن نكون جزء لا يتجزّأ في الإصلاح.

للأسف سأحتفظ عن التصويت وهذا ما يسمح لي به القانون الداخلي لكتلة الأحرار احتراما لمجلسنا الموقر.

وفي غياب تعاون الحكومة وهنا بعض الأمثلة: فرغم حرص لجنة التشريع العام على تلبية رغبة شعبنا في تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية وتنظيم العديد من الجلسات فوزارة العدل لم تُلبّ الدعوة إلاّ بعد عديد المراسلات.

لم يراسل وزير النقل المجلس في خصوص طلب النواب منذ أشهر لتسهيل تنقلاتهم للتواصل مع جهاتهم التي تبعد مئات الكيلومترات.

رئيسة الحكومة التي لم تتجاوب إلى حدّ علمي مع دعوة 121 نائب للحوار في جلسة بمجلس النواب حول أزمة خطيرة وهي الهجرة غير النظامية.

أخيرا القرض من بنوك تونسية لكن يجب التأكيد على أنها إيداعات بالعملة لغير المقيمين والعديد منهم من التونسيين بالخارج وهنا دعوة: ما هي إجراءاتكم لتشجيع استثمارات مواطنينا بالخارج؟

أخيرا أضم صوتي إلى زميلي على زغدود لأترحم على الشهيد البراهمي وكل الشهداء الصادقين لهذا الوطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل رفع الجلسة أطلب من السادة أعضاء مكتب المجلس الالتحاق بقاعة العرش مباشرة للاجتماع وأذكّر النواب المحترمين السيدات والسادة: محمود العامري وصالح سالمي وعماد أولاد جبريل وشكري بن البحري وسيرين المرابط وحاتم الهواوي وصالح الصيادي، أنهم سيتدخلون على التوالي مباشرة إثر استئناف الجلسة.

نرفع الجلسة مؤقتا إلى الساعة الثانية.

(كانت الساعة الواحدة بعد منتصف النهار)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية والربع بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركة الله الجلسة وأذكّر بأسماء السادة النواب وهم على التوالي: محمد العامري وصالح سالمي وعماد أولاد جبريل وشكري بن البحري وياسين المرابط وحاتم الهواوي وصالح الصيادي. سيقع إعطاء الكلمة تباعا.

الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة المالية،

السيدة الوزيرة، إذا كان التمادي في الاقتراض على مدى الأعوام الماضية خطأ كبيرا فإن الخطيئة الكبرى التي مارستها الحكومات المتعاقبة هي الإدمان على الاقتراض بدون التفكير في حلول موازية بديلة على الأمد المتوسط والطويل لإيقاف هذا النزيف.

نحن نعلم أن القرض المعروض علينا اليوم للمصادقة، حتّمته الظروف الاقتصادية الصعبة وهذا نتيجة العشرية السوداء التي مرت بها بلادنا، كما أننا نعرف التعهدات المالية للدولة، ونحن دائما نقول أن السيادة الوطنية هي سيادة الشعب ولكن وجب على الوزارة اليوم اعتماد سياسات واستراتيجيات أخرى وفتح آفاق جديدة والتشجيع على خلق الثروة والاعتماد على حلول جديدة عوضا عن القروض.

اليوم يجب تقديم مبادرات تشريعية في مجالات أخرى على غرار الإصلاحات الجبائية وفي المجال الديواني والبحث عن مموّلين جدد وعن أسواق أخرى، كما يجب إيقاف نزيف الاقتصاد الموازي.

السيدة الوزيرة، يجب القيام بمراجعة وبتقييم للسياسة المالية والنقدية للدولة والتوجه نحو حلول بديلة على غرار دعم الميزانية وتفعيل موارد بديلة لتخفيف الأعباء على الدولة ولتمويل الاقتصاد.

كما أنه علينا اليوم إعلان حرب حقيقية على الفساد والتلاعب بالمال العام، يجب علينا إرساء منظومة ردع شامل وتفعيل دور الأجهزة الرقابية وإسناد صلاحيات واسعة لمحاسبة الفاسدين والمورطين.

السيدة الوزيرة، نطلب نتائج التدقيق المالي للقروض والهبات التي تحصلت عليها الدولة خلال العشرية السوداء التي بقينا نعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا.

اليوم، يجب تطبيق القانون على الجميع وبدون استثناء.

السيدة الوزيرة، إن الاقتصاد الموازي الذي يشهد اليوم توسعا وأصبح يهدد حتى القطاع المنظم نفسه إلى درجة أن الاقتصاد المنظم أصبح هو الموازي في بعض القطاعات وفي بعض المناطق.

نحن نعلم جيدا أن القطاع الموازي يضم العديد من الأنشطة والمداخيل غير المصرح عنها والتي لا تخضع لا للرقابة ولا للأداءات ولا للضرائب وترتكز بالأساس على التهريب وعلى التهرب الضريبي، من جهة أخرى يبقى الاقتصاد المنظم في انكماش، إلى يومنا هذا لم يتم التعامل بجدية مع هذه الظاهرة رغم أن كل الحكومات المتعاقبة ترفع شعار "محاربة الفساد الموازي" ولكن لم يتحقق شيئا على أرض الواقع.

السيدة الوزيرة، إن معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة اليوم بدون قباضة مالية وبدون أي فرع بنكي، المواطن اليوم في سيدي الهاني عندما يريد أن يشتري طابعا جبائيا فإن رحلة الشراء كاملة تتكلف أكثر من ثمن الطابع الجبائي وهذا شيء غير مقبول، إن التهميش الحاصل اليوم في معتمدية سيدي الهاني فاق كل الحدود إلى درجة غياب أبسط الخدمات الأساسية والضرورية.

إن أهالي معتمدية سيدي الهاني يطالبون بالتسريع في إحداث قباضة مالية، لذلك رجائي النظر في هذا الطلب بصفة عاجلة مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح سالمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد صالح سالمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، يجب أن تكون لدينا إرادة فاعلة وفعّالة ومشروع استراتيجي يجمع بين مخطط قصير المدى ومخطط طويل المدى حتى نتمكن من تعبئة الميزانية بموارد داخلية وذاتية لنتخلص من إرث كبير دمّر الاقتصاد التونسي في عشرية سوداء خرّبت الاقتصاد وامتصّت كل ثرواته وحكمت علينا بالتداين المستمرّ.

لقد حان الوقت لخلق فرص تنمية واستثمار، كما أعلمك السيدة الوزيرة أن الفلاح والتاجر والصناعي أصبحوا جميعا مكبلين بقانون السيولة، فلا يمكن لأي شخص أن يحمل معه مبلغ أكثر من 3 آلاف دينار، لذلك أرجو منك السيدة الوزيرة أن تذكري ما هو مصير الأموال المحجوزة منذ شهور وحتى منذ سنوات؟ هذا غير معقول، من لديه مبلغ ليعيل به أبناءه وبيته وأهله يفتك منه بتهمة حمل مال غير مرخص فيه، يعني تجاوز السقف القانوني للمعاملات نقدا في حين أننا نتحدث عن اقتصاد يتطور وعن سيولة تدور في الاقتصاد.

لذلك، السيدة الوزيرة، إذا أردنا موارد مالية للميزانية فعليكم إعادة دور الفلاحة ومكانتها وخاصة الأراضي الدولية وما توفره من أمن غذائي.

السيدة الوزيرة، في نقطة ثانية، لدي قرار صادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 1 فيفري 2022 حول إحداث قباضة مالية بمعتمدية السبالة من سيدي بوزيد، وقع توفير جميع المستلزمات ومن ذلك تكوين الإداريين، كما أن الفضاء مجهز ولم يفتح بتعلّة عدم توفّر قابض، أعلم سيادتكم أن قابضة المالية بجلمة قد تقدمت بمطلبين اثنين للالتحاق بقباضة السبالة ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثماني دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الطاقم المرافق لها،

في البداية أريد الترحم على الرجل الوطني والوزير الأسبق الذي تقلد عديد المناصب في الدولة التونسية، المرحوم رشيد صفر أحد بناة الدولة الحديثة، نسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة وبسكنه فراديس جنانه.

السيدة الوزيرة، لقد تحدثت معك في الماضي القريب جدا جدا حول الاستراتيجيات المعتمدة في الوزارة، لقد تحدثنا بشكل ودي والغاية هي إصلاحية بالأساس وخلق أفكار جديدة والقطع مع المنوال التنموي السائد والمألوف والذي مرت عليه حقبات من الزمن وقلنا أن منوال التنمية الذي نعتمده في تونس هو من السبعينات، لقد تطور العالم وكذلك التكنولوجيا ولكن إلى حد هذه الساعة لم يبلغنا أي قانون من وزارة المالية يتعلق بتغيير النمطية الموجودة سواء كان على مستوى مجلة الصرف أو التجارة الإلكترونية أو المعاملات.

إن عمالنا بالخارج لديهم "potentiel" كبير لإدخال العملة الصعبة إلى تونس أكثر من أي صندوق نقد دولي، لماذا لا نستثمر في أبنائنا الذين لهم أموال بالخارج ويريدون إدخالها إلى تونس ونسهل عليهم المعاملات ونقلص من البيروقراطية الإدارية والتعطيلات الموجودة حبا وخدمة لما يسمّى لوبي البنوك في تونس وهنا سأتحدث عن ذلك السيدة الوزيرة، وسآخذ "des volets" في هذا الموضوع لأن موضوع الإصلاح يتطلب القطع مع الماضي أولا.

اليوم، سأتحدث "بالفلاقي، بالعامية، بكل الأشكال التي يفهمها جميع التونسيين، لقد مرت تونس بجميع الأزمات حتى في جائحة الكورونا، القطاع الوحيد الذي بقي رابحا مائة بالمائة في تونس إن لم أقل 200 % هو قطاع البنوك، وسأعطيك دليلا على ذلك بالأرقام. كم بلغت أرباح هذه البنوك؟ هناك مؤسسات ربحت أكثر من 200 مليار وهي البنوك التونسية والسؤال المطروح لماذا سجلوا هذا الربح؟ لأنهم لم يخاطروا أبدا مع هذه الدولة، لم يساهموا أبدا في هذه الدولة، كل ما يقومون به هو الحصول على نسبتهم وليست لديهم منافسة.

سيدتي الوزيرة، ما هي مهام البنك المركزي؟ اليوم، عندما تريد الدولة التونسية الاقتراض من البنك المركزي، أعلم أن ذلك سيكون بأقل تكلفة لكنه مكلف. البنوك المنتصبة في تونس لا تقدم معروفا للدولة التونسية، إن البنك يبدأ في الربح منذ يوم انتصابه في تونس فهو يعمل ويربح وعندما يعمل لمدة سنة أو سنتين، عوض أن يوجه الأموال التي ربحها إلى الخارج كما اعتادوا على ذلك حيث توجه إلى الإسبان وغيرهم وأنا أتحمل مسؤوليتي في هذا، لو ترك هذه الأموال تدور في الدولة التونسية لمدة سنة أو سنتين لوفرت له كل ما يحتاجه فهذا ليس من باب المنّ، لعلّه يقدم معروفا لنا؟

من المفروض أن نأخذ منهم وبدون فوائض، إن الدولة اليوم في حاجة إلى هذه الأموال، هي لا تقوم بالمتاجرة معك من أجل الربح، فالدولة ليس لديها اكتفاء مالي ذاتي، الدولة في حاجة إلى أن تعطيها أموالا، إن بنوكنا التي قمنا برأسملتها وقامت الدولة بدعمها تخضع إلى نفس مقاييسهم، لماذا؟ لأنه ليس لنا منافسة في تونس، لو كانت هناك منافسة عندما تتقدم الدولة للحصول على قرض محلي فتتنافس البنوك فيما بينها أي بنك سيقدم عرضا أقل، يعني "variable ou fixe"

وبالتالي إن البنوك هي مجموعة من اللوبيين اتفقوا مع بعضهم على هامش الربح. بل أكثر من هذا، يستعملون عديد الأساليب لربح الأموال التي يجب أن تكون مجانية والبنك المركزي يغض عنهم النظر.

السيدة الوزيرة، ما ورد في تقرير محكمة المحاسبات الأخير، أظن أنك مطلعة وتعرفين كم من خطايا مالية مستندة على ظهر الخروقات التي قامت بها البنوك، أبسط تقرير ينص على 150 مليار خطايا للدولة التونسية والبنك المركزي لا يطالب بها ولا يطبق القانون. خدمة لمن السيدة الوزيرة؟ ليس خدمة للدولة التونسية، خدمة للبنوك ونحن نعرف كيف تم إنشاء البنوك التونسية، يتم تكوينها بعائلات، ست أو سبعة أشخاص يتخذون منوالا معينا يعملون به ثم يكوّنون بنكا تدور أموالهم بالبنك ويمتصون أيضا دماء المواطن.

شيء آخر لم نفهمه، ربما لم تتفطنوا إليه وهو سيؤثر على قروض المواطنين غدا، لأن البنك التي أقرضني اليوم بدون مخاطرة بالطبع، ربحه مضمون وعندما يريد المواطن الاقتراض تضيّق عليه. يعني أننا ضيقنا على المواطن الذي يريد أن يذهب غدا إلى البنك للحصول على قرض من أجل العمل أو غير ذلك.

هذه لا تعتبر إصلاحات، لنطبق القانون أولا على هؤلاء.

سأطرح سؤالا بسيطا جدا، بنك التضامن هو البنك الوحيد في تونس الذي يساهم اليوم في التنمية لأنه يمس الفقير والفلاح والعاطل عن العمل وخريج الجامعة ومن سيبني قاعة رياضة ومن سيبعث مشروعا لبيع المرطبات، إنه البنك الوحيد الذي يقوم بذلك.

لقد قلتم أنه لن ينجح، ها قد نجح بنك التضامن وحقق أرباحا رغم أن نسبة الفائدة التي يحققها بسيطة وضئيلة جدا، هذه هي البنوك التي تساهم في بناء الوطن، هذا بنك وطني بامتياز، هذا بنك له الروح الوطنية وأنا أحييه ولهذا السبب اليوم عندما نجح بنك التضامن قمنا بالتصدي إلى كل البنوك بما فيها البنك المركزي ليتم إنشاء بنك البريد التونسي، لأن هذا البنك سيمس كل أصقاع الجمهورية واليوم عندما احتجتم إلى بنك البريد التونسي في فترة ما ضخ أموالا لميزانية الدولة.

السيدة الوزيرة، لماذا كل هذه التكبيلات اليوم لإعادة هذا البنك؟ نحن نعلم أن البريد التونسي يصل إلى كل أصقاع الولايات وإلى كامل تراب الجمهورية لذلك فإن التكبيل الحاصل اليوم لا يعطي حلولا ووجب التغيير، إذا كنا نريد إيجاد حلول السيدة الوزيرة، فإن الحلول موجودة.

اليوم قمتم بإلغاء الرخص بمقتضى مرسوم 2023 وبقيت هي نفسها ولم تصدر أوامر ترتيبية لتنظيم كراس الشروط، أنا اليوم كدولة أحتكر الزيت والسميد والسكر وديوان التجارة هو الذي يقوم بالتوريد، فلماذا أتحمل أنا المسؤولية كدولة؟ في حين أن هناك بعض الأشخاص الآخرين يريدون الدخول اليوم إلى هذه السوق، أعطه الرخصة ليجلب السلع ويملأ السوق ويغرقها بالسلع، لأنه عندما تصبح هناك منافسة فستصبح هناك عروض، بطبيعة الحال ستصبح هناك منافسة وكذا، واتركيه أنت كدولة يجلب السلع كخواص، وعندما يحتكر الخواص لديك "monopole" لتعديل السوق ولديك الآليات، عندما نشعر أنه بصدد المضاربة ويتعامل مع لوبيات لتضييق السوق، أنا كدولة وكديوان تجارة سنضطر إلى التوريد مرة أو مرتين في السنة لتعديل السوق، ودع البقية تجلب الأموال. لو يتم اليوم الترخيص فإن من لديهم الأموال وليسوا في "circuit" الدولة، عندما تقول لهم يمكنكم جلب البضائع والعمل فسيرحب الجميع بالفكرة.

هذه هي الإصلاحات التي علينا القيام بها وعلينا القطع مع لوبي العائلات التي تتمعش، خمسون عائلة تعيش في رفاهية في تونس والبقية يسفون التراب، هذا ما علينا تغييره.

أما بخصوص مسألة القروض فسنبقى دائما هكذا "شاشية هذا على رأس هذا" مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتم وله أربع دقائق باعتبار أن النائب المحترم السيد أيمن المرعوي قد تخلى عن حصته لفائدته، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وفريقها مرة أخرى،

مرة أخرى هذا قرض آخر للدولة وهذا دواء مرّ آخر، هذه المرة أكثر مرارة لأنه من البنوك التونسية وبالعملة الصعبة وبفائض، فهنيئا لمالكي البنوك، هنيئا لمالكي البنوك لدخولنا في دوامة اقتراض وتراكم الديون، هنيئا لمالكي البنوك التي أغلبها شركات خاصة على ملك أفراد وعائلات تتحكم في الاقتصاد وتتمتع بكل الامتيازات على حساب البنوك العمومية التي تتحمل في الدرجة الأولى الديون الميؤوس من استرجاعها وعلى حساب الشعب وهو الوحيد الذي يضحي ويدفع الضريبة، لقد شبع من الضرائب والزيادات والخطايا.

هنيئا لمالكي البنوك التونسية التي تحوّلت من داعمة للاقتصاد إلى دكاكين ربحية على حساب المواطن، أرباح سهلة وخيالية تحققها هذه البنوك مقابل سياسة مالية ومصرفية غير عادلة ونظام بنكي هش وغير آمن، نظام بنكي غير مبني على خلق الثروة، غير مبني على هيكلة اقتصادية قوية ومتوازنة، غير مبني على نظام ادخار وعلى تشجيع الاستثمار.

هنيئا لمالكي البنوك الذين استفادوا من قانون مكّن البنك المركزي من استقلالية ومنعه من إقراض الدولة مباشرة ودون فوائض وبالقانون، هنيئا لمالكي البنوك ومالكي القروض التي تعطى للدولة ويتم استعجال النظر فيها، أما عندما يطلب شاب تونسي قرضا لبعث مشروعه بعقارب أو في أية جهة من جهاتنا الداخلية للتخفيف من البطالة لا تتم الموافقة على هذا القرض، وعندما يطلب مستثمر قرضا لبعث منطقة صناعية بعقارب أو في أي منطقة صناعية لإنقاذ مؤسساته ولتحريك السوق يتم رفض مطلبه ويفلس، فما بالك لو طلب المواطن "قريّض" استهلاكي فإنه يعبث به من أجل أن يتحصل عليه، ثم يتورط في الفوائض والاقتطاع من أجرته.

وعليه فإنني أطلب الاعتذار من الشعب التونسي لأننا وجدنا أنفسنا مضطرين للموافقة على هذا القرض، كما أطلب الاعتذار من الأجيال القادمة الذين رهناهم معنا وورطناهم في فشل منظوماتنا، وأطالب بمحاسبة كل من ساهم في وصولنا إلى هذه الوضعية. كما أطالب بالتدقيق في كل القروض والهبات التي تحصلت عليها تونس من سنة 2011 وفي كل القروض والضمانات التي أعطيت إلى رجال الأعمال وخاصة الذين لم يرجعوا الأموال.

لدي سؤال وحيد. لو تسمحي سيدتي الوزيرة يتعلق بالبنوك الإسلامية التي ساهمت في هذا القرض بفائض، فالقروض لا تعطى كما يقال بالفوائض، ولكن أتساءل ما هي الآليات التي تقدمت بها هذه البنوك لقرض الدولة أم أن اقراض الدولة أصبح أمرا حلالا.

سادتي، تحتاج تونس إلى بعض التضحيات لتخرج من أزمتها، نطالب البنوك ومالكيها بالتضحية معنا وليس التضحية بنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار ولها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء،

السيدة الوزيرة مرحبا بك وبالضيف المرافق لك،

أولا، فيما يخص مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمجة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة، نحن، ككتلة الأحرار، سنوافق عليه والمعيار الوحيد تعبئة موارد الدولة ولكن لدي بعض الأسئلة.

سيدتي الوزيرة، نعلم أن هذا القرض يشمل ثلاثة بنوك إسلامية فما هي الطريقة المعتمدة أو الآلية لتمويل هذا القرض؟

إن هذا القرض مبرمج في الميزانية يعني ليس لنا أي خيار لكن سيدتي الوزيرة هناك حلول أخرى خلافا للقروض التي تساهم في تعبئة موارد الدولة:

أولا وبالأساس مراجعة مجلة الصرف التي أصبحت تمثل العديد من العراقيل أمام دفع عجلة الاستثمار،

ثانيا مراجعة مجلة الاستثمار من خلال التشريعات،

ثالثا دفع البنوك إلى أن تكون شريكة في الاستثمار وتشجيع المستثمرين خاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السيدة الوزيرة، أول الأسبوع حلّت السيدة وزيرة التجهيز ضيفة بيننا وأجابت عن العديد من الأسئلة، ولكنني صدمت حقيقة من بعض إجاباتها بخصوص بعض المشاريع المعطلة والمعرقلة، وهذه الإجابات كانت تتمحور حول فقدان الدعم والتمويل، فهل سيكون لهذه المشاريع نصيب من الدعم والتمويل؟

سيدتي الوزيرة، إلى متى سنبقى نقترض ونستخلص القروض لتسديد قروض منذ سنة 2010 إلى حد الآن وقد حكم علينا بالتداين المستمر جراء تراكمات على مدى سنوات؟

متى سيعرض علينا في قبة البرلمان قرض استثماري ضخم للنهوض بالعجلة الاقتصادية؟

متى سيعرض علينا في قبة البرلمان مشروع قانون يهدف إلى إدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية؟

في الأخير السيدة الوزيرة، نرجو مصارحتنا نحن كنواب الشعب التونسي ومن خلالنا الشعب ككل لنجهز أنفسنا، كم من قرض سيعرض علينا مستقبلا حتى نقوم بدراسته على مهل وبدون استعجال النظر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

النائب المحترم صالح الصيادي غير منتم وله ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

إن تعبئة موارد الاقتراض ضرورة تقتضيها الضغوطات المسلطة على المالية العمومية في هذا الظرف الاقتصادي الحساس للإيفاء بتعهداتنا المالية وللحفاظ على ديمومة الدولة، لكن من الضروري إيجاد بدائل لسياسة الاقتراض والقيام بإصلاحات جبائية كبرى ووضع سياسات مالية ناجعة ترتكز أساسا على مبادرات وعلى تشريعات متطورة لدفع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، ونحن في انتظار الإصلاحات الجبائية والمجال الديواني وإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية.

السيدة الوزيرة، هنالك بعض القوانين والأوامر يجب مراجعتها، عندما يذهب المواطن التونسي إلى مدينة تونسية مثل بن قردان أو الجم أو مساكن أو بنان لاقتناء البعض من حاجياته من البائع التونسي وعلى بعد بعض الكيلومترات يتم إيقافه من طرف أعوان الديوانة ويتم تخطئته كما يمكن حجز المشتريات.

يجب مراجعة قانون التغيير من نظام تقديري اختياري إلى نظام حقيقي بالنسبة إلى المقاهي صنف 1 وبالنسبة إلى صغار التجار وصغار الصناعيين.

مراجعة خطايا التأخير في الدفع التي تتضاعف.

توسيع مجال ترشيد العملة نقدا بالنسبة إلى التجار والفلاحين والبائعين مثلا من 5 آلاف دينار إلى 20 ألف دينار.

لا بد أن يتم الاعتناء أكثر بالمقرات المالية من قباضات ومكاتب مراقبة وتطوير المنظومة الإعلامية بها.

كما نشير إلى أن العديد من الجهات لا توجد بها قباضات مالية وقباضات بلدية ومكاتب مراقبة الأداءات حرصا على تقريب الخدمات من المواطن وتنمية موارد ميزانية الدولة.

السيدة الوزيرة، ختاما ننتظر منكم في قانون المالية لسنة 2024 العديد من التشريعات القاطعة مع ما هو كائن والمعطل لتنمية موارد صندوق الميزانية، تشريعات قادرة على الخروج من الأزمة المالية العمومية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

أريد الترحيب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نعلم أنه إذا أردت ابتزاز دولة فإنه يقع الحط من الترقيم السيادي لها ووكالة التصنيف الائتماني هي اللوبي العالمي الذي يلعب هذا الدور من أجل تركيع الدول، أنا أسميها وكالة التخويف وليست التصنيف، ولكن أريد أن أقول لهم أن الشعب التونسي شعب لا يخاف وهو مستعد إلى كل السيناريوهات من أجل الحفاظ على سيادة الوطن.

السيدة الوزيرة، أريد أن أؤكد من جديد على أن الاقتراض مهما كان مصدره ليس حلا ما دمنا نرى المواطن يصطف من أجل الحصول على خبزه.

إذن يجب أن نقول بأن هذا القرض ليس شرا لا بد منه، بل إن الإصلاح هو شر لا بد منه، ويجب أن نصارح شعبنا بأن يستعد لذلك إذا أردنا أن نخرج من عنق الزجاجة.

أين السياسة المالية للوزارة؟ لماذا لم يتم إلى حد الآن دمج الاقتصاد الموازي الذي دمّر اقتصادنا والتهرب الجبائي؟

أين العدالة الجبائية؟ لماذا لم نغير منوال التنمية البالي؟ لماذا لم نراجع مجلة الصرف ومجلة الاستثمار؟ إن الشباب ينتظر المبادرات وهذا القرض سيزيد في متاعبه بما أن البنوك ستقول له إني أقرضت الدولة.

أين الانتقال الرقمي من أجل مكافحة الفساد والحوكمة في القطاع البنكي وفي جميع الإدارات؟

إن السياسة العامة ما زالت غامضة ولمقاومة ذلك يجب العمل على تنظيم المالية العمومية والاعتماد على الذات ورقمنة الإدارة وبذلك تكون هناك مقاومة للفساد ومراكمة الموارد.

يجب الاعتناء بأبنائنا بالخارج لأنهم قادرون على توفير موارد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، ندعو السادة النواب الآتي ذكرهم للاستعداد لتناول الكلمة تباعا: أحمد بنور ومحمد زياد الماهر وبلال ابن المشري ومختار عيفاوي وحسن بوسامة.

الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنّور عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق.

السيد أحمد بنّور

بسم الله الرحمان الرحيم،

أجدد الترحم على الحاج البراهمي وعلى كافة الشهداء وباسم أهالي المهدية أشكركم سيدي رئيس المجلس وكافة الحضور الكريم على اللفتة الكريمة إلى المغفور إليه بإذن الله المرحوم السيد رشيد صفر، رحمه الله، لقد ترك بصمته في تونس وعلى الصعيد الدولي خاصة في المجال الاقتصادي.

نجد أنفسنا اليوم للمرة الثانية أمام الأمر المقضي مما سيدفعنا إلى المصادقة أحببنا أم كرهنا لكن ماذا تغير في تونس بعد هذا الكم الهائل من القروض ومن الهبات منذ سنوات؟ أين الإصلاحات؟ أين مشاريع القوانين الإصلاحية؟ هل سيتحول الاقتراض إلى سنة حميدة سنعتمدها طيلة الخمس سنوات؟

الموظف العمومي، أيها السادة الكرام بما فيهم السيدة الوزيرة وكافة الوزراء لا يحاسبون على ستّ ساعات عمل، نحاسب عمّا بعدها من ابتكار وخلق وإيجاد سبل جديدة لدفع الاستثمار ولإيجاد حلول نموذجية جديدة تقطع مع الماضي، لأنه لا يمكن إصلاح الوضع بأساليب قديمة. فماذا أعددتم لإعادة ثقة المستثمر ولضمان عودة أبناء الوطن للاستثمار؟ وما الذي قمتم به لجعل من الضعف قوة باعتماد مواردنا الذاتية البشرية والبيروقراطية الإدارية والفساد الإداري والتعطيلات الإدارية لا زالت موجودة إلى اليوم؟

هل فكرتم في مشروع "PayPal" الذي ينتظره الكثيرون وفي مقدمتهم الشباب؟ هل فكرتم في تقوية البريد التونسي بجعله يسند القروض؟ هل فكرتم في الضرب على لوبيات استيراد العلف والسيارات الشعبية؟

إن النفع يتحقق لأربعة أشخاص في تونس على حساب المجموعة الوطنية الأمر الذي يتطلب تدخلا رئاسيا تشريعيا في القطاع البنكي تنظيميا لتحرير رقاب الشعب التي ترزح تحت سكاكين البنوك ولإرساء نظام بنكي عادل يشجع على الاستثمار وينهض بالموظفين وبصغار الموظفين.

نرى الكثير من الأموال موجودة في تونس، في المهرجانات وفي غيرها ولكننا دائما نستغيث ونقول لا نملك أموالا، الاستراتيجية غامضة والأموال موجودة، آلاف الأجور تعطى بدون ضوابط، كذلك الآلاف من السيارات الإدارية تسند بالوقود وبالمقابل أجحفنا كاهل المستثمرين بالضرائب وبالمعاليم الديوانية وها نحن نتجه مجددا إلى التداين.

سأذكر مثالا على مواطن تونسي "Swagg Man" لو أنه تونسي وفنان أعطى فكرة سلبية على الاستثمار في تونس ونحن لا نولي اهتماما لهذه المسألة وأصبح هناك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر غير منتم وله أربع دقائق باعتبار أن النائب المحترم عبد الحليم بوسمة قد تنازل عن حصته لفائدته.

تفضل الأستاذ محمد زياد الماهر.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة،

مرحبا بك مرة أخرى معنا ومرحبا بالوفد المرافق لك،

تحية إكبار لمجهودكم المبذول،

سيدتي، للمرة الثانية على التوالي تعودين إلينا بمشروع قرض، قلنا في المرة الفارطة أننا نتمنى أن تتقدمي بمبادرات لإنعاش الدورة الاقتصادية.

أصبح شعبنا يعلم يقينا حجم الكارثة التي تسببت فيها خيارات حكومات سابقة ومسؤولين يصفهم شعبنا بالفاشلين والمرتهنين وبإرادتهم المستسلمة الانتهازية، استسلامهم للدوائر المالية الأجنبية.

اليوم نقدّر عاليا جهود حكومتنا لتعالج وتعاني بشكل يومي لتلبية احتياجاتنا الداخلية والتزاماتنا المالية تجاه المقرضين الدوليين. من الضروري التوجه إلى شعبنا ومصارحته بحجم المديونية الحقيقي، بجدولة الديون حتى يعي شعبنا أيضا بالمسألة وبالظروف وليتحمل معنا هو أيضا المسؤولية.

شعب تونس مستعد للصبر والتضحية ولا يطالب سوى بالوضوح، شعبنا يريد أن يرى توجها حكوميا واضحا، يريد أن يرى خطة إنقاذ واضحة وبرنامج نهوض اقتصادي واضح المعالم حتى يستطيع أن يكابد ويصبر ويتحمل المسؤولية معنا.

من الجيد أن نفي بالتزاماتنا لكننا نطمح إلى إنقاذ تونس من ارتهان مفرط إلى الاقتراض الخارجي.

من الضروري وضع خطة جريئة لاستيعاب رأس المال في السوق الموازية بالحوار معهم وتحفيزهم على الانخراط في الاقتصاد النظامي ومن ناحية أخرى، بالنسبة إلى المنخرطين في الاقتصاد النظامي وهنا نتحدث مثلا عن البنوك وعن مؤسسات التأمين، من الضروري أن يتحملوا أيضا معنا المسؤولية في هذا الظرف الصعب، عندما يحققون أرباحا نسأل الله أن يغدق عليهم، هم أيضا مطالبون بأن يتحملوا معنا المسؤولية.

مبدأ التعويل على الذات يجب ترجمته إلى إجراءات عملية، علينا التفكير في استقدام شركاء جدد وليس بالضرورة الشركاء التقليديين، فعوض تصدير الفسفاط يمكننا كحكومة التفكير في استقطاب شركاء لتصنيع مخرجات الفسفاط في تونس.

مشروع ميناء النفيضة للمياه العميقة، على حكومتنا أيضا التفكير في إيجاد خطوط تمويل وليس بالضرورة أن تكون خطوط تمويل تقليدية.

سيدتي، لا مناص من إيجاد تشريعات لإنعاش الدورة الاقتصادية ولجلب الاستثمار في إطار شراكة تماهيا مع خطاب السيد الرئيس في القمة العربية، لا نريد أن نكون تبّعا، بل نريد أن نكون شركاء في بناء نظام عالمي جديد لا نتنازل فيه عن كرامتنا ولا عن سيادتنا الوطنية.

نحن وإياكم في مفصل تاريخي هام سيذكره التاريخ والتاريخ يخلد الأعمال الكبيرة ويحفظ حق الشرفاء والوطنيين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال ابن المشري غير منتم وله خمس دقائق باعتبار أن كل من النائبين رشدي الرويسي وفتحي المشرقي قد تنازلا لفائدته عن حصتهما في التدخل، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأبدأ كلمتي بنفس ما ذكرناه في خصوص القرض السابق، نفس ما ورد في شرح الأسباب هذا ذكر في شرح أسباب القرض السابق، عندما نتحدّث عن قروض تهمّ الأجيال لا يمكن أن يكون شرح الأسباب بهذا الشكل.

أوّلا، لماذا قرض بالعملة الصعبة وليس بالدينار التونسي والحديث عن نفقات الدولة؟ حسابيا سيدتي الوزيرة، أنت تعلمين جيّدا أنّ حجم مداخيل الدولة من الجباية وغيره هي أكبر من حجم نفقاتها ولذا نسأل أوّلا، إذا احتاجت الدولة إلى قروض أو إلى العملة الصعبة لماذا لا يكون القرض بالدينار التونسي ثمّ تحويله عن طريق البنك المركزي بالعملة الصعبة عن طريق مخزون العملة الصعبة؟

لماذا الدولة التونسية محرومة من مخزون العملة الصعبة ولا نعطيها الحقّ في استعماله وهي التي تستورده؟ ولمَ لا تأخذ الدولة التونسية القروض لاستقطاب العملة الصعبة؟ وعندما نأخذ القروض توجّه إلى العملة الصعبة، يمكن أن نتحصل على هذا القرض بالدينار التونسي إذا كنا في حاجة إلى العملة الصعبة، هذا السؤال الأوّل.

السؤال الثاني، إذا قلنا نحن في حاجة إلى العملة الصعبة ونسمع جملا تتكرّر وتثير الشهة ويكرّرها السيد محافظ البنك المركزي كلّ يوم أنّه لدينا 90 يوما من مخزون العملة الصعبة ويقوم بتخويف الشعب التونسي وقد سمعنا في مجلس الأمن القومي تكذيبا رسميا لهذا الخبر، لو نتحدّث الآن كما حصل في مجلس الأمن القومي بغض النظر عن الملف ذاته في ملف الهجرة والأفارقة أن 3000 مليار دخلت البلاد التونسية، كما صرّح محافظ البنك المركزي وأنت تعلمين جيّدا ماذا يعني هذا الرقم. نتمنّى السيدة وزيرة المالية أن تذكروا لنا مبلغ مخزون الدولة من العملة الصعبة؟

حضرت الشهر الماضي وذكرت مبلغ القرض هو 500 مليون دولار، هل انتهي القرض بهذه السرعة؟ لا أعتقد، هذا إلى جانب الأموال المتأتية من الأفارقة وخلافا للعملة الصعبة المتأتية من المهاجرين تأتين اليوم بقرض آخر وبالعملة الصعبة أيضا، حقيقة هذه أسئلة تثير الدهشة.

ثالثا، ورد في شرح الأسباب أن هذا القرض هو لتغطية حاجيات الدولة في تمويل شراءات ديوان الحبوب، السيدة الوزيرة، منذ شهر فقط أتيت هنا بقرض بـ 500 مليون دينار لتمويل شراءات القمح، المواطن التونسي اليوم لا يجد لا الخبز ولا السميد ولا الطحين ولا الكسكسي كل هذا مفقود، وهو يشاهد جلسات هذا المجلس ويعرف أنّنا صادقنا خلال الشهر الماضي على قرض بـ 500 مليون دينار لشراء قمح حسب شرح أسبابكم طبعا، واليوم كامل البلاد بدون خبز ولا سميد ولا طحين ومع ذلك نقطع عليه الماء.

هناك عملية تجويع للشعب التونسي وهو يعاني من العطش والجوع ونأخذ القروض ونقول له هذا من أجل أن نوفر لك لقمة العيش في حين أنه جائع، هذه عملية تجويع تساهم فيها الحكومة على جميع المستويات ومع لوبيات أيضا، لوبيات القمح، ففي كل مرة عوض أن نلجأ إلى قرض لنستورد القمح وهذا غير صحيح طبعا، وضحوا لنا ما هي آليات الرقابة المسلّطة على لوبيات القمح، كيف تدافع الحكومة التونسية من أجل قوت الشعب التونسي في حين أنها تعطي 3/1 من كمية القمح إلى شخص وحيد يتحكّم فيها ويمكن أن أعلمك ماذا يفعل بها، إنه بصدد تكوين ثروة رهيبة مع العلم أنه "actionnaire " في إحدى هذه البنوك التي اقترضنا منها.

أريد أن أسأل ما هي الآليات؟ لقد سبق أن طرحت عليك هذا السؤال في المرة الفارطة، لماذا نشتري من الفلاح التونسي بـ 130د ومن الفلاح الأوروبي بـ 220 د وقد أجبتني بأنّكم أضفتم 10 دنانير، أقول لك أنّ الفلاح يشكركم على هذه الزيادة ويقول لك لن نزرع القمح....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتم له ثلاث قائق.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة والوفد المرافق لك.

السيدة الوزيرة، إن تعبئة موارد الدولة ضروري لتحسين الاقتصاد والمحافظة على السيادة الوطنية وذلك لا يكون ممكنا إلاّ بإعادة الاعتبار لقيمة العمل بما هو خلق للثروة ودعم للرأسمال الوطني والعدالة الجبائية.

لكن الدولة اختارت أن تعتمد في مواردها على الجباية وفرض ضرائب على الفئات الهشّة والموظفين دون سواهم، أحلام هذه الفئات تقبر على عتبات البنوك المقرضة، لأنّها لم تتمكن من السيطرة على التهرب الضريبي الذي يتفاقم وبرعاية وزارة المالية لأنّها لم تتّخذ أي إجراء لحماية أبناء الشعب واكتفت بمراقبة أموال الشعب في الجيوب الداخلية والخارجية لهؤلاء المستكرشين وفي المقابل تكون إجراءاتها مجحفة تجاه الفئات الهشّة.

السيدة الوزيرة، إن أبناء الشعب يدخلون سلعا من المعابر الحدودية ويدفعون عليها معاليم لكن قبل أو أقل من 100كم يتمّ ابتزازهم بالرشوة أو حجزها لفائدة الدولة، أبناؤنا بالخارج يجلبون سيارات ودراجات نارية يتمّ فرض معاليم ديوانية ضعف ثمنها أو يتم حجزها، في المقابل بارونات الفساد والتهريب والتهرّب الضريبي يصولون ويجولون في البلاد ويراكمون الثروات برعاية أناس تقترض داخليا وخارجيا.

السيدة الوزيرة، إن اقتراض الدولة من مجموعة من البنوك المحلية في وجه منه هو مزيد تفقير الشعب، لأنّه بنسبة الفائدة سيتم إثقال كاهل المفقرين بها وفي وجه ثاني منه المؤسسات

الصغرى والمتوسّطة سيكون مآلها الإفلاس لأنّها لن تجد ما تقترضه من البنوك المحلية.

السيدة الوزيرة، إن سياستكم المالية لا تدعم سوى الاقتصاد الريعي.

ما المقصود بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة من غير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية؟ هل هناك نيّة لمراجعة قانون 72؟ هل هناك نية لمراجعة قانون ترشيد تداول العملة لأكثر من 5000 دينار؟

في كلمة أزمة التعليم، الصحة، الفلاحة، عمّال الحضائر، الأساتذة والمعلّمون النوّاب الأزمات التي يعيشها الشعب ككل لا يوجد سميد ولا قمح ولا شعير ولا ماء ولا كهرباء لا يوجد شيء كل هذا يتفاقم يوما بعد يوم. فما هي مسؤولية السياسة المالية لوزارتكم؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم حسن بوسامة عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد حسن بوسامة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، إن العدل أساس العمران، متى سيطرح ملف العدالة الجبائية؟ فمنذ عشر سنوات ونحن نسمع عنه، نفس الشيء ملف في علاقة بالتفاوت في الأجور، هناك تفاوت كبير متى سيطرح مراجعة سلم التأجير في الوظيفة العمومية؟ الاحتقان الحاصل اليوم في التعليم هو نتيجة هذه التراكمات وهو ما جعل المعلمين اليوم محتقنين لأنّهم شعروا بالضيم وكان لابد أن تعالج هذه الوضعيات من قبل.

سأتحدّث اليوم عن جهتي، جهة منزل تميم، فيها شارع يسمّى "شارع البنوك" توجد به جميع أنواع البنوك لكن مساهمتهم في التنمية في الجهة صفر بالنسبة إلى الشباب الذي وجد نفسه مخيّرا بين "أندا" والحرق حتّى مساهمة البنوك في الجمعيات الرياضية أو غيرها ليس لديها أيّ مساهمة رغم أن جميع البنوك موجودة.

أمامي اليوم ملف يتعلّق بالأمانة الجهوية، قامت وزارتكم بتكليف لجنة منذ سنة 2018 لتقييم أمانة مال الجهوية 2 بجهة نابل وخصّصت مكانا مساحته 1800م2 لكن إلى اليوم لم يقع أي شيء، هنا أسأل عن مصير ومآل هذا الملف؟ الملف متوفر لدي إذا كنتم تريدون الاطلاع عليه فسأمدّكم به وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا تبقى النائب المحترم مختار عبد المولى والنائب المحترم شفيق الزعفوري من كتلة لينتصر الشعب، عند المناداة عليهما لم يكونا حاضرين وقد وردني مكتوب من السيد رئيس الكتلة يقول فيه أنّه تعذّر عليهما الحضور لطارئ ولذلك أحيل لهما الكلمة بصفة استثنائية حيث جاء في النظام الداخلي "عند المناداة على النائب ولا يكون حاضرا يفقد حقّه في التّدخّل" ولذلك رجاء احترام النظام الداخلي.

إذن الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى من كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، تفضّل.

السيد مختار عبد المولى

شكرا، تحيّة للجميع،

نودّ في البداية أن نعرب عن التنفيس عن أحوال البلاد أيّاما قليلة قبل عيد الجمهورية وذكرى 25 جويلية ولذلك نثني رغم الصعوبات الكبيرة والواقع الدقيق على الجهد الرئاسي والحكومي والديبلوماسي المبذول من أجل إنقاذ وضع المالية العمومية ونخصّ بالذكر الخطوة التي وقعت يوم أمس مع الجانب السعودي والتي يفترض أن تناقش في وقت لاحق من هذه الجلسة.

وقبل الحديث عن موضوع جلسة اليوم الذي سيأتي عليه بقية أعضاء كتلة لينتصر الشعب وأتى عليه بقية الزملاء أودّ أن أسوق بعض الرسائل بعجالة.

أولا التأكيد على ضرورة التمسّك بالموقف التونسي السيادي حيال صندوق النقد الدولي،

ثانيا ضرورة التفكير المعمق في صياغة استراتيجية وطنية مستدامة ومستقبلية خاصة بالاستثمار في الطاقات المتجدّدة.

وبما أنّ البلاد التونسية تتوجّه في اتّفاقيات جديدة فلمَ لا التفكير منذ الآن في مجلّة خاصة بالطاقات المتجدّدة وضرورة أن يبقى فيها النصيب الأكبر في الاستثمار للدولة التونسية حصرا؟ وبهذا أتوجه إلى مؤسستي الرئاسة والحكومة وإليك سيدتي العزيزة ونتوقّع منكم الوعي الحاد بهذا الأمر حتى لا تبقى بلادنا كما بقيت في عقود طويلة في استراتيجية أخرى تلهث وراء استعادة كامل سيادتها وتثمين وتثمير ثرواتها وفك رهنها من التبعية وانعدام التوازن والتكافؤ والنّدية، لا سيما أن أيّ أمان مستقبلي يرتبط حتما بالاستثمار، يرتبط الاستثمار بخلق الثروة ويرتبط خلق الثروة بخلق التمويل الوطني للاستثمار لثروات وطنية أخرى.

هكذا تخلق الثروة ثروة، ويخلق الاستثمار استثمارا، ويخلق التمويل تمويلا، في حلقة منتجة للاستقلالية ولمَ لا كما نجحت في ذلك بعض النماذج التنموية لبعض الدول ويصبح الاستثمار في بعض القطاعات مؤمّنا حتّى خارج الميزانية العامّة للدولة مع مرور الوقت وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم شفيق زعفوري وهو آخر المتدخّلين له أربع دقائق.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

أحيّي الجميع باسمي وباسم كتلتي لينتصر الشعب.

صحيح أنّ مصادر وآليات تمويل ميزانية الدولة يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الموارد الجدّية الأخرى التي لطالما تحدثت عنها عدة أطراف.

بما أنّ بلادنا تمرّ بصعوبات انتقال اقتصادي ومالي فإنّ الأجدى في نظرنا لحسن إدارة هذه المرحلة الانتقال من التحسين التدريجي إلى الاستقرار الاستراتيجي ما يتطلّب الحرص على تنويع التمويلات وترسيخ التوازنات ما أمكن، معالجة الإدماج المالي لعدّة قطاعات وفئات بالقدر المستطاع وهنا لمَ لا أيضا مراجعة قانون البنك المركزي والتطلّع مستقبلا إلى قطب بنكي عمومي.

وبما أنّ بلادنا مقبلة على مؤتمر روما الدولي ومؤتمر تونس للاستثمار لاحقا، نثمّن ذلك مبدئيا ونعتبره نجاحا في انتظار النتائج.

وبما أنّ الحلول التنموية للهجرة بصفة عامّة تتطلّب تجاوز العقبات التمويلية فإنّ التّطلع الاستراتيجي الذي عبّر عنه زميلي يعدّ أكثر من ضروري للدولة حتّى تصبح في يوم ما قادرة على تحديد سقف أقصى للتداين الخارجي وربطه بالأهداف التنموية وحتّى تصبح قادرة مستقبلا على رسم سياسة لعودة أبنائها إلى وطنهم في ظروف عمل واستثمار وحياة ملائمة.

سيدتي الكريمة، أنتم تعلمون أنّ عدّة دساتير في عدّة دول حول العالم تؤكّد على هاتين الفكرتين فلمَ لا يأتي يوم ويكون فيه مجلسنا هذا وغيره منكبّا على مثل هذه الإصلاحات والتعديلات القانونية والدستورية في هذا المجال بالذات؟

أخيرا، نحن نعتبر أنّ مثل هذه الرهانات والتّحديات لا تدرك دفعة واحدة ولا في مدّة زمنية قصيرة ولا في الوقت الراهن ولا بمجرّد الشعارات والتصوّرات الرومانسية وإنّما بالتخطيط والصبر والعمل بحيث يتمّ الانتقال الاستراتيجي المدروس في طور تنموي سيادي متكامل فيه خير عميم لغالبية شعبنا العزيز ويتمّ تحويل المخاطر إلى فرص ويتمّ استثمار نقاط القوّة وسدّ الفجوات ونقاط الضعف.

وفّق الله بلدنا وشعبنا الكريم ووفّقك الله وشكرا للجميع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة وزيرة المالية للردّ على استفسارات السيدات والسادة النوّاب، فلتتفضّل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين على هذه التدخلات القيمة وعلى هذه التساؤلات التي تترجم كلها حقيقة مدى اهتمام السادة النواب بالمشاكل اليومية للدولة والمواطن، كما نشكركم على كل التساؤلات والملاحظات.

أريد أن أقول اليوم في لقائي المتجدّد معكم لأننا تقابلنا سابقا في أول جلسة عامة عقدتها بحضوركم، أنّي اليوم سأستمع إلى نفس الملاحظات في خصوص تقديم مشروع القرض والتي وقع طرحها في الجلسة الفارطة وأغلب السادة النواب كان بودّهم لو لم يَرِدْ عليهم أي مشروع قانون يتعلق بالحصول على قرض.

لكن أريد أن أقول لكم بأن المسؤولية والواجب يحتّمان عليّ اليوم ويحتّمان على وزارتي أن نحضر معكم مرة أخرى ونطلب منكم الموافقة على مشروع قرض جديد.

وقد قمت معكم بشرح ذلك في المرة الفارطة وإنّي متأكدة من أنّ زملائي عند تقديم مشروع القرض للجنة المالية أنهم أعطوا كل التبريرات وفسروا كل الأسباب حول التجائنا اليوم إلى الاقتراض لكن لا يوجد أي إشكال وسأبحث معكم مجدّدا هذه المسائل وأقدمها لكم بأكثر وضوح.

تعرفون مثلا أن اليوم ميزانية 2023 ما يقارب حجمها 70 ألف مليون دينار منها 33% ستصرف للأجور، 30% خدمة الدين يعني حين أقول خدمة الدين يعني أصلا وفائدة و2% بالنسبة إلى خدمات أو نفقات الدعم.

تعرفون أننا لو نُنْسِب هذه الأرقام إلى الناتج المحلي الخام ونرى على امتداد هذه العشرية كيف كانت القفزة النوعية التي قدمتها فهي مسألة حقيقة كبيرة جدا على مستوى النفقات، أعطيكم على سبيل المثال الأجور كانت في سنة 2010 ما يقارب 10% من الناتج المحلي الخام" PIB " واليوم أصبحنا 14%، وصلنا ما يقارب 15% وبالإجراءات التي أحدثت في قانون المالية 2023/2022 في إطار التحكم في كتلة الأجور وصلنا اليوم لنسبة 14% لسنة 2023.

حجم الدين العمومي الذي كان يمثل ما يقارب 40% في سنة 2010 وأنتم على حق في ذلك، نجده اليوم يصل تقريبا إلى 79% وليس كما قال أحد النواب 100% وإلى حدّ الآن وصلت النسبة بالضبط إلى 79.4% من الناتج المحلي الخام " PIB " لسنة 2023.

إذن كل هذه المؤشرات وهذه النفقات وقيمة هذه النفقات بكل صراحة أنّ مداخيلنا من الموارد الداخلية لا تغطي أكثر من ثلثي النفقات يعني أنّ مداخيلنا الذاتية تمثل ثلثين وموارد الاقتراض تمثل ما يقارب الثلث.

المعادلة صعبة وصعبة جدا للأسف وأقولها لكم بكل صراحة وجميعنا يعرف كيف كانت الأمور تسير بصعوبة من ناحية الحوكمة والتصرف وغير ذلك في المدة الفارطة.

إذن من خلال كل ذلك أقول ليس هناك أيّ مسألة من دون حلّ وكل مشكلة لها حلولها لكن أن نقول خلال عام لن نقترض مجددا ونعتمد على مواردنا الذاتية فهذا حقيقة في المدى القصير"court terme" هي مسألة صعبة جدا ولذلك أوافقكم الرأي ويجب أن نعمل عليها على المدى المتوسط لكي نصل ونعتمد فعلا على أنفسنا وعلى مواردنا الذاتية في علاقة مع مشروع القانون المتعلق بهذا القرض بالعملة.

قانون المالية وقد ذكرتم الرقم منذ حين، نحن في قانون المالية لسنة 2023 رسمنا ما يقارب 24.392 مليون دينار" comme besoin de financement " أي قروض منها 9533 قروض داخلية و14.859 مليون دينار كقروض خارجية.

نحن لا يمكن أن نقدّم مشروع ميزانية غير متوازن إن لم نحدد المداخيل والنفقات. وإذا قدّمنا مشروع الميزانية وقمنا بتمريره على مجلس النواب فلا بدّ أن تكون لدينا ميزانية متوازنة، لدينا نفقاتنا ومداخيلنا ونعرف كيف سنتعهد بهذه النفقات ولا يمكن أن نقول كم يلزمنا من أن نصرف اليوم لكن النفقات تحصلنا فقط إلاّ على هذا الجزء ونقول بأننا سنقدم قانون المالية.

هذا غير صحيح" ? on doit boucler la boucle à travers quoi " وإذا مواردنا الداخلية لا تلبّي " nos engagements " نلتجئ عندئذ إلى الاقتراض.

سوف أمدّكم برقم إلى غاية 30 جوان 2023 فقد تمت تعبئة مبلغ جملي بـ 6479 مليون دينار أي حوالي 27% من موارد الاقتراض وأعطيتكم المبلغ الجملي إلى حدّ اليوم يعني بعد مرور سداسية وهذه القروض كيف تم جمعها؟ فقد جمعناها عن طريق قروض داخلية وقروض خارجية وكذلك عمليات خزينة بما نسميها " les bons de trésor à court terme " التي نتعامل بها وهناك 13 أو26 أو 52 أسبوع وكل ذلك نتعامل به مع البنك المركزي والبنوك الأخرى لتوفير السيولة إن كان هناك ضغط على السيولة المتوفرة وهذه وسائل وآليات ليست وليدة اللحظة يعني "ce sont des instruments" نتعامل بها وفقا للقانون الأساسي للميزانية.

يوم 20 جويلية 2023 وهذا حدث سمعتموه وشاهدتموه بالأمس بوسائل الإعلام حيث أبرمنا كما رأيتم قرضا بقيمة 400 مليون دولار مع المملكة العربية السعودية ومنحتنا هبة بـ 100 مليون دينار وبكل صراحة أقول لكم لأن هناك من السادة النواب من قال "أسهل طريقة هي الاقتراض" لا هي ليست سهلة بل شديدة الصعوبة وهذا لا يعني أن نمكث في أماكننا دون سعي واجتهاد ويقبلون علينا للتفضل بعرض أموالهم، هذا مستحيل حيث أن هناك مساع حثيثة من طرفنا وتبقى الوزارة تعمل على القرض لمدة ستة أو سبعة أشهر حتى تحصل عليه بنسب وشروط مقبولة وحتى لا أقول في كل القروض شروط ميسّرة بلى، بل نحن نسمي الأسماء بمسمّياتها يعني هناك قروض نحصل عليها بشروط ميسّرة خاصة حين يكون تعاون ثنائي "bilatéral" لكن حين يكون الاقتراض من المانحين مثل القرض الذي تحصلنا عليه المرة الفارطة من بنك تجاري وهو البنك الافريقي للتوريد والتصدير. وبما أنه بنك تجاري فشروطه طبعا لا يمكن أن تكون مثل الشروط التي نوافق عليها في التعاون الثنائي "bilatéral" وهذا ليس نفس الشيء.

إذن، فالأمور تختلف لكننا كوزارة مالية وإطارات وزارة المالية هذا عملهم ويقدّمون المستحيل حتى نتحصل في هذا الظرف وفي الوضعية الصعبة للمالية العمومية التي شرحتها لكم المرة الفارطة وبيّنت لكم العوامل المتأتية التي عشناها من العشرية الماضية وجائحة الكوفيد ثم الحرب الروسية الأوكرانية كل تلك التداعيات "chiffrés" التي ذكرناها كانت وخيمة، لكن وفي الأخير نتساءل في بعض الأحيان ماذا كنا سنفعل تجاه هذا " l'impact" وتأثير الحرب على الجميع حيث أقدمنا على إعداد ميزانية على سعر دولار أو سعر برميل نفط معين ونجده يصل أكثر من ثلاث مرات السعر الذي قدمناه في الفرضيات كل ذلك له تداعيات ونفقات إضافية على الميزانية.

لذلك قد استمعت إلى عدة تدخلات من السيدات والسادة النواب المحترمين حيث يقترحون عدم التواصل لسياسة الاقتراض الخارجي في المستقبل، وبما أني امرأة صريحة أذكركم فقط بأنّ القرض الذي وقع الإعلان عنه البارحة وشاهده الجميع على شاشة التلفزة سوف نحصل عليه وهنا أتحدث بكل تلقائية حسب ما هو معلن عنه.

إذن سأواصل لأن لي توقيتا يجب احترامه.

فيما يتعلق بالتسديدات، في قانون المالية وأعود دائما إلى "soubassement légal" الذي نعتمده للحصول على القروض والسيد رئيس لجنة المالية مشكورا لما تحدث عن سعي وزارة المالية واجتهادها لإبرام القروض وليس هذا حسب إرادتها ولا يمكنها المجيء بقروض إلا حين يكون هناك "un soubassement légal" وتكون هناك حاجة لذلك في قانون المالية.

وما ذكره السيد رئيس اللجنة وأوافقه الرأي وذاك هو الواقع وهو موجود لدينا اليوم لكن في المقابل في قانون المالية لدينا أيضا مبالغ تتعلق بتسديد ديون وهي في مستوى ما يقارب 21.100 ألف مليون دينار فيها تقريبا 9 آلاف مليون دينار يعني 8945 خدمة الدين الخارجي و12.165 مليون دينار خدمة الدين الداخلي.

وهذا في 30 جوان يعني منذ 20 يوما سددنا قروضا والمبالغ التي سددناها إجمالا حتى 30 جوان هي 7531 مليون دينار منها 2771 مليون دينار خدمة دين خارجي و4759 مليون دينار خدمة دين داخلي.

إذن، كما قلت لكم السيد النائب أنّ المبالغ التي نسهر على تعبئتها لا يمكن أن تغطي نفقاتنا. وهذا ليس خيارا لنا بل مسألة مفروضة رغم أن المداخيل الذاتية لميزانية الدولة إلى موفّى جوان 2023 بلغت حوالي 20.600 ألف مليون دينار أي سجلت مقارنة بالنتائج إلى جوان 2022 حوالي 6.5 مليون دينار والمداخيل الذاتية " toute confondue" ديوانة و"fiscalité " وغير ذلك بلغت 6.5 مليون دينار. المداخيل المتبقية فيها مداخيل غير جبائية وهناك عائدات مساهمات وعائدات عبور الغاز وغيرها وهي تمثل 1662 مليون دينار.

كل هذه المداخيل ولو أنها مداخيل مهمة لكن في المقابل النفقات تفوقها كثيرا، تفوق مداخيلنا الذاتية لذلك تلتجئ الدولة إلى هذه القروض.

ما دمنا نتحدث عن القروض، سألنا أحد النواب قائلا: لماذا يتم هذا الدين بالعملة الصعبة وليس بالدينار؟ أقول لك بالعكس أنّ اليوم وللمحافظة على احتياطي العملة فإن هذا المبلغ الذي سيتم تعبئته في إطار هذا القرض سنسحبه من احتياطي العملة الموجود لدى البنك المركزي الذي سنسدد به القروض الخارجية.

أيضا أريد أن أقول بأن حسابات الميزانية هي بالدينار وليست بالعملة وأقول لكم بأن احتياطات العملة بتاريخ 21 جويلية اليوم ما يقارب 22.979 ألف مليون دينار أي ما يعادل 100 يوم توريد.

إذن بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة ووزارة المالية لأن وزارة المالية كما يقال " c'est un département ministériel qui est dans son rôle" لأن مهمّتها الأساسية هي تعبئة الموارد.

رغم كل هذه المجهودات التي تقوم بها الوزارة على مستوى تعبئة الموارد الداخلية فإن الموارد الذاتية المقدرة حسب قانون المالية 2023 تبقى غير كافية لتغطية نفقات الميزانية.

ونحن نطمح في زيادة على مستوى الموارد الداخلية وستفوق إن شاء الله 15% لكن هل تعرفون ما يقتضيه الاستغناء كليا في الظرف وعلى المدى القريب عن التداين؟

قلنا أنّنا سنحاول تخصيص زيادة بقيمة 15%، يقتضي حتى نزيد في المداخيل الذاتية ما يقارب 50% وبكل صراحة في وقت وجيز أكثر من الصعب وهذا ليس في استطاعتنا.

وعلى المدى المتوسط بتنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو والاستثمار ومساهمة كل القطاعات الاقتصادية والقطاعات ذات القيمة المضافة على غرار الاستثمار في مجالات الاستكشاف والبحث في الطاقات وخاصة الطاقات المتجددة والفسفاط والقطاعات والمنظومات الفلاحية الاستراتيجية والمؤسسات الناشئة وكل ما يتعلق بهذه القطاعات الحيوية وهو يمكن أن يساهم لما يكون هناك خلق للثروة ونمو اقتصادي موجود وغير ذلك وكجباية وكلما وجد نموّ وكلما وجدت حركية اقتصادية فإنّ المداخيل الجبائية سترتفع في الزيادة.

إذن أنتم كنواب شعب وطلبكم مشروع ويا حبذا لو نربح الوقت ونختصر المسافات ونصل إلى التعويل على الذات لكن ذلك يتطلب قليلا من الوقت ويصعب في المدى القصير وهذه ثابتة بالأرقام.

هناك عدة تساؤلات وقع طرحها من قبل السيدات والسادة النواب المحترمين وسأبدأ بالمنظومة الجبائية وقد تحدثتم عن الضغط الجبائي على مستوى المؤسسات وهناك من تحدث على مستوى الأفراد.

وقد انطلقنا منذ سنة 2022 في العمل على إصلاح المنظومة الجبائية وحتى نكون واضحين هي ليس فيها إثقال لكاهل الأفراد والمؤسسات بالعكس بل فيها تخفيض وقد بدأنا اليوم بالمؤسسات التي تدفع 15% ضريبة على الشركات.

بالنسبة إلى الأفراد صحيح هناك جدول ضريبي وخلافا لما قيل أنّ المواطن والأجير يدفعان ضريبة بنسبة تقارب 35% على مستوى جدول الضريبة على الدخل، بلى فاحتساب الضريبة على الدخل هو حسب جدول تصاعدي فما معنى ذلك؟ يعني حسب الشرائح حيث أنّ الشريحة المنتمية لـ 5 آلاف دينار اليوم لا تدفع ضريبة وبذلك هي معفاة من الضرائب.

لكن عند احتساب الضريبة بالنسبة إلى الأجراء وكل من يدفع الضريبة على مستوى جدول الضريبة على الدخل فإن أقوى "taux effectif" لأنه تصاعدي ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف الشرائح فإنه 26% لكن مع ذلك في إصلاح المنظومة الجبائية وضعنا برنامجا وقد شرعنا في إعداده ونحن متيقنون أنّ هناك " une divergence" بين " la fiscalité de l'entreprise et la fiscalité des personnes" ونحن على معرفة بذلك ولذا نحن اليوم كوزارة المالية سوف نقوم بالترشيد والتقليص من "fiscalité des personnes" من خلال مراجعة جدول الضريبة على الدخل.

السؤال الذي يمكن أن يُطرح وهو متى سيكون ذلك؟

كما تعرفون في الإصلاح الجبائي أنّ الإجراءات التي نضعها بقانون المالية نقوم بدراسة انعكاسها وأيضا انعكاس قانون المالية وتأثيره على التوازنات المالية.

فإذا أردنا أن نقدّم ميزانية متوازنة ونجد إجراء جبائيا سيكون له مردود سلبي على التوازنات هكذا نقول لا بأس مثلا المتعلق بـ 24 يمكن تركها لـ 25 لكن هذا يمكن أن نقول بأنه التزام من وزارة المالية أننا سنقوم بمراجعة جدول الضريبة على الدخل ليس في اتجاه الترفيع بل بالعكس في اتجاه التخفيض.

أثار عديد النواب الحديث عن مجلة الصرف ومجلة الاستثمار، أقول لكم بأنّ مجلة الصرف كانت ضمن مشاريع القوانين التي أعطتها هذه الحكومة أولوية ونحن نعمل عليها ما يقارب عن ثمانية أشهر حيث عملت عليها وزارة المالية مع البنك المركزي ومع كل الوزارات المعنية.

كما أذكّركم أنه تم عقد ما يقارب عن أكثر من ثلاثين اجتماعا في هذا الخصوص بالنسبة إلى مجلة الصرف والمشاكل التي نسمعها يوميا من المستثمرين الشبان والمؤسسات الناشئة والإشكاليات التي يتعرضون إليها اليوم على مستوى مجلة الصرف الحالية التي هي مجلة قديمة ولم تكن موضوع مراجعة أو تقييم منذ عديد السنوات فإنّ هذه الحكومة ستقدم مشروع قانون يتعلق بمراجعة مجلة الصرف وكان هذا عملا تشاركيا من قبل الجميع "toutes les parties prenantes" وكانت في نطاق أيام دراسية حضرها الجميع ويمكن القول أننا الآن استوفيناها وننتظر ردود بعض الوزارات وهي في الطور الأخير وإن شاء الله سنمررها على مجلس وزاري ثم تكون بين أيديكم في الأيام القادمة وما أريد قوله أنْ هناك اليوم مشروع قانون يتعلق بمراجعة مجلة الصرف وهو يعتبر جاهزا.

مسألة أخرى قلتم لي بأن وزارة المالية تأتينا فقط بالقروض، بلى نحن طبعا كوزارة مالية لن نأتي بقانون استثمار إذ أنّ هناك وزارة الاقتصاد هي من تتولى ذلك.

لذلك قلت لكم أنّ لكل طرف له دوره وكل وزارة لها اختصاصها ونحن اليوم لدينا خلال هذه الأيام عدد 2 مشاريع قوانين وهما مشروع مجلة الصرف ومشروع الاندماج المالي " la loi sur l'inclusion financière" وهو مشروع مهم ومهم جدا ولا يقلّ أهمية عن مشروع مجلة الصرف هذا أيضا عملنا عليه وكان موضوع جلسة عمل وزارية وإن شاء الله سيعرض على مجلس وزاري وسنقدمه في الأيام القليلة القادمة.

كما لا يفوتكم أنّ وزارة المالية لديها عدة مشاريع قوانين تعمل عليها وكذلك عدة دراسات بصدد العمل عليها أيضا وحين يكون القانون جاهزا وكان موضوع تشاور مع جميع الفئات عندئذ تقدمه وزارة المالية للمجلس للتداول في شأنه.

تحدثنا حول مقاومة التهرب الجبائي و "l' informelle " كما تحدث عديد الاخوة النواب حول مسألة السيولة "cash" و3 آلاف و5 آلاف دينار والعوائق التي تعترض هذه الفئة كما تحدثوا اليوم خاصة عن الفلاحين.

بالنسبة إلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي يمكن أن أقول أنّ هذا العنوان موجود في كل لقاء أو يوم دراسي أو مشروع دراسة تعمل عليها وزارة المالية.

بالنسبة إلينا أنّ مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وكذلك التهريب تعتبر " un chapitre" يتكرر في كل موضوع نقدّمه لأننا نعرف اليوم أهميته وكما قلتم نشهد اليوم تحسّنا في الموارد الجبائية لكن لا يجب أن تكون هذه الموارد متأتية من القطاع المنظم فقط لأننا حينها سنظلمه مقارنة بالقطاع غير المنظم أو الاقتصاد الموازي ونحن اليوم لدينا"des interventions" تقوم بها الديوانة والمراقبة الجبائية كذلك في بعض الأحيان يقومون بمسألة مشتركة في هذا المجال مع أعوان والاطارات في وزارة التجارة ووزارة الداخلية فنحن نقوم بعمل مشترك لمجابهة هذه الآفة وقد حققنا نتائج جيدة في هذا الصدد.

كما أشير إلى أنّ مردود هذه العمليات فاق بكثير تطوّر الناتج الداخلي الخام وهو ما يمثل المجهود الإضافي المبذول من قبل أعوان المراقبة الجبائية وأعوان الديوانة دون المساس بالضغط الجبائي على الفئات المنظمة يعني أنّ هناك عملا تقوم به الإدارات المعنية حتى يوفروا موارد جبائية لخزينة الدولة.

هناك حملات تحسيسية وتنبيهات لتسوية الإغفالات كما أنّ هناك استراتيجية وضعتها الحكومة ووزارة المالية لتحسين الامتثال التلقائي أمام الواجب الجبائي يعني اليوم المطالب بالأداء يجب أن يحس أنّ الواجب الجبائي هو واجب مقدس ومن يقوم بواجبه اليوم فهو يشارك في المجهود الوطني في تعبئة الموارد وكذلك المجهود الوطني لتأمين النفقات العمومية.

بالنسبة إلى المسألة التي تتعلق بالتعامل نقدا، فهذا الإجراء هو من سنة 2014 وهناك من قال 20 د و15 د و10 دنانير أجل كان كذلك 20 دينار ثم أصبح 10 دنانير ثم 5 دنانير.

لقائل أنْ يقول لماذا تم ذلك؟ أنتم تعرفون آفة تداول الأموال نقدا فهي مسألة خطيرة جدا ونقول اليوم التهريب وأنا لا أقول التهريب حتى الإرهاب يمول نفسه لأنه ليست هناك اليوم رقابة على تداول هذه الأموال والاستراتيجية التي اتخذتها الدولة وهي اليوم ليست بدعة قامت بها الدولة في هذا الخصوص.

ونود أن نلتجئ إلى التداول عبر طرق أخرى غير النقد لمجابهة التهرب الضريبي والتهريب ودمج الاقتصاد الموازي.

أوافقكم الرأي بالنسبة إلى بعض الفئات من الأشخاص كما أشار إلى ذلك السيد النائب الذي يقول حين يذهب لمنطقة يقوم بالتفويت في محصول معين ويعود بالأموال فيمسكون به ويُسْأل من أين لك هذا؟ وإذا لم يستظهر بـ "justificatif " يتم الحجز.

هذا الموضوع بالنسبة إلينا كوزارة مالية أقول بأن هناك مؤيدات لا تتعلق بفاتورة يمكننا على صعيد إدارة الجباية أن نعتمدها أي مؤيد يكون له صبغة عقد جدير بالثقة ولا يجب أن يكون فاتورة أي تعليل يثبت أنه حصلت معاملة تجارية وعلى أساسها تم الحصول على هذه الأموال.

قبل بداية الجلسة الثانية أعلمني بعض النواب أن مراقبي الجباية حين يمسكون بهذه الفئة من الأشخاص لا يأخذون بعين الاعتبار التعليل الذي بحوزتهم. وهنا أجيبهم بخصوص هذه المسألة نحن كوزارة مالية سوف نعقد في شأنها اجتماعا مع وزارة الداخلية ومع كل الأسلاك التي تقوم بحجز هذه المبالغ وسنبحث عن طرق لهذه الفئة حتى نسهل عليهم العملية.

وردت عدة ملاحظات بخصوص الرقمنة التي تكون أيضا بالتوازي في إطار مجابهة التهرب الجبائي والتهريب وإدماج الاقتصاد الموازي فإن وزارة المالية لديها مشاريع تتعلق بالرقمنة ولدينا مشروع كامل يشمل عدة نقاط من ضمنها برنامج لرقمنة الإدارة على مستوى وزارة المالية، صحيح يمكن أن تلاحظوا أنه استغرق الكثير من الوقت.

هناك بعض المشاريع التي استغرقت وقتا طويلا وعلى سبيل المثال "la caisse enregistreuse" التي صدرت في قانون المالية لسنة 2016 ولكنها تطلبت وقتا طويلا وصارت فيها تعطيلات وانعقدت في شأنها صفقة وكانت غير مثمرة ثم بقوا عاما أو عامين لم يحدث فيها شيئا.

لكن في الحقيقة منذ قدوم هذه الحكومة حاولنا أن نعيد تفعيل هذا المشروع وقد أحرز تقدما كبيرا فالمسائل تتعلق بالمركز الوطني للإعلامية بوزارة المالية. وكما تعرفون في بعض الأحيان الأمور التقنية يمكن أن يحددوا لها آجالا وأحيانا أخرى يصير " un cas de majeure force " تعطلهم لبعض الأيام. على كل حال من الآن وإلى نهاية العام إن شاء الله سيقع تفعيل "la caisse enregistreuse" هذا بالإضافة إلى عدة مشاريع في هذا الخصوص.

المسألة الأخرى التي أريد الإجابة عنها تتعلق بأملاك المصادرة حيث طرح السيد النائب بدر الدين قمودي سؤالا في هذا الخصوص في المرة الفارطة وأعتقد أنه لم يكن حاضرا معنا حين قدّمنا الإجابة ولكن لا بأس ليس هناك أي إشكال وسنعيد إجابته في هذا الخصوص.

أريد أن أقول بأن هذه الحكومة أولت أهمية كبرى لملف المصادرة ونحن على مستوى وزارة المالية هناك لجنة التصرف في الأملاك المصادرة وهذه اللجنة ترأسها وزيرة المالية والسيدة وزيرة العدل والسيد وزير أملاك الدولة وممثل عن رئاسة الحكومة.

قبل الوصول إلى السؤال الدقيق وسوف أقدّم الإجابة عنه فيما بعد، في البداية منذ إشرافي على رأس هذه المسؤولية قمت بمهمة رقابية على مستوى كل ما يتعلق بالتفويت في الشركات وتعرفون أنّ من يشرف على هذه المسألة هي شركة الكرامة القابضة وبالنسبة إلى التفويت في العقارات هي عقارية قمرت.

وقد وردت علينا تقارير أولوية في الخصوص على مستوى التفويت في الشركات وكذلك على مستوى التفويت في العقارات لكن مع ذلك ذكرتَ السيد النائب أنّ هناك مصاريف تفوق كثيرا المداخيل وسوف أمدّك بالأرقام. لكن أول شيء قمنا به هو على مستوى التصرف في هذه الشركات وفي المصاريف التي وجدناها حقيقة مصاريف مشطة يقع صرفها للأجور ولمنح الحضور ولوضعية المسيّرين بهذه الشركات ووجدنا مسيّرين ليس لديهم أيّ علاقة بهذا الموضوع وقع تنصيبهم على رأس شركات المصادرة مثلما تعرفون ظاهرة المحسوبية المتفشية خلال العشرية الماضية لترضيات معينة وهذا يُحسب علينا نضعه في التسيير وفي الحقيقة وجدنا أجورا مهمة جدا تُمنح لهم كما أنّ هناك من يحصل على " jetons de présence " وهي أيضا مهمة جدا.

كل هذه التجاوزات عالجناها وأصلحنا عدة شوائب وسنمدّكم بما قمنا به كما أننا عزلنا عدة مسيّرين وقلّصنا من عددهم ويسألونني هل إذا عزلنا أحد المسيّرين هل نأتي بغيره السيدة الوزيرة؟ فأجيبهم بالرفض حيث سيتطلب مني منحه أجرا إضافيا ومن له اثنان أو ثلاثة لا بأس من أن يأخذ أيضا 4 و5 للإشراف عليها ويحصل على أجر وحيد وهذا لم يكن موجودا من قبل وقلّصنا في هذا العدد وفي الحقيقة وجدنا عدة أناس مسيّرين وطنيين تفاعلوا وقبلوا بالوضعية حيث أنهم واعون بأن تنضاف إليهم " une autre charge supplémentaire" وتحمّلوا المسؤولية دون أجر إضافي.

بالنسبة إلى المداخيل ومصاريف الأملاك بصفة عامة فإن هناك 90% من مداخيل المصادرة يتم تحويلها لفائدة ميزانية الدولة ويبقى ما يقارب 10% فقط من المداخيل تخصص لأعباء التصرف في هذه الأملاك.

أعود إلى النقطة التي تحدث عنها السيد النائب بدر الدين قمودي حول ملف "قصر الخليج الملائكة" كما قلت لكم تم تكليف هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة بالتدقيق في ملفات التفويت في العقارات وهناك مهمة أخرى "CGF" هيئة الرقابة على مستوى وزارة المالية أيضا لها مهمة رقابية لم تستكملها بعد على مستوى المؤسسة التي تعرفونها هي التي تقوم بإجراءات التفويت في الأملاك المصادرة وبالذات "on a mis l'accent " على هذه المسألة لأننا نعرف ما أحدثته على مستوى المجلس هنا أو حتى المجلس السابق وسيادتك تعرضت لها وكذلك على مستوى الإعلام وهذا الملف المتعلق بالتفويت في "قصر خليج الملائكة" كما تعرف هو موضوع بحث قضائي جاري.

هيئة الرقابة العامة للمالية بدأت مهمتها منذ أكثر من ثمانية أو تسعة أشهر بالنسبة إلى ملفات التفويت وقد وصلت إلى نتائج لكنها لم تستكمل بعد. وبناء على ضوء النتائج الأولية تمت إحالة بعض الملفات إلى القضاء وما زالت مهمة التدقيق جارية في هذا الخصوص.

على مستوى الحوكمة، نحن اليوم بصدد تحيين دليل إجراءات التفويت ضمن لجنة تضم وزارة المالية ووزارة العدل ووزارة أملاك الدولة ورئاسة الحكومة في اتجاه مزيد من الشفافية وإرساء المنافسة والوضوح على مستوى إجراءات التفويت.

السيد النائب المحترم، يقول لي زملائي أنه لم يرد علينا سؤال من طرفكم ولكن لا بأس إن كانت لديك نسخة من السؤال سوف نقدّم لك الإجابة فقد ذكرتَ أنك طرحتَ على وزارة المالية سؤالا؟

حسنا لم يكن ذلك معنا بل مع وزارة أخرى لأنّ الملفات التي بين أيدينا لم ترد في شأنها سؤالا من قبلك ولكن مرحبا بك وليس هناك أيّ إشكال.

مسألة أخرى أريد طرحها ما دمنا مازلنا في ملفات المصادرة وهو ملف شركة "Cactus Prod" أعلمكم أنني قبل أن أتولى مهمة الرقابة على عمليات التفويت موضوع مصادرة كان هذا الملف هو أول ملف انطلقت في العمل عليه حتى قبل أن تتكوّن الحكومة، لماذا؟ لأن هذا الملف حقيقة فيه عدة تجاوزات لذلك هناك إجراءات قانونية تم اتخاذها اليوم ضد هياكل التسيير وضد سوء الحوكمة وهذا الملف من أول الملفات التي تعهدنا بالنظر فيها.

كما أثار العديد من السادة النواب موضوع مهمة تدقيق القروض، السيد رئيس المجلس والسادة النواب منذ حضورنا خلال الجلسة الفارطة وتقديمنا للقرض الآخر وتم طرح هذا السؤال وطلبتم منا التقرير المتعلق بالموضوع وبعد أسبوع من ذلك أرسلنا وثيقة تتعلق بالمهمة الرقابية التي قامت بها هيئة الرقابة المالية بوزارة المالية بخصوص الهبات والقروض.

وحين تم الإذن بالشروع في هذه المهمة الرقابية كانت على امتداد العشرية السابقة وطلبت منهم آخر مرة أن يواصلوا الفترة التي نعمل عليها الآن، قلت لهم لا بدّ أن تستكملوا كل الفترة التي بدأناها، فنحن اليوم موجودون ويمكن ألا نكون موجودين غدا وتبقى" la traçabilité" والجميع على معرفة بكل الحيثيات.

وقد قدّمنا ملفا للمجلس بخصوص التدقيق في القروض والهبات والسيد النائب رياض جعيدان على ما أعتقد وهو ليس حاضرا معنا اليوم، بعث سؤالا كتابيا في خصوص عملية التفويت في "Shems FM" أيضا بعثنا فيها جوابا مفصلا للمجلس لأننا حين نتعهد في جلسة فإننا نتعاطى آليا مع تعهدنا.

بالنسبة إلى مسألة البنوك وقد جاءت فيها عدة تدخلات من قبل السيدات والسادة النواب، فإننا لا نتعاطى مع دافعي الضرائب بنفس الطريقة وتعرفون أن النسبة المرتفعة 35% هي "les secteurs financiers " للقطاع المالي.

قانون المالية لسنة 2023، أضفنا أربع نقاط ومحصولها مخصص للمساهمة الاجتماعية التي هي تضامنية وهي 1% واليوم في القطاع المالي من كان يدفع 35% أصبح يدفع 39% وهو بالطبع كله ميزانية الدولة لكن المداخيل منها جزء تتجه في إطار دعم أو تمويل الصناديق الاجتماعية وتعرفون المشاكل والوضعية المالية الصعبة التي تعيشها هذه الصناديق وهذه هي " l'équité " والعدل أن تأخذ من القطاعات الربحية التي تربح كثيرا وتمنحه لبرامج أو آليات تستحق اليوم التمويل.

السؤال الذي طرح حول البنوك الإسلامية وهناك من يقول هو بنك إسلامي لا يربح فالمسألة تبقى على أنها مؤسسات مالية ومصرفية ولديهم مسائل تتعلق بالشريعة عوض أن يقولوا "intérêt" يقولون هامش الربح وعوض أن يقولوا "opération de finance" يقولون مرابحة وكل ما يتعلق بآليات التمويل الإسلامي لكن في الأخير هي بنوك ربحية بامتياز وتحقق هوامش وبالطبع هم لا يحبذون كلمة فائض لأنها ليست "en conformité" مع أمور الشريعة لكن هامش الربح هو ربح والفائض بالنسبة إلى البنوك العادية هو " chiffre d'affaire" يعني أن رقم معاملات البنوك العادية هي فوائض وعمولات ورقم معاملات البنوك الإسلامية هي هوامش ربح وعمولات يعني الأمور متشابهة. ونفس الشيء كما قيل هناك العديد من الذين يتجهون إلى البنوك الإسلامية يجدون أنفسهم حين يحصلون على قرض ويقومون بمقارنة يكتشفون أنه أكثر.

إذن فالمسألة ليست في تسمية البنوك هي اليوم آليات خصوصية لكن بالنسبة إلى المقترض والمواطن فالآثار هي نفسها.

وفي كل الحالات نأخذ هذا التمويل من بنوك عادية او بنوك إسلامية فالاتفاقية بعد أن تدخل حيز التنفيذ يتم تحويل المبلغ بمجمله إلى وزارة المالية لدعم الميزانية وتدخل في تأمين النفقات التي تتعهد بها الدولة اليوم.

وردت علينا أيضا بعض الأسئلة وقد تحدثتَ عن بنك التضامن وطبعا حين نقول بنك التضامن نقول أيضا وزارة المالية لأن هذه المسألة تفرحني كثيرا لأنه وردت علينا شهادة على المجهود الذي يقوم به بنك التضامن بالنسبة إلى دفع أو دعم المشاريع الصغرى ودعم حاملي الشهادات العليا الذين يبعثون اليوم مشاريع بتدخلات بنك التضامن.

لكن أريد أن أشرح لكم كيف يعمل بنك التضامن، فالدعم الذي يقدمه بنك التضامن هو عن طريق خطوط تمويل من ميزانية الدولة يتم وضعها على ذمة بنك التضامن ويتم التصرف فيها في إطار اتفاقية تبرم للغرض بين وزير المالية والرئيس المدير العام لهذا البنك ويحضر معنا وزير التشغيل على سبيل المثال إن سيأخذون الأموال على صندوق التشغيل ونفس الشيء إن كان على "FONAPRAM " هناك "une convention" على أساسها يأخذ une commission" "symbolique وذلك هو من بين المداخيل التي يدخلها ويقوم البنك بتأمين والتصرف في هذه التمويلات التي هي خطوط تمويل على مستوى قانون المالية ونحن من نرسّمها ليقع منحها.

وفي الحقيقة هناك نتائج جيدة جدا في هذا المستوى يمكن القول أنّه بالنسبة إلى المشاريع الصغرى ولدينا الأرقام في موفّى 2022 حيث تم منح 15.488 قرض بمبلغ 177 مليون دينار بكلفة استثمار تقارب 246 مليون دينار مما ساهم في إحداث مواطن شغل عن طريق تمويل "BTS" بمقدور 23.573 موطن شغل.

كما أشير أن نسبة حصول المرأة على القروض فهي تبلغ 46 % وإن شاء الله نحقق 50/50.

وبلغت نسبة المنتفعين من أصحاب الشهائد العليا 37% ونسبة الإحداثات الجديدة وهي "les créations" أي المشاريع المحدثة فقد بلغت 45% وتتوزع القروض المسندة بين المهن والمشاريع الصغرى بنسبة 22% والخدمات 64% والفلاحة 8% والصناعات التقليدية 6%.

إذن أشاطر السيد النائب المحترم على التنويه بمجهود بنك التضامن في خصوص النهوض بإحداث المشاريع ودعم أصحاب الشهائد العليا.

علاوة على ذلك فإن بنك التضامن اليوم له دور في مجال التمويل الصغير"micro-finance " والأموال التي يتم وضعها على

ذمة جمعيات القروض الصغيرة تلك هي "Budget de l'état" يتم وضعها على ذمة البنك حيث يشرف على تمويل القروض الصغيرة من خلال خط تمويل من ميزانية الدولة بشروط تفاضلية بهدف المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ويتم إسناد القروض الصغيرة لتمويل الأنشطة وإحداث مواطن الشغل كذلك لإسناد قروض لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش، يعني خلافا للمشاريع جمعيات القروض الصغيرة يقومون بمنحها حتى للعائلات التي تريد أن تتحصل على تمويل لتحسين مستوى العيش.

إذن يمكن القول "la population cible" لجمعيات القروض الصغيرة يعني الفئة المستهدفة هم الأشخاص الطبيعيون الذين ينتمون إلى العائلات المعوزة والفئات الضعيفة وهذا طبعا يُحسب للدولة ولبنك التضامن على هذا المجهود الذي تقوم به في إطار تمويل هذه الفئة التي نعرف أنها لا تستطيع الحصول على قروض من القطاع البنكي لذلك توجد هذه المسائل التي تمكنهم من هذه التمويلات.

وقد وردت عدة تدخلات تتعلق بالرقمنة وقد تطرقت إليها وهناك مسألة التصريح عن بعد وهو يشمل جميع المطالبين لأن أوراق معاملاته يفوق 100 ألف دينار وتعرفون أن هذا المبلغ هو "plafond du forfaitaire" وهنا يمكن القول باستثناء "forfaitaire" كلهم معنيون بالتصريح عن بعد.

بالنسبة إلى المسألة التي تتعلق بإحداث القباضات فإنّ وزارة المالية ساعية إلى تقريب الخدمات من المواطن بتوسيع شبكة القباضات المالية وهناك العديد لكن لا يمكن أن ننكر أن هناك إشكاليات خاصة فيما يتعلق منها بمقاييس الإحداث التي ترتبط بوجود نسيج اقتصادي يبرر إحداث القباضات وأنتم بدوركم قد أشرتم إليه في تدخلاتكم وهناك من قال هناك قباضة فيها ثلاثة أشخاص فقط وهناك أيضا غياب أو ندرة العنصر البشري في هذه المناطق.

"GRB" للبلديات، برنامج مشترك مع وزارة الداخلية لتعميم منظومة إعلامية للتصرف في موارد ميزانية البلديات وبذلك نتجاوز الإشكاليات مع توفير المساعدات للبلديات الصغرى لاقتناء المعدات الإعلامية وربطها بالقباضات المالية.

عدول الخزينة، هناك برنامج لتعزيز هذا السلك من خلال انتداب 100 عدل خزينة هذا موجود في قانون المالية لسنة 2023 وهناك مشروع أمر بصدد العمل عليه لمراجعة تعريفة المنح الراجعة لعدول الخزينة أخذنا فيها بعين الاعتبار ما تقدمتم به في تساؤلاتكم ارتفاع تكاليف التنقل وتقريب المنح المخولة مع بقية الأعوان.

وردت عليّ وثيقة أظنهم يريدون المرور إلى التصويت.

فيما يتعلق بمنح قروض التمويلات لفائدة الباعثين الشبان هذا سؤال موجّه من طرف السيد النائب بدر الدين قمودي أعتقد أنني قمت بالإجابة عنه.

السؤال المتعلق بعملة الحضائر والاتفاقية التي تم إبرامها مع وزارة التربية سلك التعليم الثانوي فإنّ المحضر الذي تم إمضاؤه تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي وقد اطلع الجميع على مضمونه وليس لدينا أي اشكال لنمدّكم به.

موضوع الحضائر أعطته السيدة رئيسة الحكومة أهمية قصوى ونعمل عليه تحت إشراف رئاسة الحكومة لكن في كل الوزارات المعنية ملف الحضائر وملف البستنة هو موضوع عدة جلسات عمل وزارية.

تحدثتم عن مسألة الحبوب والخبز والإشكاليات المطروحة وسوف تحضر معكم إن شاء الله في الأسبوع القادم وزيرة التجارة وهي لديها أكثر المعلومات، لكن يمكن أن أقول لكم بأنّ الدولة بالظروف الصعبة على مستوى المالية العمومية لدينا أولويات، مسألة تأمين حاجيات الدولة من الحبوب هي أولوية بالنسبة إلى الحكومة وبالنسبة إلى وزارة المالية.

وفي هذه الفترة من الاضطرابات كانت لنا أكثر من ثلاث أو أربع جلسات عمل متداولة مع السيدة رئيسة الحكومة بالنسبة إلى المسألة المتعلقة بهذا الإشكال وتم استدعاء غرفة المخابز والمطاحن وديوان الحبوب والديوانة ووزارة النقل " toutes les parties et prenantes" وطرحنا كل الإشكاليات حتى وإن وجدت الصعوبة ولكن هناك أيضا مشاكل ستعرضها عليكم وزيرة التجارة مثل مسالك التوزيع ومسائل أخرى وبإمكانها أن تقدم لكم حولها إيضاحات أكثر منا.

لكن الحكومة أعطت هذا الموضوع الأولوية القصوى وذلك بعقد اجتماعات دورية كل أسبوع حول مسألة الحبوب وتوفير الخبز.

السيد النائب الذي طرح عليّ سؤالا حول الوضعية الحالية لملفات السيارات العالقة بالنسبة إلى ذوي الاحتياجات الخصوصية، السيد النائب المحترم طرحتَ عليّ سؤالا في المرة الفارطة وكان لك لقاء مع الإدارة العامة للديوانة وإطاراتها وقد شرحوا لك التمشي القائم الذي تعمل به في هذا الخصوص وحتى يكون جميع السادة النواب على علم بهذا الموضوع هناك 313 حالة عالقة بالنسبة إلى هذا الملف.

والملفات التي تحصلت على تسوية تبلغ 246 ملفا، وعدد الأشخاص الذين لم يتقدموا بمطالب تسوية هم 32 شخصا وملفاتهم تستجيب للشروط المنصوص عليها بقانون المالية.

ماذا فعلنا في هذا العام في قانون المالية؟ قمنا بالترشيد أليس كذلك؟ قلّصنا في سعة الأسطوانة وهناك أيضا شروط، لماذا؟ لأن أنواع السيارات التي بقيت عالقة وأعطيكم الأنواع " MERCEDES، PASSAT وBM وAUDI وKIA SPORT " وقد قدمت لي الإدارة العامة للديوانة تقريرا في هذا الخصوص يعني هناك تقدم ملحوظ في معالجة الملف والملفات العالقة أقل بكثير من الملفات التي تمت تسويتها لكن الباب يبقى مفتوحا للنظر في هذه الملفات التي بقيت عالقة وبالأرقام هناك 246 ملفا تم فيها الحسم من جملة 313 ملفا.

في خصوص تمويل الجمعيات الرياضية، بالنسبة إلى هذه الجمعيات تتقدم بطلب تمويل إلى الإدارة العامة للرياضة بوزارة الشباب والرياضة ويجب أن يتم التثبت من الوضعية الجبائية وأيضا "CNSS" للجمعية التي لا بد أن تكون مسوّاة وإذا تمت تلبية هذه الشروط وتوفرت تكون هذه المطالب على مستوى الإدارة التي ذكرتها لكم، لدى وزارة الشباب والرياضة ويتم التفاعل مع هذه الطلبات.

وأنهي بهذا الموضوع بالنسبة إلى الإجراءات المتعلقة بالشباب لتحفيز المبادرة فقد خصصت الدولة في هذا المجال اعتمادات على موارد ميزانية الدولة ونعرف أن هناك إجراءات مهمة جدا لقانون

المالية لسنة 2023 لم يتم الحديث عنها فقد خصصنا 20 مليون دينار للترفيع في المبلغ الأقصى للقروض المسندة من قبل "BTS" للشهائد العليا بحيث من تحصل على 150 ألف دينار سيحصلون على قروض تصل إلى 200 ألف دينار وخط التمويل من 10 آلاف دينار للباعثين من الفئات محدودة الدخل تم اليوم تقديم 1726 مطلب قرض، تحصل 100 مطلب إلى حد الآن على الموافقة.

هناك خط تمويل بـ 20 ألف دينار خصص لتمويل الشركات الأهلية.

كما توجد مساندة للشركات الصغرى والمتوسطة من خلال إجراء يتعلق بـ "bonification de l'intérêt" يعني تمثيل الفائدة أي تكفل الدولة بثلاث نقاط من الفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض ونسبة الفائدة بالسوق النقدية.

وسّعنا مجال تدخلات هذا الصندوق وهناك تواصل في دعم هذه الفئات ونحن نعمل الآن أيضا على خطوط أخرى وكما قلت لكم أيضا قانون يتعلق بالإدماج المالي للأخذ بعين الاعتبار بهذه الفئة المعنية ببعث وإحداث المشاريع لكن لديها صعوبة في الوصول إلى التمويل البنكي وإن شاء الله سنجد لهذه الفئة حلولا من خلال مشروع القانون الذي سنعرضه في الأيام القليلة القادمة إن شاء الله على هذا المجلس الموقر.

في النهاية فإن هذه الحكومة وجدت تحديات ومصاعب كبيرة وكبيرة جدا لكن هناك عمل وجهود تقوم بها في إطار برنامج إصلاح يهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي واسترجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد وعلى رأسها التحكم في عجز الميزانية وعجز ميزان الدفوعات وذلك للتقليص في الحاجة وفي حاجيات الدولة للتداين وتحقيق استدامة المالية العمومية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة على الردود التي قمتم بها والتي تواصلت إلى حوالي 71 دقيقة حول أمور هامة كانت تتضمن خواطر واضحة حول المالية والضغوطات التي تعانيها المالية العمومية.

إجرائيا يجب علينا أن نمر إلى المصادقة على مشروع القانون وبالتالي سنمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول طبقا لأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء من السادة الزملاء النواب الرجوع إلى مقاعدهم، من فضلكم سنبدأ عملية التصويت، كل نائب وكل زميل وزميلة يلتحق بالمقعد المخصص له سوف نشرع في عملية التصويت عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

السادة النواب، سأعلن عن بداية عملية التصويت.

انتهت عملية التصويت. النتيجة 106 نعم، 7 محتفظ، 2 لا، المجموع 115. تمت المصادقة على مناقشة الفصول طبقا لأحكام الفصل 109.

أحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل هذه الأغلبية على ثلث أعضاء المجلس، 54 عضوا.

الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على إتفاقية التمويل

المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023

بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية

لتمويل ميزانية الدولة

سيدي الرئيس، نصوت على العنوان ثم سنمر إلى التصويت على الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت على عنوان القانون.

بداية عملية التصويت،

انتهت عملية التصويت، النتيجة 105 نعم، 9 محتفظ، 2 لا، المجموع 116. تمت المصادقة على العنوان.

الكلمة للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

ورد علينا فصل وحيد في هذا المشروع،

تتم الموافقة على إتفاقية التمويل الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي 114 مليون أورو و7 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السادة النواب، الاستعداد للتصويت،

بداية عملية التصويت،

انتهت عملية التصويت، النتيجة 104 نعم، 11 محتفظ، 2 لا المجموع 117. تمت المصادقة على الفصل الذي وقع عرضه.

نمر الآن إلى التصويت على مشروع القانون برمته.

السادة النواب الاستعداد للتصويت،

بداية عملية التصويت،

انتهت عملية التصويت، النتيجة 100 نعم، 12 محتفظ، 3 لا، المجموع 115. تمت المصادقة على مشروع القانون.

أهنئ السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها على هذه الجلسة وعلى الإيضاحات ولكن أود أن أشير إلى أمر، أعلم جيدا حجم الضغط الذي تعانيه وزارة المالية ونعلم أن هذه الوزارة مهما فعلت فسوف تكون محل مطالبات ومحل لا نقول انتقادات ولكن إلحاح في الطلب، ولكن بالنسبة إلينا كمجلس نواب والآن بالمناسبة أشكر الفريق الإعلامي الذي تولى نقل هذه الحصة، نحن نمثل طموحات الشعب، نمثل انتظارات الشعب، نريد أن نحول ثقافة اليأس التي استشرت في الماضي إلى ثقافة أمل، نريد أن نرجع الطمأنينة للشعب.

لذلك فإني أرى من واجبي كرئيس مجلس باسمي وباسم زملائي النواب أن كل الوزارات وخاصة الوزارات التي لها علاقة بالاقتصاد والتنمية، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، وزارة

الطاقة، وزارة أملاك الدولة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني، وزارة الصحة، وزارة النقل، وزارة التجهيز والإسكان وغيرها من الوزارات، عليهم أن يقدموا لنا في هذا المجلس رؤاهم بالنسبة إلى إصلاح الوضع في البلاد، ما هي الاستراتيجية التي سينفذونها في المستقبل لكي تتحقق طموحات الشعب التونسي ونرجع الطمأنينة ونرجع ثقافة الأمل للبلاد؟

لذلك فإني أقول أننا مقدمون الآن على عطلة برلمانية وأنه في مفتتح الدورة المقبلة أن تحضروا بيننا في المجلس وتزرعوا الأمل للشعب، أن تأتوا إلى المجلس وتبينوا ما هي الاستراتيجيات التي ستقدمونها لإنقاذ الاقتصاد، لبناء آمال من خلالها يسترد الشعب طمأنينته ويزرع الأمل من جديد.

شكرا لكم ولفريقكم فردا فردا على هذا العمل الذي سوف يسهم بدون شك في إصلاح الوضع، شكرا.

نرفع الجلسة مؤقتا لمدة عشر دقائق، بالنسبة إلى قائمة التدخلات للسيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108.

السيد يوسف الطرشون ستحصل على الكلمة أولا، نرفع الجلسة الآن.

(كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الرابعة وخمسين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد يوسف طرشون، تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، لقد طلبت منذ حين نقطة نظام في علاقة بالخمس دقائق التي تسند لرؤساء الكتل وكذلك لغير المنتمين في التعقيب على ما تتفضل به السيدة الوزيرة أو الضيف المحترم.

أريد توضيحا في هذا الإطار، ثم لدي تدخل في علاقة بجهتي لو سمحت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد يوسف الطرشون، لقد قرر مكتب المجلس منذ الحصة الفارطة -وقد ذكرنا ذلك في الجلسة- أن تطلب نقطة النظام بطلب كتابي يقدم للمجلس وعندما يقدم الطلب الكتابي يقع إدراج نقطة النظام وهذا القرار اتخذه مكتب المجلس ووقعت تلاوته في الجلسة الفارطة، ولذلك فإن المسألة واضحة، ونأمل أن يقع تفادي ذلك في المرة المقبلة.

هل لديك ملاحظة إضافية؟

نمر إلى قائمة تدخلات السيدات والسادة الآتي ذكرهم: فاطمة المسدي...

من فضلكم إعادة المصدح للسيد يوسف الطرشون لمدة ثلاث دقائق تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أجد نفسي مضطرا إلى تنبيه كل المصالح والجهات الإدارية المحلية والجهوية بجهتي في راس جبل وغار الملح والعالية إلى مسألة أصبحت تقض مضجع المواطنين وهي مسألة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، لا يخفى عنكم سيدي الرئيس، أن جهتنا مقصد سياحي وأعداد الأشخاص التي تأتي إلى جانب مواطنينا بالخارج تجعل عدد السكان يتضاعف إن لم نقل يصبح أربع مرات العدد الطبيعي.

أريد أن أقول أن هناك بعض المشاكل تسببت في خسائر كبيرة جدا لأصحاب المطاعم الموجودة على الشواطئ واحترقت معداتهم فضلا على سائر المواطنين في منازلهم، كذلك مسألة الاكتظاظ المروري، نطلب بكل لطف تعزيزات أخرى لتنظيم حركة المرور في اتجاه غار الملح ورفراف خاصة، أيضا مسألة الانقطاع المستمر للماء أصبحت الخبز اليومي للمواطنين ومعاناة كبيرة جدا، فبكل لطف نطلب التدخل العاجل حتى نقدم للمواطنين الخدمات التي يستحقونها.

هناك بعض الإشكاليات في مياه التطهير التي يقع تفريغها بشكل مستمر في مياه البحر أين يكون المصطافون مما أدى إلى ظهور بعض الأمراض الجلدية سنذكر على سبيل المثال لا الحصر خاصة في شواطئ رفراف، عندما نجد واد صنديد الذي به مياه تطهير يقع تفريغه في البحر بشكل مباشر، وهذا يتطلب تدخلا عاجلا لأن هناك محطة تطهير ولكن يبدو أن الصيانة لا تتم كما يجب.

كذلك التزويد بالكهرباء لهذه المحطات غير منتظم وهو ما يتسبب في مثل هذه المشاكل، أطلب التدخل العاجل حفاظا على صحة المواطنين خاصة أننا في فترة الصيف وكما ذكرت سابقا فإن عدد المواطنين يكون كبيرا جدا، ونحن نريد المحافظة على سلامة الناس وحقوقهم.

نقطة أخرى في علاقة بمسألة توزيع الأعلاف نلفت انتباه الجهات أو اللجان المحلية التي تشرف على هذه المسألة لتكثيف الرقابة على كيفية توزيع الأعلاف المدعومة على الفلاحين وأن تكثر من التفقد، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذة فاطمة المسدي ستتحدث بخصوص الهجرة غير الشرعية ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

قبل كل شيء أريد أن أؤكد أن أهالي صفاقس يحترمون حقوق الإنسان فقد قاموا بعديد المبادرات الإنسانية من أجل أن تقع معاملة أفارقة جنوب الصحراء الموجودين بطريقة غير شرعية بجهتنا معاملة إنسانية فقد وفروا لهم المواد الغذائية وكل الأشياء الضرورية.

سيدي الرئيس، لقد تبين أن هناك جمعيات حقوقية وإعلام يوجه ويريد أن يفرض علينا تواجد أفارقة جنوب الصحراء في جهة صفاقس، أليس من حقنا المطالبة بحماية حدودنا؟ فكيف لجمعيات أن تندد بموقف دولة تعمل على حماية حدودها، دولة تريد التخلص من أي شيء يهدد أمنها القومي؟

سيدي الرئيس، مازالوا موجودين بصفة كثيفة جدا، اعتقدنا أن الأمور تحسنت بعد انعقاد المجلس القومي وبدأت مجموعات كبيرة بالرحيل، لكن خلال هذه الفترة تبين أن المجموعات عادت من جديد، وذلك يعني وجود مخطط أكبر من اللازم بخصوص هذه الهجرة غير النظامية، وأنا أعتقد أن لها بعدا سياسيا وأحمل المسؤولية لجهات سياسية تعمل على بث الفوضى في البلاد وأن يكون هناك تقاتل وعمليات عنف قبل الانتخابات الرئاسية.

هذه الجهات السياسية تسعى بكل جهدها من أجل ألا يستتب الأمن ونحن نقول أن الأفارقة مشكل بهم كل تونس وهو ليس جهويا، وأستغرب من عدم وجود والي بصفاقس، كما أستغرب من عدم قدوم الحكومة أو حتى إلى رئاسة مجلس النواب لتوضيح الإجراءات التي ستقع وكيف سيتم ترحيلهم، وكيف ستتم عملية مقاومة الهجرة غير النظامية وأستغرب من الصمت الموجود من الحكومة ومن كل المسؤولين.

سيدي الرئيس، سأعيد تحميل مسؤولية نجاح مسار 25 جويلية ونحن سنحتفل عن قريب بهذه الذكرى الأولى في مجلس النواب، نريد تونس....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي سيتحدث عن التلوث ببوعرادة وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا سيدي الرئيس،

وتحية وطنية،

اعذروا في البداية حزني واضطرابي وكلماتي العالية، إذ لا يمكن أن نصمت أمام الوضع الكارثي الذي تعيشه بوعرادة وأتوجه بالنداء إلى وزارة البيئة ووزارة الصناعة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية لإنقاذ هذه المنطقة من هذه الكارثة البيئية، مصنع بطاريات منتصب قرب حي سكني، في الحي الصناعي ببوعرادة يذيب الرصاص كل ليلة مع منتصف الليل بعيدا عن أعين الرقابة ورغم توجه لجان رقابية ورغم التنبيه على هذا المصنع من قبل السلط الجهوية إلا أنه ضرب بكل هذا عرض الحائط ولا زالت بوعرادة تختنق.

بوعرادة تختنق، في هذا الحر لا يمكن لسكان هذه المناطق أن يفتحوا حتى نوافذهم في الليل، هناك حل من اثنين إما أن يغلق هذا المعمل أو أن يبيع السكان بيوتهم ولكن لن يوجد أي مشتر لها ستكون أحياء في الشارع.

أدعو إلى التدخل العاجل لإيقاف هذه المأساة والكارثة البيئية.

النقطة الثانية بخصوص جهة سليانة، دعوة من أجل اقتناء "Scanner" لمستشفى سليانة الذي يعيش منذ ثلاث سنوات دون آلة "Scanner"، سليانة التي تفتقد إلى مصحات خاصة وتفتقد إلى مقومات ولاية كولايات أخرى ساحلية، ندعو السيد وزير الصحة إلى التدخل إذ أن تزويد الولاية بآلة "Scanner" سيخفف المعاناة على المرضى، غياب هذه الآلة أدى إلى وفيات في صفوف المرضى إضافة إلى تهرئ سيارات الإسعاف في المنطقة، لذا الرجاء التدخل العاجل لإنقاذ أيضا سليانة ومرضاها بتزويدهم بآلة "Scanner"طال انتظارها وطالت معاناة شعبنا ومواطنينا هناك.

لن أطيل، لكن الرجاء التدخل لإيقاف الكارثة البيئية في بوعرادة لأنها ستخلق مشاكل صحية ومشاكل اجتماعية والرجاء التدخل لتزويد سليانة بآلة "Scanner" وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسن جربوعي سيتحدث عن الحشرات القرمزية، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

تتلخص مداخلتي اليوم في نداء استغاثة إلى السيد رئيس الجمهورية، يوم 21 ماي 2023 انتقلنا نحن النواب إلى جهة المهدية وصفاقس والمنستير والقيروان، التقينا بالسيد وزير الفلاحة وتحدثنا معه حول هذا المشكل الذي يتمثل في الحشرة القرمزية ولكننا لاحظنا أن هذا المشكل لم يؤخذ مأخذ الجد، وما حدث أن هذه الحشرة كانت في جهة المهدية ثم دخلت إلى منطقة صفاقس فأصبح المتساكنون لا يخرجون من منازلهم منذ الساعة الرابعة مساء.

أنظروا إلى هذه الصور الكارثية التي تتضح جليا في هذا المصباح، لقد كانت هذه الحشرة محصورة في منطقة تسمى بالعشاش، الرواضي والرحامنة واليوم دخلت إلى منطقة بوثدي، بوجربوع، مركز كمون، ولكن لم يعد لدينا أي حل لهذه الحشرة اليوم وقد وعدتنا الوزارة بالنظر في هذا الموضوع، وقد أبلغتنا المندوبية الجهوية للفلاحة بعدم توفر الإمكانيات كذلك الحال بالنسبة إلى البلديات، فما هي وضعية المواطن في منزل شاكر؟

إن تمكنت هذه الآفة من الوصول إلى جهة القصرين وتالة التي تعمل على إنتاج التين الشوكي ونحن نعلم جيدا هذه الوضعية في البلاد، إذ أنهم قاموا بتوفير "TRAX" لكيلومترات من التين، إلى درجة أن كل الناس أصبحوا لا يبارحون منازلهم والأكثر من ذلك الروائح التي تطلقها هذه الحشرة القرمزية وقد اعتبرنا هذه مسألة عادية ولم نوليها التركيز اللازم ولكن حجم الكارثة التي تسببت بها في هذه المنطقة من رائحة كريهة وأوساخ حتى أن الصغار أصبحوا لا يبارحون منازلهم جراء الأوساخ وهذه الحالة الكارثية.

هذه المناطق تعاني من انقطاع الماء، من نقص المياه في السدود، من انعدام الطرقات، كما أن الشؤون الاجتماعية تعتمد على المحسوبية وقد وصل بنا الأمر اليوم إلى عدم قدرة الناس على النوم والخروج من منازلهم. إن لم تتمكن الدولة من العمل بجدية في هذه المسألة للقضاء على هذه الآفة فإن المسألة ستصبح كارثية، وقد نبهنا اليوم من تحت قبة مجلس نواب الشعب ولكن يجب أن تكون الآذان صاغية وردود فعل لكي يتمكن الناس من إيصال صوتهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي سيتحدث عن مواطني الحمامات، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

نحن ننتظر قدوم الحكومة إلى المجلس لتقديم رؤيتها الاستراتيجية والاقتصادية في العديد من المواضيع الحارقة التي تهم الشعب بصفة عامة. نريدهم أن يأتونا برؤية وتصور إلى جانب

القروض التي نقوم بالمصادقة عليها في كل مرة، نحن نقبل حتى ببيع الوهم لكي نسترجع الحلم لنا ولأبنائنا في المستقبل.

سنتحدث اليوم عن كيفية إدارة الأزمة التي لدينا في البلاد وفي العديد من القطاعات في الوضعية الحالية، منذ أشهر نسمع على مستوى وطني وجهوي ومحلي عن الاستعدادت للموسم السياحي، مثل المنطقة السياحية الأولى في البلاد مثل الحمامات التي تعتبر وجه البلاد والتي تمثل 24 ولاية ومحل توجه كل مواطنينا بالخارج كما أنها تعد قبلة سياحية عالمية.

أصبح الخبز غير متوفر منذ الساعة الواحدة مساء، يبقون في الطوابير لمدة ساعتين ثم لا يحصلون عليه، اليوم سيدي الرئيس في إطار الاستعداد للموسم السياحي بالحمامات ينقطع الكهرباء على كافة الأحياء في المدينة، ينقطع على كل منطقة مرة وهذا الحال ليس في معزل عن كل ما يحدث في كل البلاد، ولكن عندما تصل الحالة في منطقة البسباسية أن تموت لمستثمر خمسة آلاف دجاج، وهناك من يتنفس بالأكسيجين في حي الرياض وينقطع عنه الكهرباء بدون سابق إعلام.

نعلم جيدا أن أعوان الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه يعملون ليلا ونهارا ولكن اليوم هناك مجهود مضاعف في إطار استشراف الدولة وفي إطار تحضيرها وتهيئها لمثل هذه المسائل خاصة أن الكثافة السكانية تزداد ثلاث وأربع وخمس مرات بالحمامات، كنا نتمنى ألا تقع بعض هذه الحالات وألا تتكرر في الموسم السياحي.

اليوم أريد أن ألفت نظر المسؤولين المحليين أيضا بجهة نابل إلى هذه الوضعيات لكي لا تتفاقم خاصة أننا اليوم في نصف الموسم السياحي الذي سيشهد ذروته في شهر أوت.

بالمناسبة كذلك أريد أن أتوجه إلى مسؤولة الجهة السيدة الوالية بما أنها لا تستمع للنواب وتريد أن تعمل بمفردها في الولاية، غدا ستقوم بتدشين مركز لتعقيم الكلاب في الياسمين، أريد أن أقول لها أن شاطئ الياسمين يستغيث فمياه الصرف الصحي تحول إليه، لم يعد لدينا شاطئ، نأمل أن تقومي باستغلال فرصة زيارتك غدا للياسمين ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط ستتطرق في مداخلتها إلى مسألة انقطاع التيار الكهربائي، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم سأتحدث عن انقطاع التيار الكهربائي ليس فقط في تونس أو في الزهروني والزهور والملاسين أو حي هلال بل في جميع ولايات تونس.

اليوم سيدي الرئيس، نتحدث عن انقطاع متواصل للكهرباء ولكننا نتحلى بالصبر خاصة عندما رأينا السيد رئيس الجمهورية يتحدث مع السيد هشام عنان يوم 11 جويلية لوضع حد للانقطاع المتواصل للكهرباء.

الإدارة العامة للشركة التونسية للكهرباء والغاز تعلن في الراديو أنه سيصبح انقطاع الكهرباء لمدة ست ساعات متواصلة، اليوم في منزلي انقطعت الكهرباء منذ الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الحادية عشر.

اليوم لدي تشكيات وصور لثلاجات معطبة ومكيفات هواء لأشخاص بسطاء لم يتوصلوا إلى شراء الثلاجة ومكيفات الهواء إلا بعد رهن أنفسهم بعشرة واثني عشرة شيكا، وفي الأخير يجد نفسه مطالبا بتعويضه عن طريق سلفة أو يقوم بصرف شيكات أخرى وفي النهاية يحاكم على معنى الفصل 411.

اليوم هناك من يأكل اللحوم الحمراء في الأعياد فقط ويشترون الخروف عن طريق التداين ليعود من العمل فيجد اللحوم قد فسدت نتيجة انقطاع التيار الكهربائي.

اليوم موسم صيفي مثلما نقول بلهجتنا العامية موسم الأعراس وذروة عمل قاعات الحلاقة الذين يزداد عملهم في الأعياد أو في المناسبات ولكنهم اليوم يجلسون دون عمل لمدة ست ساعات متتالية بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

صبرنا على الماء وعلى الخبز وعلى الطعام وصبرنا على كل شيء واليوم حتى الشرب والاستحمام سنصبر عليه؟

اليوم يخرج المدير العام ليقول أنه من العادي جدا الانقطاع الكهربائي لأن الأسلاك الكهربائية معرضة للاحتراق. هل موجة ارتفاع درجات الحرارة جاءت مباغتة؟ ألم تكن على علم بها؟ ألم تجهز نفسك لها؟ كل صائفة نواجه نفس المشكل.

اليوم "c'est énorme" ما نعيشه. المواطن التونسي يقدم تضحيات كبيرة ولكن بالإمكان اليوم الامتناع عن سداد الفاتورة بتعلة انقطاع الكهرباء لست ساعات يومية.

السيد الرئيس، نحن في عصر التكنولوجيا وعصر صفحات التواصل الاجتماعي، لا بأس بأن يتم إعلامنا بكتابة بيان على الصفحات الرسمية للشركة وتحديد توقيت انقطاع الكهرباء لكي نذهب إلى الشاطئ أو إلى أي مكان آخر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد علي بوزوزية للحديث في خصوص الكهرباء والغاز ومشاكل المخابز.

السيد علي بوزوزية

السيد الرئيس، صحيح أن التيار الكهربائي منقطع على جميع أنحاء الجمهورية ويبقى ساعات وفي الأحياء الراقية يبقى ساعة أو ساعتين ولكن في الأحياء الشعبية مثل وادي الليل ودوار هيشر والزهروني وباب الخضراء يبقى ست وسبع ساعات، فرق شاسع بين ساعة وساعتين وبين ست وسبع ساعات في بعض الأحياء الشعبية.

ماذا سأقول السيد الرئيس؟ لا بد أن نكون واضحين، عندما أتصل بمدير الشركة التونسية للكهرباء والغاز يقول أن هناك من يملك ثلاثة مكيفات هواء و"tirage" يكون كبيرا.

المحوّل الكهربائي في دوار هيشر موجودة منذ التسعينات ويوفر التيار الكهربائي لـ 500 بيت لم يضيفوا لنا محولات أخرى كان بإمكانهم إضافة محولات أخرى في بعض الأحياء التي تعاني من مشاكل في التيار الكهربائي.

الصيانة للمحولات الكهربائية من المفروض أن تنجز قبل دخول فصل الصيف أو " renouvellement ou assainissement " أي يكون هناك تجديد للمحولات الكهربائية لكن هذا لم يحدث.

أحيانا يحترق المحوّل الكهربائي ولا يجدون حتى مجرد "fusible" قوموا بمصارحتنا أنه ليس لديكم الإمكانيات لإضافة محولات

كهربائية وليس لدينا الإمكانيات للقيام بصيانة المحولات الكهربائية. سلك كهربائي مرّ عليه أربعة فصول من الطبيعي أن يهترئ ثم يحترق.

أريد أن أقول للتونسيين أن الإشكالية تكمن في عدم توفر الإمكانيات المادية للشركة التونسية للكهرباء والغاز لكي تحاول توفير الكهرباء للمواطن، هذا هو السبب بقطع النظر عن المناخ وعن ارتفاع درجات الحرارة، إمكانيات الشركة أصبحت محدودة ولا يسعها توفير التيار الكهربائي للمواطن.

المسألة الثانية تتعلق بالمخابز، فمن يتجاوز الساعة منتصف النهار لا يجد خبزا في حي يقارب فيه عدد السكان 120 ألف أو أكثر لأن المخابز لا تتوفر لها الفارنية بالكمية المطلوبة وفي نفس الوقت المخابز العمومية التي تمتلك رخصة لا تصلها الفارينة من الدولة.

ثانيا، احتياجاتهم والمتخلد بالذمة من وزارة التجارة لم يتمتعوا بها بعد فلا يجدون المال لدفع أجور العمال أو تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية أو دفع فاتورة الكهرباء فمن الطبيعي ألا يتوفر الخبز.

انتهى الوقت السيد الرئيس وثلاث دقائق غير كافية للحديث عن دوار هيشر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أنت أضعت عشر ثواني كان بإمكانك استغلالهم في الحديث.

الكلمة للسيد محمد شعباني للحديث بخصوص انقطاع التيار الكهربائي والماء الصالح للشراب.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أولا في علاقة بانقطاع التيار الكهربائي وهو ربما معضلة موجودة بكامل الجمهورية لكن سأبين هنا أن انقطاع التيار الكهربائي في علاقة بالمحوّلات الكهربائية.

المحوّلات الكهربائية قديمة ولا تراعي اليوم النمو الديمغرافي بالجهات فالاستهلاك اليوم يتطلب تغيير المحولات القديمة بمحولات أكثر قدرة هذا أولا.

ثانيا، في علاقة بانقطاع الماء الصالح للشراب وأذكر بالواقعة التي جدت بمدينة فريانة واحتجاج الأهالي ونحن نتفهم احتجاجهم. من غير الممكن القيام بالتجهيز والأشغال دون علم المواطنين بانقطاع الماء الصالح للشراب ونتركهم بدون ماء في ظل الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة.

لا بد أن يكون المسؤول واضح ويؤدي عمله بكل وضوح وهذا ليس فضلا على الشعب أو على أي كان. أي مسؤول مهما كان عليه أن يؤدي واجبه ولا يجب أن يغلق باب المؤسسة في وجه المواطنين عندما يأتون لتقديم تساؤل.

في مسار 25 جويلية مرفوض أن يغلق الباب في وجه المواطنين إذ لا بد أن نتحدث مع مواطنينا ولا بد أن نقف على مشاغلهم وتوفير الماء الصالح للشراب ليس منة أو فضلا.

وأتساءل لماذا تأجل تجهيز البئر في فصل الصيف ليبقى المواطنون يعانون العطش؟

الدولة تقوم بحفر آبار عميقة لتجهيزها مثلا في درنية منطقة جبلية حدودية منذ عدة سنوات وهم ينتظرون الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتقوم بتجهيز البئر لكي يتسنى لهم الشرب منه وحتى الصهاريج لم يجلبوا بها الماء.

نفس الشيء هناك بئر محاذي المدينة ومنطقة الواسعية كل سنة يقولون أنه سيجهز بالماء ولا يفون بالوعود.

المسؤولون الذين يبيعون الوهم ويتقاضون راتبا شهريا ويديرون الكراسي وعندما تتحدث معهم تجدهم مستاؤون.

أطالب كل وزارة بمحاسبة كل شخص لا يقوم بدوره ومن يقصر في حق مواطن بجهته، تتم محاسبته أيضا ومن يغلق باب إدارة في وجه المواطنين يحاسب. لم يعد مسموح أن يستاء المسؤول عندما يأتي المواطن للتشكي وفي المرة القادمة سأذكر الأسماء وكل مسؤول يقصر يتحمل مسؤوليته لأن دورنا هنا رقابي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد شفيق زعفوري.

السيد شفيق زعفوري

شكرا السيد الرئيس،

الموضوع يتعلق بالسيدة وزيرة المالية ومثلما قلنا سابقا تخلق الثروة الثروة ويخلق الاستثمار الاستثمار ويخلق التمويل التمويل.

في حلقة مندمجة للاستقلالية ما راعنا إلا عدم الإجابة على تمويل سوق الإنتاج ولن أقول في سيدي بوزيد ولكن في كامل أنحاء تونس.

في الحقل نقوم بجمع البصل على 150 مليم فأجده في السوق بـ 1500 مليم و2000 مليم نسبة ربح وسأقدم لك معادلات سيدي الرئيس نسبة ربح 1000 بالمائة هل هذا معقول؟

انقطاع التيار الكهربائي على المنتوجات الفلاحية وفسادها من فلفل فسعر هكتار الفلفل 8 ملايين لكي يوفروا القليل من الفلفل للمواطن.

بخصوص انقطاع التيار الكهربائي سندخل في كتاب غينيس للأرقام القياسية حيث ينقطع التيار الكهربائي عشرة أيام متتالية على المرضى والفلاحين.

سأقدم لك معادلة أخرى حيث نستخرج الماء بالتيار الكهربائي وهو منقطع فمن أين سنزود بالماء والكهرباء؟

سيدي الرئيس الجمهورية، شكرا جزيلا على عزل الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز وإني في شخصي وفي شخص المواطنين ننتظر منك العديد من قرارات العزل لكل من لا يستحق أن يكون في مكانه، بالنسبة إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أيضا.

مثلما قلنا إدراج منطقة الطويلة في كتاب غينيس للأرقام القياسية في قطع التيار الكهربائي وفي الماء الصالح للشراب.

ثانيا، نمر إلى مشروع سوق الإنتاج الذي قلنا أنه تابع لتونس وليس لسيدي بوزيد. مشروع مثل هذا سيحل العديد من المشاكل السيد الرئيس لأنكم ستتزودون مباشرة من الفلاحين وستقضون على السماسرة ونسبة الربح بألف بالمائة لن تكون موجودة. ستسهل للمواطن لقمة العيش ليس من الضروري أن نجلب له القمح لأكله بل نبحث عن الإجراءات، نتحدث عن استراتيجيا اليوم لكي نجد طريقة لإيصاله بطريقة سلسة دون خسارة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد يوسف التومي موضوع التدخل الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب وضعف التيار الكهربائي.

غير موجود.

الكلمة للسيد علي زغدود ليتدخل في خصوص الانقطاع المتكرر للكهرباء والغاز تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لأحرار وحرائر مدينة بن قردان الصامدة،

سيدي الرئيس، اليوم مدينة بن قردان تعاقب عقابا جماعيا في مختلف جهاتها سواء كان بالانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي أو ضعفه بصفة مسترسلة وبدون سابق إعلام.

أيضا اليوم مدينة بن قردان تعاني من الانقطاع المستمر للماء ولأيام طويلة وبجهات عدة على غرار جهة الشهبانية أكثر من شهر اليوم سيدي الرئيس وهذه المنطقة تعاني من انقطاع متواصل للماء الصالح للشراب.

أيضا أدعو وهذا نداء استغاثة لسيادة رئيس الجمهورية إلى التعجيل باجتماع وزاري خاص بمدينة بن قردان هذه المنطقة الحدودية التي أصبحت اليوم في شبه عزلة خاصة أن جهة المنطقة العازلة أصبحت تمثل مشكلا حقيقيا أمام الأهالي والفلاحين. ونداء للسيد وزير الداخلية ووزير الدفاع الوطني بضرورة مراجعة جهة المنطقة العازلة بين قردان وبالتالي تقليصها إلى ما وراء منطقة سيدي الطوّي حتى تسهل عملية تحرك الفلاحين في هذه الجهة.

أيضا نداء إلى السيد وزير الفلاحة، جهة بن قردان تعتبر الجهة الأولى وطنيا في قطاع تربية الماشية والإبل، لكن للأسف سيدي الرئيس هذه المنطقة تعاني اليوم غياب تام للأعلاف المدعومة والفلاح اليوم يذوق الأمرّين في توفير هذه المادة لقطيعه خاصة أن في هذه المنطقة تم إنشاء منصة استراتيجية للحوم الحمراء فيها بتكلفة 10 مليارات بالتالي رجاء من السيد وزير الفلاحة التدخل العاجل لتوفير مادة الأعلاف المدعومة لتربية الماشية.

أيضا ضرورة إصلاح الآبار بجهة الحمادة والوعرة لتوفير الماء لقطيع الماشية والإبل ونعلم جيدا أن مدينة بن قردان تمثل 58 بالمائة من مساحة ولاية مدنين وتتوفر بها مناطق واسعة للرعي ولكن للأسف أغلب الآبار فيها اليوم تعاني من عطب وعدم توفير الماء للقطيع.

أيضا مشكل آخر وهو مشكل الاكتظاظ برأس جدير وتعطيل المسافرين وندعو إلى إضافة ممرات من الجانب التونسي وتوفير آلة "scanner" إضافي.

أيضا بالنسبة إلى السيد وزير الصحة ضروري جدا توفير سيارة إسعاف مجهزة للمستشفى الجهوي بين قردان.

بن قردان 7 مارس، بن قردان قلعة للنضال اليوم في عزلة تامة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة ريم المعشاوي للتدخل حول الوضع العام بالدائرة الانتخابية بجهة بالكاف.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث حول الوضع العام بولاية الكاف الولاية المنسية والمحتقرة، الولاية التي بقيت مدة سنة بدون والي برغم حرصنا ومطالبتنا بتعيين والي على رأس ولاية الكاف.

المشكل الثاني هو مشكل الماء الصالح للشراب، فاليوم سيدي الرئيس ولاية الكاف بولايتها ومدنها وأريافها تعاني العطش. معتمدية السرس معتمدية بأكملها ومدينة وأرياف بدون ماء، الكاف المدينة بدون ماء وأرياف الدهماني بدون ماء.

الرجاء من السيد وزير الفلاحة لفتة إلى ولاية الكاف على الأقل توفير الماء الصالح للشراب.

سأتحدث في النقطة الثانية عن المواد الأساسية المدعمة، المواطن اليوم في الكاف لا يجد ما يأكله وما يشربه ولا يجد كيف يستحم ويقضي حاجياته وعندما يرغب في شراء مستلزماته لا يجد المواد الأساسية المدعمة الضرورية لتستمر حياته.

المواطن لا بد أن يخرج على الساعة الخامسة صباحا لشراء الخبز.

السيد الرئيس، في ولاية الكاف سعر الخبز بلغ 700 و800 مليم يعني المواطن الفقير الذي يريد أن يشتري خمسة وستة وعشرة في اليوم لا يمكنه ذلك ولا يوجد لا مراقبة اقتصادية ولا اعتناء بهذا القطاع.

سأتحدث عن الفلاح بولاية الكاف الذي يعاني ولم يعد هناك فلاحين في ولاية الكاف أصلا وخاصة في معتمدية الجريصة في باراج السرّاط اليوم هناك فلاحون يعانون ويستغيثون ونتمنى أن يصل صوتهم إلى السيد وزير الفلاحة، مشروع باراج سراط لم ينطلق بعد وطلبت مندوبية الفلاحة من الفلاحين مليار قبل انطلاق المشروع أصلا ولا يتعلق باستهلاكهم.

اليوم في هذا المجال من قام بزراعة الفصة ماتت ومن قام بزراعة المستورة ماتت إلى جانب موت الأشجار المثمرة المغروسة فنداء إلى السيد وزير الفلاحة.

سأتحدث عن الاحتكار والسوق السوداء في هذه الولاية، حتى إن وجدت المواد الأساسية المدعمة من سميد وغيره فهذا حكرا على مجموعة معينة ويقومون ببيعه فيما بعد بالسوق السوداء بأثمان باهظة وباهظة جدا كذلك الشأن بالنسبة إلى العلف المدعم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف للتدخل في خصوص عقود الملكية لمتساكني مدينة عمر المختار.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أردت أن أبلغ صوت أهالي عمر المختار بمنطقة سيدي حسين.

الأهالي يقطنون بمساكن اجتماعية منذ أكثر من 15 سنة ويطالبون الدولة بعقود الملكية منذ اقتناءهم للمنازل وإلى حد هذه اللحظة لا يملك أي مواطن حجة ملكية الشيء الذي جعل مجموعة منهم يغادرون المساكن لأن شهادة الملكية تمكنه من أخذ قرض وبمقتضاه ينجز مشروعا يساعد به ابنه أو ابنته بعد التخرج، نداء

استغاثة لكي تستعجل الدولة وتمكنهم من عقود الملكية، لهذا أردت إيصال صوتهم.

كذلك لدينا مشكل بيئي بسيدي حسين متعلق بمصب برج شاكير، هذا المصب قام بالقضاء على الأحياء المجاورة وقضي على الطفولة وعلى الأسر، روائح كريهة 38 بلدية تصب بالمصب وهذا المصب انتهت صلاحيته منذ 28 جوان 2021 يعني أصبح يمثل عبئا على المنطقة وكل مجهودات المنطقة من سلطات محلية موجهة إلى رفع الفضلات من الطرقات ومن السبخة التي هي وسط بيئي ايكولوجي عالمي ونحن بموجب اتفاقية "رامسار" التي تحمي المناطق الرطبة أصبحت مصبا للفضلات.

كذلك لدينا انقطاع التيار الكهربائي اتصلوا بي الآن حي بوقطفة يشتكون من انقطاع التيار الكهربائي ومناطق أخرى تعاني من انقطاع متكرر. هناك من يعيش باستعمال آلة الأكسيجين.

كذلك نحن نتمتع بأكبر قطيع أبقار بولاية تونس يعني يقومون بتبريد للحليب ثم يقومون ببيعه في الأسواق تصوروا انقطاع الكهرباء وبقاء المواطنين دون ماء يعني حالة مزرية فالرجاء التدخل العاجل والنظر في هذا المشكل.

طرحنا مسألة الطاقة البديلة والشركة التونسية للكهرباء والغاز رفضت وهذا ما وصلنا إليه فالوضع أصبح كارثيا.

نفس الشيء بالنسبة إلى وسائل الترفيه فالأطفال في سيدي حسين لا يجدون مكانا يذهبون إليه لا في فصل الصيف ولا في فصل الشتاء اذ لا يوجد مرفق ترفيهي للطفولة فالرجاء النظر في هذه المسألة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بسمة الهمامي للتدخل العاجل في علاقة بالمستشفى الجهوي بسليانة.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، سأتحدث عن أزمة المستشفى الجهوي بسليانة مركز الولاية الذي بقي بدون آلة "scanner" مدة ثلاث سنوات.

مدة ثلاث سنوات وسليانة بدون آلة "scanner" وبدون طبيب مختص، أليس في الأمر غرابة؟ هذا الأمر لا يستحق التدخل العاجل؟

إلى حدود اللحظة مازلنا ننتظر أن تكون للوزارة خطة استعجالية.

أريد أن أتحدث أيضا حول منطقة أولاد سلامة بسليانة الشمالية وهي بدون وحدة صحية.

أولاد سلامة تجمع سكني ضخم فيه كثافة سكانية ضخمة لكنه بدون وحدة صحية وأقرب وحدة صحية لأولاد سلامة تبعد 7 كلم موجودة في منطقة غير آهلة للسكان بدليل أنه يوجد بها مدرسة ابتدائية أغلقتها وزارة التربية نظرا لعدم تواجد التلاميذ والأهالي لكن يوجد بها وحدة صحية وتبعد 7 كلم عن أولاد سلامة. مع العلم أن أبناء أولاد سلامة مستعدون للتبرع بقطعة أرض لوزارة الصحة لكي تبني عليها وحدة صحية.

هناك مستوصف بسيدي سعيد من معتمدة برقو آيل للسقوط منذ سنتين دون تدخل عاجل ولا انتباه من الوزارة. أقرب مستوصف محلي لهذه المنطقة يبعد 12 كلم.

الصحة حق دستوري فكيف نطبق هنا هذا الحق؟

أعلنت الوزارة مؤخرا عن تعيين ثمانية أطباء اختصاص لتعزيز المستشفى الجهوي بسليانة منذ خمسة أشهر الأطباء لم يلتحقوا بعملهم ولم يباشروا بالمستشفى الجهوي بسليانة، لم ينفذوا الأمر ولم يأتوا إلى سليانة.

طب الاختصاص في الجهات واجب وطني وليس عقوبة مسلطة من الوزارة وليس فضلا من السادة الأطباء المختصين.

أختم بكارثة بيئية في بوعرادة شمال الولاية متمثلة في معمل البطاريات الذي يقوم بإرسال غازات سامة في الليل خاصة وقت الحر والاختناق ضاربا عرض الحائط برفض الأهالي وحتى تدخل السلط.

من موقعنا هذا نريد رؤية إجراءات وقرارات رادعة للسيد صاحب المعمل لإيجاد حل للأهالي وإيجاد حل لبوعرادة قبل فوات الأوان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد ضو للتدخل في موضوع الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

شكرا زميلاتي زملائي،

السيد الرئيس، إن معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف بكل عماداتها وأحيائها تعانيان من الانقطاع المتواصل للماء الصالح للشراب مما يجعلهم يعيشون معاناة لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لدرجات الحرارة، فعلى كل السلط الجهوية التعاطي بكل جدية مع هذا الإشكال لإصلاح ما تعطب من آبار وتعويضها بالصيانة المستمرة.

السيد الرئيس، في نفس السياق نتوجه إلى مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز بنداء عاجل للعمل على تفادي الانقطاعات المتكررة للكهرباء التي تكاد أن تكون يوميا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد شكري بن البحري للحديث عن مشاكل دائرته الانتخابية بعقارب.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى أحرار وحرائر معتمدية عقارب وهم يستعدون للاحتفال بأقدم مهرجان في تونس مهرجان عقارب للفروسية لكن عوض أن يحتفل العقاربة بزيارة سيدي عقارب نجدهم اليوم يصرخون بأعلى صوتهم ولا من مستمع لهم "نحن نعاني من العطش".

صوت المواطنين أمانة وصرختهم وجع، صرخة عطش موجعة تأتيكم من عقارب وقرقور والصغار وبن سهلون وزليانة وبولذياب والتربة والمحروقة وكل الأحياء الشعبية وكل المناطق الريفية من السوالم للجبارنة من عرايش للعكاشات وحي الزيتونة وذياب والمماليح.

مواطنو هذه المناطق يشعرون وكأنهم معاقبون ليس فقط مهمشون، منذ سنوات يعانون من العطش ويبقون لأشهر عطشى، المواطنون والأرض والأغنام والحيوانات يشعرون بالعطش ولا حلول إلى الآن.

لا إجراءات جدية رغم مجهودات وحدة أشغال الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعقارب.

لمصلحة من يبقى العقربي، الصفاقسي والتونسي يعاني العطش؟ وإضافة إلى انقطاع المياه فالكهرباء أيضا منقطعة والفارينة موجودة بكميات قليلة والأعلاف منقطعة على مربي الماشية يأخذون 40 بالمائة من "quota" يعني نموت جوعا نحن وأغنامنا وأشجارنا ولا من مجيب.

صرخة إلى كل أعضاء الحكومة الماء حق دستوري، نريد العدالة المائية، نريد العدالة الغذائية العلفية، نريد العدالة ولا شيء غير العدالة.

العدالة لعقارب، عقارب الجنة والهواء، شكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكافة السادة النواب المتدخلين، شكرا للإعلاميين في التلفزة الوطنية التي حققت لنا هذا التواصل الإعلامي منذ الساعة العاشرة صباحا وبفضلها استطعنا أن نوصل صوتنا إلى شعبنا الذي نعده بمواصلة إبلاغ صوته.

وبإذن الله تونس ستكون في المستقبل بخير وشكرا لكم وأرفع الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

II. تغييرات في كتل نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغييرات التي طرأت على كتل نيابية التالية:

انضمام النائب المحترم السيد حسن بوسامة إلى الكتلة النيابية "الأحرار" التي يصبح عدد أعضائها 23 عضوا.

انضمام النائب المحترم السيد محمد اليحياوي إلى الكتلة النيابية "الأمانة والعمل" التي يصبح عدد أعضائها 21 عضوا

III. الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيد النائب عادل ضياف بسؤال كتابي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 21 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 18 جويلية 2023.

كما تقدم السيد النائب حسن الجربوعي بسؤال كتابي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 15 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 18 جويلية 2023.

وأخيرا تقدمت السيد النائب عصام شوشان بسؤال كتابي الى السيد وزير الصحة بتاريخ 16 جوان 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 17 جويلية 2023.

السؤال الكتابي

من النائب عادل ضياف

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص المنطقة السقوية بعمادة مغيرة إنزال من معتمدية سيدي حسين.

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية تتعلق بأنشطة وزارتكم بمنطقة سيدي حسين .

1-ماهي البرامج الفلاحية التنموية التي وضعتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لمنطقة سيدي حسين .

2-ما هي الإجراءات المتخذة من أجل حماية المنطقة السقوية بعمادة مغيرة إنزال من معتمدية سيدي حسين.

3-ما هي الاجراءات المتخذة من أجل حماية الأراضي الفلاحية بسيدي حسين من الزحف العمراني المتواصل.

4-الرجاء موافاتنا بالبيانات والعقود التي تم التفويت بمقتضاها في جزء من سبخة السيجومي، لفائدة الخواص.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الإجراءات المتخذة من **أجل** حماية المنطقة السقوية العمومية بالمغيرة **إنزال** من معتمدية سيدي حسين بولاية تونس .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 21 جوان 2023.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم إحداث المنطقة السقوية العمومية بالمغيرة إنزال من معتمدية سيدي حسين بولاية تونس بمقتضى الأمر عدد 1206 لسنة 2010 المؤرخ في 24 ماي 2010 على مساحة جملية تقدر بـ 195 هكتار، وقد تولت الوكالة العقارية الفلاحية إنجاز مشروع الضم وإعادة التنظيم العقاري وتنفيذه على كامل المساحة، وتم إشهاره بداية من 24 أكتوبر 2011لمدة ثلاثة أشهر بمقرات ولاية تونس ومعتمدية سيدي حسين والوكالة وعرضه على أنظار اللجنة الجهوية المكلفة بالنظر في الشكايات والملاحظات المتعلقة بمثال إعادة تنظيم الأراضي الكائنة بالمنطقة والتي أبدت رأيها بالمصادقة على الملف والوكالة بصدد إتمام الإجراءات لإحالته إلى وزارة الإشراف للمصادقة عليه بقرار من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

أما بخصوص الإجراءات الحمائية المتخذة، فإن الوكالة العقارية الفلاحية تولت التنصيص على إحداث المنطقة السقوية بالرسوم العقارية المشمولة بالمنطقة وعددها 40 ومنذ تاريخ هذا التنصيص، فإن جميع العمليات العقارية المتعلقة بها من تفويت ومقاسمات ورهن وغيرها تخضع لوجوب الحصول على الترخيص المسبق من والي الجهة طبقا لأحكام الفصل 2 مكرر من القانون عدد 29 لسنة 2000 المؤرخ في 6 مارس 2000 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 1977 المؤرخ في 16 مارس 1977 المتعلق بإحداث وكالة الإصلاح الزراعي بالمناطق العمومية السقوية.

وتقوم الوكالة في إطار مشمولاتها بمراقبة تلك العمليات من خلال إبداء رأيها في مختلف مطالب الترخيص في العمليات العقارية الواردة عليها والتحري في مدى استجابتها لمبادئ الإصلاح الزراعي لحمايتها من التجزئة والتشتت بعد أن أدمجت في إطار مشروع إعادة التنظيم العقاري بهدف تكوين مستغلات فلاحية قابلة للاستغلال المجدي وتستجيب لمتطلبات المردودية الفلاحية .

وفيما يتعلق الإجراءات المتخذة من أجل حماية الأراضي الفلاحية بسيدي حسين من الزحف العمراني، فإن المعمول به قانونا وفق قانون حماية الأراضي الفلاحية عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 كما هو منقح و متمم بالنصوص اللاحقة فإن أي اعتداء على الأراضي الفلاحية يستوجب تحرير محضر مخالفة في الغرض من قبل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية يتم إحالته على السلط الجهوية المعنية (البلديات ، الولايات ، مراكز الحرس الوطني ، ووكيل الجهورية)لاتخاذ قرارات هدم في الغرض أو قرارات وقف الأشغال وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 14 من القانون المذكور ينص على أنه" يعاقب كل شخص يغير صلوحية الأراضي الفلاحية أو يبدل وجهة الاستعمال المرخص فيه بخطية من 2000 دينار إلى 20000 دينار وبالسجن من ثلاثة أشهر إلى عام أو بإحدى العقوبتين .ويعاقب من قام بالبناء بدون رخصة في أرض فلاحية أو تجاوز حدود ما تم الترخيص فيه بخطية تتراوح بين 1500 و 15000دينار وبالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين ويكون العقاب بالسجن إذا تمت المخالفات المذكورة بمنطقة تحجير أو صيانة."

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن الجربوعي

الموضوع: المشاكل التي تمر بها المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية خاصة من حيث تآكل وتقادم جهاز الإنتاج .

سيدي الوزير تحية واحتراما .

السؤال الأول :

ما هو برنامج الوزارة للنهوض بديوان الأراضي الدولية وكيفية تجاوز الصعوبات التي يمر بها، خاصة المركبات الفلاحية بجهة صفاقس ومن بينها معتمدية منزل شاكر، والوضعية المتردية التي أصبحت عليها برغم أنها تولت القيام منذ عقود بدورها التعديلي للأسعار عند ذروة الاستهلاك والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للشعب التونسي والاضطلاع بدورها الاجتماعي الهام باعتبارها المشغل الوحيد لأبناء عديد الجهات المحرومة والمهمشة .

السؤال الثاني :

حول كيفية التصدي لشبهات الفساد التي تمر بها الدواوين الفلاحية وذلك للحد من حالة الاحتقان لدى إطارات وعملة هذه المركبات.

السؤال الثالث :

هل تنوي الوزارة تسوية وضعية العملة الوقتيين والاداريين والمسترسلين قصد تحسين الظروف الاجتماعية وتحفيزهم على الإنتاج لضمان ديمومة هذه المؤسسات .

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول وضعية المركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 23 جوان 2023

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال الأول :

ما هو برنامج الوزارة للنهوض بديوان الأراضي الدولية وكيفية تجاوز الصعوبات التي يمر بها، خاصة المركبات الفلاحية بجهة صفاقس ومن بينها معتمدية منزل شاكر، والوضعية المتردية التي أصبحت عليها بالرغم من أنها تولت القيام منذ عقود بدورها التعديلي للأسعار عند ذروة الاستهلاك والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للشعب التونسي والاضطلاع بدورها الاجتماعي الهام باعتبارها المشغل الوحيد لأبناء عديد الجهات المحرومة والمهمشة؟

الإجابة :

منذ تولينا الإشراف على وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أسدينا التعليمات اللازمة المزيد العناية بالمؤسسات تحت الإشراف ومن بينها ديوان الأراضي الدولية وقد تم عقد العديد من الجلسات ومناقشة عدد من الدراسات في شأن تطوير قطاعات الديوان والنهوض به ويعمل الديوان حاليا على إعداد مشروع دراسة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية في ظل شح الأمطار والارتفاع القياسي لدرجات الحرارة والتي كان لها تأثير سلبي على تحقيق التوازنات المالية المبرمجة خلال المواسم الفلاحية الأخيرة

كما عقدت العديد من جلسات العمل بالوزارة للاطلاع عن كثب على وضعية كل مركب فلاحي على حدة ودراسة الإمكانيات المتوفرة لديه وأسفرت هذه الجلسات على التوصيات التالية :

- ❖ تكوين لجان جهوية تحت إشراف السادة المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية وبمشاركة كافة الهياكل المتدخلة لوضع برنامج تنموي لتطوير مرد ودية كل مركب وتحسين إنتاجيته ووضع برنامج حوكمة في التصرف وتطبيق نتائج البحث العلمي واعتماد التكنولوجيا الحديثة والطاقة البديلة في مختلف الأنشطة للضغط على المصاريف وتحسين مردوديتها .
- ❖ تكوين لجنة مركزية بالوزارة لمتابعة أعمال اللجان الجهوية ومخرجاتها والوقوف على مدى تنفيذها .

وفيما يتعلق بالمركبات الفلاحية بولاية صفاقس، وإضافة إلى ما تم ذكره وفي إطار سعي الوزارة إلى مقاومة التصحر بولاية صفاقس والولايات المجاورة، تم التركيز على مزيد العناية بغابة الزيتون بالمركبات الأربعة بولاية صفاقس والمقدرة مساحتها بـ 75000 هك موزعة على تسعة معتمديات حيث تم السعي لتوفير الاعتمادات الضرورية لتمويل الاستثمارات اللازمة بهدف مزيد العناية بغراسات الزياتين وتحسين مردوديتها وتجديد المساحات الهرمة وبهذا تكون هذه المساحات قد ساهمت بصفة مباشرة في مقاومة التصحر ومقاومة الانجراف و تعديل المناخ بالجهة وبالولايات المجاورة، وعليه، تمت الموافقة على إنجاز مشروع في إطار التعاون التونسي الإيطالي يعني بتأهيل غابات الزياتين بمركبات صفاقس وتجهيزها بالمعدات اللازمة

من ميكنة ومعدات ري ومعدات للطاقة البديلة ومعدات عصر وتعليب ومعدات لاستغلال الفيتورة وفواضل الزبيرة والمرجين .

السؤال الثاني :

حول كيفية التصدي لشبهات الفساد التي تمر بها الدواوين الفلاحية وذلك للحد من حالة الاحتقان لدى إطارات وعملة هذه المركبات .

←**الإجابة :**

تعمل الوزارة على تفعيل كل هياكل الرقابة بأخذ كل الإجراءات الإدارية المستوجبة في جميع الملفات وإحالة الملفات التي تعلقت بها شبهات فساد على النيابة العمومية .

هذا كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة للتفقد تقوم بعمليات تفقد بالديوان من حين لآخر إضافة إلى قيام إدارة التفقد وإدارة التدقيق بالديوان بعمليات تفقد وتدقيق بصفة متواصلة على مدى السنة وترفع تقاريرها إلى الإدارة العامة لأخذ الإجراءات اللازمة في شأن مخرجاتها .

أما فيما يخص جهة صفاقس وإضافة إلى البرنامج العادي للتفقد فقد تم خلال موسم2021 / 2022 إعادة فتح تفقد في ملفات بيع صابة الزيتون لموسم 2018/2017 وأسفرت عن إعفاء عديد المسؤولين بالمركب الفلاحي السلامة والمركب الفلاحي بوزويتة وتقديم قضايا جزائية ومدنية في الغرض .

وفي سبيل مزيد حوكمة التصرف في مختلف القطاعات بالديوان يعمل الديوان على تفعيل مختلف المنظومات الرقمية ومنظومات المراقبة في مختلف القطاعات بالديوان مثل منظومات الأجور والمحاسبة والفوترة والخزن والقطاع الحيواني والميكنة والإنتاج النباتي ومراقبة التصرف وآليات المراقبة بهدف الوقوف على الإخلالات في إبانها والتدخل في الحين لحل الإشكاليات وأخذ القرارات الصائبة والناجعة .

السؤال الثالث :

هل تنوي الوزارة تسوية العملة الوقتيين والإداريين والمتعاقدين بصفة مستمرة قصد تحسين ظروفهم الاجتماعية وتحفيزهم على الإنتاج لضمان ديمومة المؤسسة؟

←**الإجابة :**

بخصوص تسوية وضعية العملة الوقتيين والإداريين المتعاقدين بديوان الأراضي الدولية نفيدكم بأن هذا الملف يشمل على :

- ترسيم العملة الفلاحيين بمختلف المركبات والوحدات التابعة للديوان حسب مقاييس موضوعة في الغرض.
- تسوية وضعية الأعوان الإداريين والفنيين المتعاقدين حاليا بالديوان.

وقد تم الاتفاق خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2019 بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ضمن محضر الجلسة، على ضرورة دعم الديوان بمنحة سنوية إلى أن يتمكن من تجديد آليات الإنتاج وإنجاز الاستثمارات المطلوبة وعلى الاتفاق على تسوية وضعية العملة الفلاحيين الوقتيين عبر ترسيمهم على مراحل وعلى الشروع في تسوية وضعية عدد من الأعوان الفنيين والإداريين.

وأمام ما تحمله ديوان الأراضي الدولية من أعباء اجتماعية ومهنية على مدى السنوات السابقة نتيجة تسوية عديد الإشكاليات والطلبات المهنية، حيث ارتفعت كتلة الأجور من 35 مليون دينار سنة 2010إلى 90 مليون دينار سنة 2019 ، وأمام ما يمر به الديوان خلال هذه السنوات من صعوبات مالية جراء تأثير الجفاف على قطاع الزراعات والغراسات البعلية مثل الحبوب والزياتين والتي تمثل نسبة 75في المائة من مداخيله، مما أثر بصفة سلبية على توازناته المالية، ونظرا لما لهذه التسويات المقترحة من ثقل مالي وانعكاس على الوضع الاقتصادي للديوان، فمن الضروري تأجيل النظر في هذه الملفات إلى حين تفعيل مخرجات الدراسة التي في طور الإنجاز والتي ستتضمن التنصيص على مصادر وحلول لتمويل المشاريع المقترحة إضافة إلى توفير مواطن شغل بصفة متواصلة تستوعب العدد الهائل المتفق على انتدابه على مراحل حسب المحضر المذكور سلفا .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول تسمية الدائرة الصحية بالحنشة إلى مستشفى محلي.

المرفقات :طلب من مدير الصحة الأساسية بجبنيانة تحت إشراف السيد المدير الجهوي للصحة بصفاقس بتاريخ 13 ديسمبر2019 والتذكير به بتاريخ 19 مارس 2022.

وبعد أتشرف بإفادتكم أن معتمدية الحنشة والتي تعد أكثر من خمسين ألف ساكن وتنقسم إلى دائرتين بلديتين، يعاني متساكنيها من وضعية مزرية جرّاء تردّي وانعدام الخدمات الصحية .

وفي هذا الإطار أحيطكم علما أنه تم العمل على تحويل مركز الصحة الأساسية بالحنشة صنف IV إلى مستشفى محلي وذلك بتوفير التجهيزات والمعدات الإدارية والطبية اللازمة التي تجعله يستجيب الى صبغة المستشفى المحلي وذلك منذ ما يقارب 7 سنوات .

السؤال :ما هي الأسباب التي تحول دون تغيير صبغة الدائرة الصحية بالحنشة إلى مستشفى محلي؟

والسلام

من مدير مجمع الصحة الأساسية بجبنيانة

إلى السيدة وزيرة الصحة بتونس

تحت إشراف السيد المدير الجهوي للصحة بصفاقس

الموضوع :حول إصدار الأمر المحدث للمستشفى المحلي بالحنشة وبعد،

في إطار تحويل مركز الصحة الأساسية بالحنشة صنف IV إلى مستشفى محلّي وبعد إنجاز المطلوب من حيث التجهيزات والمعدات الإدارية والطبية لسير المرفق العام على أحسن وجه، أتشرف بطلب إصدار الأمر المحدث للمستشفى المحلي بالحنشة في أقرب الآجال .

تفضلوا بقبول فائق عبارات التحية والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول الإجابة على سؤالين كتابيين تقدم بهما كل من النائب السيد عصام شوشان والنائب السيد محمد الهادي العلاني

المرجع: مكتوبكم عدد 2023-26-3000-693-0000 بتاريخ 23 جوان 2023

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول سؤالين كتابيين اللذان تقدم بهما كل من النائب السيد عصام شوشان، حول الأسباب التي تحول دون تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالحنشة صنف IVإلى مستشفى محلي والنائب السيد محمد **الهادي** العلاني، بخصوص أسباب تعطيل مشروع بناء المستشفى الجهوي بمكثر وأجال الانطلاق الفعلي للأشغال، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بخصوص سؤال النائب السيد عصام شوشان حول الأسباب التي تحول دون تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالحنشة صنف IV إلى مستشفى محلي:

- يقع مركز الصحة الأساسية بالحنشة بمعتمدية الحنشة التي بلغ عدد سكانها (حسب تعداد سنة 2019) حوالي 50094 ساكن وهو ينتمي إلى مجمع الصحة الأساسية بجبنيانة الذي يضم 15 مركزا للصحة الأساسية وهو يبعد عن المستشفى الجهوي بجبنيانة 29.5 كم .
- يشتمل مركز الصحة الأساسية بالحنشة على الوحدات والأقسام التالية :

- وحدة توليد
- وحدة استعجالي
- وحدة طب الأسنان
- وحد للتصوير بالأشعة
- قسم للصيدلية
- قسم للطب العام (غير مستغل في انتظار توفير الموارد البشرية.)

* تم بتاريخ 25جانفي 2023إرسال مشروع أمر إلى مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة، يقضي بتغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالحنشة إلى مستشفى محلي.